

شكرا لمن أرسل لنا الكتاب لننشره في مكتبتنا، مكتبة فلسطين للكتب المصورة
<https://palstinebooks.blogspot.com>

رَبَّارِي السِّيَاسَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ

تأليف

فرانك تاننباوم



تقديم

احمد عبد المجيد فنّواد

مبادئ السياسة الأمريكية

تأليف
فرانك تاننباوم

تقديم
أحمد عبد المجيد فنواد

مكتبة الطبع والنشر
شركة المتحدة للنشر والتوزيع
١٩٩٤ - القاهرة - مصر

تقديم

لست أدري في الواقع ما إذا كان مثل هذا الكتاب يحتاج إلى تقديم ... فإذ الكتاب يعرضها كاتب أمريكي نشأ في أمريكا وأصبح نتاجاً لثقافتها ولشئى العوامل التى صاغت معالم البلاد التى نشأ فيها . وهو حين يكتب عن بلاده يكتب بالطبع لقارىء أمريكي أولاً ، ومن ثم تراه يعمد في بعض الأحيان إلى التعميم اعتقاداً منه أن القارىء الأمريكى الذى يتصفح كتابه ليس أقل منه علماً بمعظم المعالم البارزة في التاريخ الأمريكى .

ولكن الكاتب — على الرغم من ذلك — لا يجد نعمة مهرباً في كثير من الأحيان من الإفاضة في الشرح والتوسع في التفسير والتحليل . ذلك أنه حاول أن يكتب عن فلسفة ومبادئ السياسة الخارجية الأمريكية كما وضعت وكما فهمها وكما آمن بها وكما لمسها بنفسه داخل بلاده . وهو في سبيل ذلك يضطر في كثير من الأحيان إلى مس بعض الموضوعات مساً خفيفاً ، على حين تضطره أسباب الدقة والأمانة في البحث إلى التركيز على موضوعات أخرى لا مفر من مناقشتها مناقشة موضوعية لا تخلو من لمسة تأييد هنا ولمسة معارضة هناك ...

ولست أدري لماذا قام بذهنى منذ البداية أن الكاتب كان أكثر

حرصاً على الدفاع عن سياسة أمريكا الخارجية مما يقتضيه واقع الأمر . فهو حين يعرض مبادئ هذه السياسة لا يعرضها كما يعرضها مؤرخ سياسى ، وإنما يعمد إلى محاولة إثبات أنها ظلت بصفة عامة على مر العصور والأجيال تطبيقاً سليماً « للمبادئ الأساسية » التى ارتكزت عليها هذه السياسة ، وهى :

« الإيمان المطلق بالحرية والمساواة وحق تقرير المصير والاستقلال والتآزر ومناهضة الاستعمار ... »

ولقد اضطر المؤلف فى سبيل بلوغ هذا الهدف إلى أن يضرب فى أعماق التاريخ الأمريكى لأبعد مما يستقيم مع واقع التغير والتطور الذى فرضه التاريخ .

فهو مثلاً يحاول أن يبرهن على أن المبادئ الأساسية التى وضعها صانعو الدستور الأمريكى وصانعو وثيقة الاستقلال الأمريكى لا تزال قائمة سليمة مطبقة فى كل مكان وزمان بحرفيتها ، أى أنه لم يتورها تبدل أو تغير إلا من حيث المظهر الخارجى . غير أننى لا أذهب معه إلى هذا المدى ، فالتغيرات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تطرأ على أى مجتمع — بما فى ذلك المجتمع الأمريكى — تفرض على القادة والساسة أن يختلف نظرانهم إلى الأمور باختلاف الظروف التى عاشوا فى ظلها ... فالرئيس ويلسون مثلاً هو الذى دعا إلى قيام عصبة الأمم ، ولكن

أمريكا رغم ذلك لم تشترك في هذه العصبة لأن تشكيكها القائم على أساس انفراد الدول المنتصرة بحق شغل مجلسها الأعلى ، بدا للشعب الأمريكي متعارضاً مع المبادئ الأمريكية — موضوع هذا الكتاب ...

كان هذا في عصر ويلسون ، ولكن ما أن حل عصر جديد ، حتى تغيرت النظرة بعض الشيء ، فانفراد الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بالمقاعد الدائمة في مجلس الأمن مثلاً — وهو أمر كان يُعتبر من قبل متعارضاً مع مبادئ السياسة الأمريكية — لم يَحُلْ دون اشتراك أمريكا في منظمة الأمم المتحدة .

ومعنى هذا أن المبادئ الأساسية التي من أجلها رفضت أمريكا الاشتراك في عصبة الأمم هي المبادئ الأساسية ذاتها التي من أجلها اشتركت أمريكا في هيئة الأمم المتحدة ... وهكذا بقيت المبادئ ولكن اختلفت نظم تطبيقها وتباينت فاسفات الاعراب عنها والترويج لها ...

حقيقة أن المبادئ الأساسية الأمريكية القائمة على أساس ما آمن به واضعو الدستور الأمريكي وصانعو وثيقة الاستقلال من حرية ومساواة واستقلال ومناهضة للإستعمار الأوروبي ، ظلت الحجر الأساسى الذى يقوم عليه بنيان السياسة الأمريكية .

ولكن من المؤكد فى الوقت ذاته أن وسائل تطبيق هذه المبادئ كانت تصطدم فى كثير من الأحيان — وخصوصاً فى عصر الطيران

والذرة — بالواقع الفعلي ومقتضيات التطور العالمى .

فالولايات المتحدة التى كانت تؤمن بسياسة العزلة فيما مضى أصبحت بعد حر بين عالميتين تؤمن بسياسة البحث عن سلامتها خارج حدودها ، كما أصبحت تؤمن بأن سلامتها فى المستقبل تتوقف على تحقيق بعض الأغراض كالبحث عن سلسلة من المنظمات الاقليمية والاستحواذ على قواعد عسكرية وتأمين موارد طبيعية ذات أهمية استراتيجية ، ثم نشر في صياغة سياستها تبعاً لذلك . وفى ذلك يقول علماء الجغرافيا السياسية إن الحدود السياسية فى هذه الأيام أصبحت حدوداً غير طبيعية ؛ إذ يجب أن تعبر المحيطات وتخترق البلاد الأخرى بحيث تضمن تأمين سلامة الدولة الأصل من العدوان . ويطلق عليها هؤلاء العلماء اسم « الحدود الاستراتيجية » .

ولهذه الأسباب ذكرتُ فى أول تقديمي العوامل التى جعلت المؤلف مصمماً على الدفاع عن مبادئ السياسة الأمريكية . . . فهو يبرهن على أن أمريكا لا تستطيع أن تصبح دولة استعمارية حتى ولورغبت فى ذلك ، وكيف أن أمريكا لا تستطيع أن تنسك لمبادئها الأساسية حتى ولورغبت فى أن تصبح كذلك ، وكيف أن أمريكا لا تستطيع أن تؤمن بفلسفات دخيلة على تراثها مثل « مناطق النفوذ » و « السيطرة الاقتصادية » و « التوسع عن طريق الضغط » وما إلى ذلك من الفلسفات التى أقام

(ز)

التوار الأمريكيون مبادئ بلادهم على أساس محاربتها وتدميرها والتخلص منها .

فالثورة الأمريكية ذاتها كانت ثورة وكفاحاً ضد « النفوذ البريطاني » وثورة وكفاحاً ضد « السيطرة الاقتصادية البريطانية » وثورة وكفاحاً ضد « التوسع الاستعماري الغربي عن طريق الضغط » . . . فكيف يمكن والحالة هذه أن يعتنق الشعب الأمريكي فلسفات تار من أجل القضاء عليها ؟ . . .

غير أن مثل هذه التبريرات للسياسة الأمريكية لا تخلو من بعض مواطن الضعف ، مما تحتاج معه إلى مزيد من الشرح والتوضيح ... فظهور الخطر الشيوعي هو الذي فرض على أمريكا أن تغمض عينها عن بعض المبادئ الأساسية ، إيماناً منها أن مواجهة الخطر الأكبر — أى الشيوعية الدولية — قد تتطلب تجاهل بعض هذه المبادئ إلى حين ، كما تتطلب في الوقت ذاته عدم نبذ هذه المبادئ أو انتهاكها جملة وتفصيلاً ... وهذا هو السبب في أن كثيراً من القادة الأمريكيين يخشون أن يؤدي تزايد الخطر الشيوعي إلى حمل أمريكا على التخلي عن بعض مبادئها ، وأن كثيراً من القادة الأمريكيين يؤمنون من ناحية أخرى بأن أمريكا لا تستطيع أن تتخلى عن مبادئها ولأن التفريط فيها هو بمثابة الانحراف عن الهدف ،

وهذا معناه الهزيمة والتفريط في مقومات هذه الدولة التي بلغت القمة في المجتمع الدولي .



ونحن في العالم العربي قد استبشرنا خيرا بالثورة الأمريكية ، وصفقنا لمبادئ ويلسون في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولا زلنا نصفق ونؤمن إيماناً عميقاً في كل مكان وزمان بالمبادئ الأساسية التي صنعتها الثورة الأمريكية ضد الاستعمار ، تلك المبادئ التي تنص على الحرية والمساواة والاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير ومناهضة الاستعمار .

ومضت الأيام وتطورت الولايات المتحدة مع تطور الاستراتيجية العالمية ومع تطور ميزان القوى الذي بعد أن كان من الممكن تحقيقه محلياً فيما مضى ، أصبح لزاماً أن يتحقق على نطاق عالمي ، فأصبحت سياسة الولايات المتحدة اليوم سياسة عالمية تؤمن بسياسة الأحلاف الدفاعية والمنظمات الإقليمية والقواعد العسكرية وما شابه ذلك .

ويبدو أن نظرة أمريكا هذه — من أجل الدفاع ضد الخطر الشيوعي والتوسع السوفيتي — لم تتعارض مع نظرة الشعوب العربية وإيمانها بحقوقها في الحرية والمساواة والاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير ومناهضة الاستعمار ، تلك النظرة التي نعبر عنها اليوم بالقومية العربية .

وخلطت بعض الكتابات الأمريكية بين القومية أو الوطنية أو الحيادية

من ناحية والشيوعية من ناحية أخرى ، على الرغم مما أوضحه بعض المسئولين عن وضع السياسة الخارجية الأمريكية من أننا — شعوب العالم العربي — ندرك تماماً الأخطار التي تهددنا بها الشيوعية الدولية ، وهي أخطار تلخصها السيد الرئيس جمال عبد الناصر في تقديم كتاب « حقيقة الشيوعية » حينما حدد نظرتة إلى الشيوعية بقوله :

« كل ما بيننا وبين الشيوعية في مذهب الحكم أو في مذاهب الحياة أن الشيوعية دين ولنا دين ! ولنا تاركين ديننا من أجل دين الشيوعية » . ونخشى أمريكا أن تصبح في يوم من الأيام العوبة في بدروسيا ، ولكننا ندرك خطورة ذلك ، بل إننا — على النقيض من ذلك — نؤمن بأن القومية العربية اليوم أصبحت قوة دافقة يمكن أن توجه — إذا اعترفَ بها وقُدِّرتَ تقديرًا صحيحًا — نحو الحرية السياسية بدلا من الشيوعية .

ولاشك أن الشعب الأمريكي رغبةً منه في المحافظة على الروح التقليدية الأمريكية والمبادئ الأساسية لسياسته الخارجية يستطيع أن يتبع سياسة واحدة تجاه القومية العربية ، هي العطف والتأييد الكلى لرغبات الشعوب العربية في التحرر والاستقلال والتعبير عن النفس والكرامة الإنسانية .

وأخيراً أختتم هذه الكلمة الموجزة ، بأن محتويات هذا الكتاب

(ى)

سوف نظل موضع إعجاب جميع مَنْ يطلّعون عليها فى كل مكان مادام التطبيقُ منسجماً مع النظرية ، وما دامت النتيجة متماشيةً مع المقدمة ، وما دامت الأعمال متجانسة مع الأقوال .

أما إذا اختلف الأمر عن ذلك ، فسوف يقوم فى الأذهان ما قام فى ذهنى من أن مؤلف هذا الكتاب كان حريصاً على الدفاع عن مبادئ السياسة الخارجية الأمر يكية .

أحمد عبد المجيد فؤاد

الفصل الأول

الالتزامات الأمريكية

عندما يواجه شعب الولايات المتحدة أزمةً كذلك التي يواجهها الآن ، يتعين عليه أن يعيد فحص الأسس التي أقيمت عليها نظمُ بلاده ، وأن يتحقق من الإيمان الذي تنطوي عليه هذه الأسس . . فالنظم الأمريكية التي صاغها الزمن والتجارب تحتوي على قيمٍ معينة هي التي خلعت معنىً خاصاً على سلوك الأمريكيين . ومن ثم ، يجب علينا (نحن الأمريكيين) أن نفهم أنه إذا اختلفت نظرتنا إلى العالم عن نظرة الشعوب الأخرى ، فإنما يرجع ذلك إلى أن الزمان والمكان والثراء دمج الإدراك الأمريكي بطابع خاص به ، وزود الشعب الأمريكي بأساس أخلاقي خاص به أيضاً . هذا بالإضافة إلى ذلك الشيء الذي لا يمكن تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً ، والذي اصطللنا على أن نسميه « طريقة الحياة الأمريكية » بكل ما ينطوي عليه هذا الشيء من فلسفة للحياة وأخلاقيات سياسية خاصة . غير أن الأمريكيين يميلون إلى اعتبار آرائهم الأخلاقية مسألةً مفروغاً منها ، ويشغلون أنفسهم بالمسائل العاجلة ، على حين أنهم كانوا في الماضي لا يشغلون بالهم بالتفكير في مثل هذه الآراء ، بل لهم ما كانوا يعرفون

لكلمة « الآراء والمفاهيم العقلية » معنى لو أنها استعملت لوصف معتقداتهم .
وإذا ما اختلط الأمر على الأمر يكيين في الأزمة الحالية ، ولم يفهموا
حقيقة معنى السياسات التي يحثون على اتباعها ، فإن ذلك مرجعه إلى أن
بعض قادة الرأي منهم يتكلمون لغة دخيلة على التجارب التي مرت بهم ،
ولا تقيم وزناً لروح السياسة الأمريكية . ومن هنا غاب عنا كل أثر لاتجاه
تاريخنا ، وضاعت طاقته العظيمة المتفجرة . فهذه القوة الدافعة المتحركة
أبدأ التي عُرِفَتْ وتميزت بها الولايات المتحدة قد نظمتها إيمان أخلاقي
لم يحدد شكل هذه القوة الدافعة لحسب ، وإنما اكتسبها طابعاً إنسانياً
خاصاً بها في الوقت ذاته ، وإلا فبماذا نفسر ما لجأت إليه هذه القوة
الضعمة التي خاضت غمار حرب بين عالميتين تبعد ميادينهما ثلاثة وستين ألف
ميل عن شواطئها ، وبنفت ذروة النصر العسكري فسقط العدو صريع
الهزيمة وأصبح العالم عاجزاً عن الوقوف في وجه جيوشها القوية ... نقول
بماذا نفسر ما لجأت إليه هذه الدولة القوية من تسريح قواتها المسكدة
والعودة إلى استئناف نشاطها السلمي بغير أن تطالب بشيء سوى أن تحذو
بقية شعوب العالم حذوها ؟ لقد فعلت الولايات المتحدة ذلك بغير أن
تطالب بمزيد من الأراضي أو بفرض سيطرتها على أحد أو بالحصول على أية
امتيازات أو مغانم خاصة . كما أنها لم تفرض حكومة معينة على أى شعب
من الشعوب ، ولم تخضع أى شعب لسيطرتها ، ولم تطالب الضعيف

بالخضوع والاستسلام لها كما كان يجوز لها أن تفعل . بل إن الأمر لم يقتصر على ذلك ، فعلى لم تنسرك على نفسها الحصول على أى تعويض عن العبء الثقيل الذى ألقته حربان عالميتان على كاهل الشعب الأمريكى فحسب ، وإنما عمدت — على أثر انتهاء القتال — إلى تقديم مواردها وخبراتها ومهارتها لتضميد الجراح وتخفيف الآلام التى سببتها هاتان الحربان للشعوب الأخرى بما فى ذلك شعوب الأعداء أنفسهم الذين ساعدت على سحقهم .

ولاشك أن « لجنة هوفر » عقب الحرب العالمية الأولى و « أونرا » (هيئة الاغاثة والتعمير) ومشروع مارشال فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، تمثل مظهرًا من مظاهر الجهود التى يبذلها الشعب الأمريكى لجعل الحياة مستساغة لأولئك الذين اكتووا بنار هاتين الحربين . وليست هذه كل فصول القصة ... فبعد الحرب العالمية الأولى ، كان « ويلسون » هوداعية « عصبة الأمم » التى كانت تهدف إلى حماية الضعيف من بطش القوى . كذلك عمل « روزفلت » و « كوردل هال » أثناء الحرب العالمية الثانية على إقامة هيئة للأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق الغرض ذاته الذى رعى إليه « ويلسون » فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وعلى ذلك ، فإنه من المراء أن ترمى الشعب الأمريكى الذى سلك مثل هذا المسلك بأنه يفتقر إلى فلسفة سياسية أو حاسة توجيهية أو سياسة دولية . ولعل كل ما يجوز

قوله هو أن تلك القيم التي تستند إليها النظم الأمريكية لم تتخذ شكلاً ثابتاً يتمثل في مبدأ معين محدد . ولكن هذا الاعتبار في ذاته لا ينهض إلاً دليلاً على القوة والحيوية . فالمفاهيم العقلية الثابتة الجامدة ذات الأشكال المحددة لا تعدو أن تكون دليلاً على الركود والوعى غير المتطور ، ولهذا تحتاج دائماً إلى أن يدافع عنها ، في حين أن الحياة الدافقة المتطورة لا تحتاج إلى إيضاح أو دفاع ، بل تنفجر وتطغى على كل مبدأ ثابت جامد .

ولو أننا كلفنا أنفسنا مشقة سبر غور السياسة الأمريكية الخارجية والداخلية ، لوجدناها واضحة وضوحاً كافياً . وإذا كنا لم نتأمل هذه السياسة تأملاً ملياً ، ولم نسبر غورها في الفترات الأخيرة ، فارجع ذلك إلى بعض المبادئ . - الشائبة - التي اقتنصت في شبابه جيلنا الحالي والجيل الذي سبقه . فهذه المبادئ لا تمثل أخلاقنا وسلوكنا ولا تنبعث من تجاربنا الأمريكية . فنحن - وربما كانت مسئولية قادة الفكر والمثقفين والمعلمين أخطر وأكبر في هذا الصدد - قد سمحنا لأنفسنا بأن نتخدد في أفكار زائفة مثل فكرة السيطرة الاقتصادية ، وفكرة اضطراع القوى في الحال الدولي ، ومناطق النفوذ . ومن ثم حاولنا أن نفسر السياسة الخارجية على أساس معتقدات وقيم لا نؤمن بها لمخالفتها لقواعد سلوكنا التي تتناقض مع تلك النظريات الشائبة التي أتت بها الكتب ومعتقدات وخبرات الشعوب الأخرى . غير أنه حينما ننحو

حكومتنا - كإحداث من قبل - نحو نظرية السيطرة الاقتصادية ،
واصطراع القوى في المجال الدولي ، ومناطق النفوذ باعتبارها سياسة سايمة ،
إن الشعب الأمريكي يرغب على الرجوع إلى المبدأ التقليدي القائل بأن
بلاد العالم الصغيرة تتمتع بحق تشكيل حياتها على النحو الذي ترضيه ، شأنها
في ذلك شأن الدول الكبيرة تماماً . وفي الحقيقة أن عطفنا على الضعيف
مفوق دائماً إعجابنا بالقوى . ونحن جميعاً نعلم أن سياسة « العصا الكبيرة »
التي استنبطها « ثيودور روزفلت » إنما جاءت نشازاً في خبرتنا واستفكرها
عدد كبير من الأمريكيين منذ البداية ، وانتهى الأمر بالتخلي عنها رسمياً
عقب وفاته بسنوات قلائل . وتعتبر المذكرة التي وضعها « روبن كلارك »
و وزارة الخارجية الأمر بكية عن مبدأ مونرو عام ١٩٢٨ دليلاً على اختفاء
سياسة « العصا الكبيرة » من حياة سياستنا الخارجية اختفاءً رسمياً .

وصفوة القول ، أنه كان الأمر يكتفين دائماً مبدأ خاص وعقيدة خاصة
للسياسة الخارجية . ولقد ظهرت الفكرة الأساسية التي أثرت في علاقة
أمريكا بالدول الأخرى ، في أثناء الاضطرابات التي أدت إلى حرب
الاستقلال . وكانت هذه الفكرة سبباً مباشراً للثورة ذاتها ، كما كانت
على حد قول « ويليام سيوارد » العامل الرئيسي الذي شكّل علاقتنا
الخارجية في تاريخنا الحديث .

كذلك حدّد « جيمس ماديسون » في خطاب له ألقاه بعد

الاستقلال بأعوام قلائل ، جوهر السياسة الخارجية الأمريكية حينما قال في معرض^١ الحديث عن العلاقات بين المستعمرات الأمريكية وبريطانيا (العظمى) قبل الثورة « إن المبدأ الأساسى الذى قامت عليه الثورة ، هو أن المستعمرات كانت مرتبطة ببعضها البعض وبريطانيا (العظمى) ارتباطاً متساوياً كأعضاء فى إمبراطورية توحيدها سلطة حاكمة مشتركة ولكن لا توحيدها سلطة تشريعية مشتركة . ومن ثم كان المفروض أن تكون السلطة التشريعية فى أى برلمان أمريكى مساوية تماماً للسلطة التشريعية فى البرلمان البريطانى . هذا على حين كانت الامتيازات الملكية تنفذ فى كل مستعمرة على أساس اعترافها بالملك حاكماً لها ، كما كانت الحال فى بريطانيا . ولكن إنكار بريطانيا من جانب لهذه المبادئ ، وإصرار أمريكا عليها من جانب آخر كانا السبب فى قيام الثورة . ولقد أعرب كثير من قادة الثورة الأمريكية عن آراء مماثلة ، فكتب « جيمس ماديسون » عام ١٧٧٥ يقول « إن جميع أعضاء الإمبراطورية البريطانية دول قائمة بذاتها مستقلة عن بعضها البعض ، ولكنها مرتبطة بملك واحد وتاج واحد » .

كذلك قال « توماس جيفرسون » فى سرده لتاريخ حياته « لقد آمنت بالرأى الذى كنت أشعر منذ البداية أنه الرأى الوحيد الصائب ، ألا وهو أن العلاقة بين بريطانيا (العظمى) ومستعمراتها ، هى العلاقة

ذاتها التي كانت قائمة بين إنجلترا واسكتلندا منذ تتويج الملك جيمس حتى قيام الاتحاد بينهما ... علاقة يربط بينهما حاكم واحد ، واسكنها ليست ارتباطا سياسيا بحكم الضرورة .

كذلك قال « بنجامين فرانكلين » : « ... مادمتا نفترض أن البرلمان البريطاني لا يملك حق إصدار التشريعات والقوانين لنا ، فعنى ذلك أن المستعمرات — والحالة هذه — لا تعدو أن تكون دولا متفرقة عديدة لا سيادة عليها إلا للملك واحد ، كما كانت عليه حال بريطانيا واسكتلندا قبل اتحادهما .

واقد ظلت هذه الفكرة قائمة لتعزيز الدعوة إلى الاستقلال ، كما ظل « المبدأ الأساسي » الذي عبّر عنه ماديسون حينما قال « ... كانت المستعمرات مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً متساوياً كأعضاء ... وكان المفروض أن تكون السلطة التشريعية لأي برلمان أمريكي مساوية تماما للسلطة التشريعية في البرلمان البريطاني » ... نقول ظل هذا المبدأ قائماً كفكرة شعبية سائدة في حقل العلاقات الخارجية الأمريكية . بل لقد كانت هذه الفكرة هي الأساس الذي جعل ولاية مثل « رودايلند » مثلاً متساوية تماماً مع ولاية « تكساس » داخل نطاق الاتحاد الفيدرالي الأمريكي .

كذلك يرتكز نظام الاتحاد بين الأمريكتين القائم على أساس

الدول المتساوية في السيادة ، إلى « المبدأ الأساسي » ذاته الذي أُلْعِنَا إليه فيما سلف من حديث . كما يُعزى إلى هذه الفكرة ذاتها التطور التدريجي الحثيث الذي مرَّ به « مبدأ مونرو » حتى تحوَّل من سياسة فردية إلى سياسة جماعية . بل إن هذا « المبدأ الأساسي » ذاته يفسر لنا سياسة « رفع الأيدي » التي فرضناها على الدول الأوربية فيما يتعلق بشئون نصف الكرة الغربي ، كما أنه يُعتبر السبب الرئيسي للسياسة « غير العدوانية » التي تمثلت في مبدأ مونرو ذاته .

ومن ناحية أخرى ، كان هذا « المبدأ الأساسي » هو حجر الزاوية في مطالبتنا بسياسة « الباب المفتوح » إزاء الصين ؛ والاساس الذي استندنا إليه في تعزيز استمرارنا في مقاومة اليابان . وهذا هو السبب في أننا فضلنا مقابلة تحدى القتال في الشرق الأقصى على التخلي عن « المبدأ الأساسي » الذي تقوم عليه سياستنا الخارجية .

كذلك كان الإيمان الأمريكي بالمساواة السياسية والعدالة الدولية أو « بالمساواة في الحقوق والاستمتاع بالسلطة التشريعية الكاملة » — على حد قول ماديسون — هو الدافع الأساسي لاشتراكنا في حربين عالميتين ، وفي إسهامنا في تطوير « عصبة الأمم » حتى تتحقق عالمية مبدأ مونرو القائل بحق كل شعب في أن يتمتع بحرية تقرير سياسته وفي أن يقرر بنفسه وسائل تطوره ، وفي أن يعيش متحرراً من التدخل والتهديد

والخوف ، لا فرق في ذلك بين دولة كبرى وأخرى صغرى .

تلك كانت وجهة نظر الرئيس ويلسون في « المبدأ الأساسي » الذي وصفه « ماديسون » بأنه كان السبب الرئيسي لحرب الاستقلال . ولقد كان هذا « المبدأ الأساسي » أحد الأسباب الهامة لنبذ « عصبة الأمم » ورفض سياستها أيضا . . . وحسبنا أن نقرأ المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ الأمريكي حول « عصبة الأمم » ، لكي ندرك أن السبب الرئيسي لرفض الاشتراك في « عصبة الأمم » يرجع إلى إيمان الشعب الأمريكي بأن العصبة خانت ولم تطبق المبدأ الأمريكي الأساسي القائل بالمساواة بين الدول . والسبب مماثل ، خضنا غمار الحرب العالمية الثانية ، وحاولنا إنقاذ بقايا حلم « عصبة الأمم » القديم في صورة « الأمم المتحدة » . كما أن تمسكنا بمبدأ حق الدولة الصغرى في الاستمتاع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدولة الكبرى ، هو أساس النزاع القائم بيننا وبين الاتحاد السوفيتي . وليس « مبدأ ترومان » سوى طبعة حديثة لمبدأ مونرو . وليس ثمة تفسير لدفاعنا عن كوريا مثلاً سوى إيماننا بأن العالم الوحيد الذي يستطيع الشعب الأمريكي أن يعيش فيه بارتياح ، هو العالم الذي لا يكون لكوريا فيه حق يبيح لها مهاجمة روسيا أكثر مما لروسيا من حق يبيح لها مهاجمة كوريا أو فنلندا مثلاً ، أو بمعنى آخر ، هو العالم الذي تقوم فيه مساواة حقبة بين الدول كبيرها وصغيرها . فنحن نؤمن بأن « اكوادور »

و «هايتى» متساويتان مع الولايات المتحدة ، كما أن «بولندا» و «بلغاريا» متساويتان مع الاتحاد السوفيتى . بل إن هذه العقيدة ذاتها ، هى التى حدث بالرئيس أيزنهاور إلى أن يقول فى عام ١٩٥٣ « لن نوافق بأية حال من الأحوال على استعباد أى شعب من الشعوب لنحقق لأنفسنا مغنم خيالية » ..

وتبدو مثل هذه المعتقدات الأمريكية لبعض الناس حمقاء وغير عملية . ولذا يحاول بعض العلماء وقادة الرأى إقناعنا بنبذ هذه المعتقدات والتخلى عنها ، بحجة أنها مثالية وصبيانية ، وبحجة أن «الصالح القومى» و « الأمن القومى» يقتضياننا أن نتلذذ على ميكافيللى ور يشيليو وبسارك أو كليمنصو . ويبدو أيضاً أن الاتحار القومى الذى أصاب اليابان وألمانيا بسبب اعتناقهما مبادئ ميكافيللى ور يشيليو وبسارك وكليمنصو ، بالإضافة إلى الضعف الشديد الذى أصاب دولاً أخرى نهجت بطريقةها الخاصة هذا المنهج ... أقول يبدو أن هذا الاتحار القومى لم يقنع بعد بعض أولئك الذين يدعوننا إلى التخلي عن معتقداتنا التى عشنا لها وتقدمنا بفضلها منذ البداية .

ولكن الشعب الأمريكى لا يتقبل نصيحة مثل هؤلاء العلماء والقادة ، لأن هذه النصيحة تتنافى مع جذور وجوهر تجاربه . فتاريخنا يختلف عن تاريخ معظم الدول اختلافاً يجعلنا ننظر بنظرة خاصة إلى أمور العالم . ففكرتنا عن العلاقات بين الدول ، تختلف بطريقة لا يسهل شرحها ،

عن فكرة معظم الدول الكبرى الأخرى عن السلوك الدولي ... ذلك أن تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية وليدة خبرة فريدة في نوعها . فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ، من الناحية الثقافية ، قد ولدت في كنف الثقافة الأوروبية الغربية ... وعلى الرغم من أن معتقدات أمريكا الدينية والسياسية منبعثة من التقاليد المسيحية والإغريقية الرومانية .. على الرغم من هذا ، فإن الولايات المتحدة قد تأثرت بطبيعة الحال بالعالم الجديد الذي أقامته .. فالجهود الحديثة المستمرة التي قام بها المهاجرون الأوائل ، حوّرت التراث الأوروبي وجعلت منه تقاليد جديدة تختلف عن التقاليد القديمة . ومن هنا أصبحت نظرتنا إلى العالم نظرة غير أوروبية . وعلى أساس هذا التباين في الإدراك ، تقوم علاقاتنا مع بقية دول العالم .

ولقد بدأ التاريخ الأمريكي بمغامرة كبرى ، هي الهجرة من أوروبا إلى العالم الجديد ، وما صاحب ذلك من اجتياز محيط مجهول وإقامة حياة جديدة في قارة مجهولة . ومن ثم يشعر الأمريكيون بأنهم هم الذين قرروا مصير أنفسهم ونظّموا مجتمعاتهم ، وأقاموا حكومتهم على أسس جديدة . ولقد أبرز « جيمس مونرو » هذه الفكرة بقوله « إن الثورة ... قد وضعت الحكومة كلها في أيدي طبقة واحدة من الناس ، هي طبقة الأحرار ، لا النبلاء والأحرار معاً... وهذا هو أهم مظهر من مظاهر ثورتنا » . حقيقة أن مناحي كثيرة من مناحي التفكير السياسي الأمريكي قد

انحدرت من الخبرة الانجليزية ، ومن ثورة البيوريتان (العلميين) وآراء «جون لوك» بصفة خاصة ... ولكن انفصال أمريكا عن أوروبا بحكم وجود المحيط الأطلسي ، وكذا طبيعة الحياة الجديدة في العالم الجديد ، قد أثر في تقدم التفكير السياسي الأمريكي وفي تطور النظم والتقاليد التي أصبحت فيما بعد ذات نزعة غير أوروبية . .

ولعل أكثر الفروق وضوحاً بين أمريكا وأوروبا ، هو أن للأخيرة تقاليد طبقة النبلاء ، في حين أن مثل هذه التقاليد لا وجود لها في الولايات المتحدة ، مما يدل على أن الأمريكيين متحررون مما كان شائعاً ومتغلغلاً في أوروبا من تقاليد تؤمن بالقوة ، ذلك أن طبقة النبلاء كانت رمز القوة ، ومن ثم تجدد الأوروبيون «الفرسان» وأحاطوا «الفروسية» والمبارزة بهالة من التمجيد ، كما اتخذوا من الفرسان مثلاً أعلى يقتحم عليهم أن يضحوا بأنفسهم من أجل نصرته ، وكان الأوروبيون يفترضون أن المجتمع يتكون من طبقات تتحدد عند ولادة كل شخص . فاللورد كان يمتلك المقاطعة ويحكمها ، وله مطلق الحق في تملكها لآخر بما فيها من أناس وممتلكات ، نتيجة لحرب أو مصاهرة أو تنفيذاً لمعاهدة .. وكان اللورد يفعل ذلك كله دون أن يحاسبه أحد . وظلت الحال على هذا المنوال مئات السنين . وكان التحالف والتحالف المضاد بين الملوك واللوردات والنبلاء وسائل مألوفة في ذلك الوقت . ولئن كان الأوروبيون قد غيروا

نظامهم الاجتماعية الآن ، فإن هذا التغيير إنما جاء أخيراً في المصور الحديثة بعد قرون طويلة ، كان المجتمع الأوروبي خلالها خاضعاً لنظام الطبقات . ولقد انعكست هذه النظم الاجتماعية على العلاقات الدولية الأوروبية ..

ففي مجال العلاقات الدولية ، كان النظام الإقطاعي يتطلب تكوين جيوش قوية ، وعقد معاهدات بين الأمراء المتنافسين ، وقيام زيجات ومصاهرات لا غرض لها سوى تبادل المنافع وضمان التوازن بين القوى المسلحة كوسيلة من وسائل ضمان الاستقرار السياسي الذي كان مرعزعا دائماً .. وتطورت نظم الحكم الأوروبي ببعض الشيء ، فقامت العروش ، ولكن هذه العروش كانت تمثل ذلك النظام الاجتماعي ذاته . وبخضوع النبلاء لسلطة الملوك ، ازداد عدد المقاطعات الكبيرة التي كانت تُنشأ إما بالغزو أو المصاهرة ، وكانت هذه المقاطعات تخضع لمخالفات شخصية وعائلية ، وتزداد قوتها تبعاً لميزان القوى وازدياد نفوذ الأسرة المالكة ...

ثم اجتاحت أوروبا ثورات عدة ، شأها في ذلك شأن دول كثيرة من دول العالم ، في القرون الأخيرة . وتغير نظام المجتمع الأوروبي تغيراً كبيراً ، ولكن العلاقة القائمة بين المواطنين ظلت كما هي نتيجة لنظام الطبقات والامتيازات الفردية التي تتولد عن الاعتقاد بأن فرداً ما قد وُلِدَ ليحكم ، ونتيجة للمعاهدات الشخصية وتمجيد القوة الحربية وحق التصرف في الممتلكات والناس ، والإيمان بفكرة توازن القوى بين الدول ،

والالتجاء إلى الحروب كوسيلة للمحافظة على قوة المَلِك — الدولة الآن —
فأراء « آل هوهنزولرن » أو القيصرية ، أو « آل هابسبورج » في عام ١٩١٤
لم تكن تختلف كثيراً عن آراء أسلافهم في عام ١٨١٤ أو ١٧١٤ . بل
إن حقوق الدولة كقوة استعمارية توسعية في بلد مثل فرنسا أو بريطانيا
لا تختلف كثيراً عن مبدأ الطبقات الإقطاعية القائل بأن شخصاً ما قد
وُلِدَ ليحكم .

حقيقة أن الثورات التي اجتاحت أوروبا قد غيّرت من شكل
المجتمع ، ولكن هذه الثورات لم تعدل كثيراً في جوهر ذلك المجتمع .
فقد بقيت المبادئ والتقاليد القديمة قائمة تحت السطح . فعندما اطلع
الفرنسيون مثلاً بعرش « لويس الرابع عشر » ، أقاموا مكانه حكومة
نابليون والجمهورية الفرنسية ... وعندما قضى البلاشفة على سلطة القيصر
« نيقولا الثاني » العسكرية ، أقاموا مكانها قوة أكبر هي روسيا
الستالينية ... ولعل هذه الثورات لم يكن في وسعها أن تفعل أكثر من
ذلك ، بحكم نظرتها إلى العالم من زاوية محدودة هي التقاليد والأفكار
التي كانت تسود نظم الحكم خلال القرون السابقة على ذلك ...

أما الولايات المتحدة ، فإنها تقف بمنأى عن هذه التقاليد والأفكار
لأنها لا تفهمها ولا تسيغها . بل إن الأمريكيين لا يستطيعون أن يدركوا
طبيعة الأسباب القهرية التي أدت إلى قيام مثل هذه التقاليد والأفكار

والمبادئ . فالأمر بسكيون لم يعرفوا على الإطلاق مجتمعا يزعم أحد أن
الأرادة الإلهية شاءت طبقة من النبلاء أن تحكمه . بل إن الأمريكيين -
باستثناء اتجاهات ضيقة النطاق في الجنوب - لم يعرفوا على الإطلاق نظام
الطبقات . حقيقةً كان الأمر يكون يؤمنون بولاء سياسى لبعض الحكام ،
ولكن هذا الولاء كان إلى حين ، ولم يكن معناه أن الحاكم يتمتع بحقوق
النبلاء ... لذلك قامت تقاليد الأمريكيين والزعاماتهم على أساس مختلف .

وإن كانت مظاهر المجتمع الأمريكى قد تغيرت ، فإن هذه التغيرات لم
تشمل الاتجاهات والمبادئ الأساسية ، فقد ظلت هذه الاتجاهات وتلك
المبادئ قوية صامدة لم تتغير ولم تتبدل في جوهرها . كذلك جاءت
العلاقة بين الأفراد الأمريكىين مختلفةً عن العلاقة بين الأوروبيين . فهذه
العلاقة قد صاغت روح وشكلتها روح المغامرة والهجرة من قارة إلى قارة . كذلك
صاغت هذه الروح شكل الحكومة ونظام الحكم ، فأقامت الحكم على
أساس أن المحكومين رجال متساوون ، فالحكومة الأمريكية تخص
الأمريكيين ولكنها لا تملكهم . فالأمريكيون هم الذين صنعوا هذه
الحكومة . ولذلك فإنها حكومتهم ، لا تخص ملكاً ، لأنه لا يوجد
بينهم ملك ، ولا تخص الحاكم أو رئيس الجمهورية ، لأن الحاكم ورئيس
الجمهورية من صنع هذا الشعب .

ولقد عبّر « تشارلس بينكنى » من (كارولينا الجنوبية) عن ذلك بقوله

« لقد علّونا هنا في هذه البلاد ، أن الحقوق تخص الناس جميعاً ، وأن حكمائنا هم خدام الشعب ، وخاضعون لإرادة الشعب ولم يتولوا مقاليد الحكم إلا لتخير هذا الشعب . . . فيأله من فرق كبير بين حكومتنا الأمر يكية وحكومات أوروبا » .

كذلك عبّر « ارديل » (من كارولينا الشمالية) عن الفكرة القائلة بأن الحكومة من صنع الشعب واختياره ، ومن ثم فإنها تخضع للتعديل حسب رغبته . . . عبّر « ارديل » عن هذه الفكرة بقوله « المعروف بالتأكيد أن الشعب هو الذي صنع الحكومة باختياره . والحكام الذين يحكمون ، هم خدام الشعب ووكلاء عنه . ولذلك فإن الشعب يملك حق تغيير نظام الحكومة متى وجد ذلك ملائماً له ، ومتى اعتقد أن نظاماً جديداً من نظم الحكم ، من شأنه أن يحقق له مزيداً من الرضاية والخير » .

ولقد تعرض مجتمعا (الأمريكي) لتغيرات كثيرة في المائة والخمسين سنة الأخيرة ، ولكن القيم التي تولدت عن تعمير هذه القارة المتمدنة التي كانت غفلاً لم يستثمرها أحد ، ظلت كما هي ، لم يعتورها تغير أو تبدل . فالغامرون الذين هاجروا إليها من أوطانهم الأوروبية ، حافظوا خلال ثلاثة قرون من الزمان قضاها في قهر البراري ، على روح المغامرة . فقد تحلى المهاجرون الذين وفدوا من أوروبا عن أحقادهم وتقاليدهم القديمة التي ورثوها عن تقاليد الاقطاع وعاداته ، واتحدوا معا ، ليسيطروا على السهول

المتعة والغابات الممتدة التي كانت تحتاج إلى عنادهم وخشونتهم وإصرارهم .
ومن هنالم يعرفوا لوردات وسيدات مجتمع ، وإنما كونوا لأنفسهم مجموعة
جديدة من المعتقدات والقيم .

وهكذا تُمثل القيم الأخلاقية الأمريكية خلاصة ماورثه هؤلاء المهاجرون
عن أوروبا ، بعد تطعيمها بما أحرزوه من نجاح أو فشل ، وما استوعبوه من
المجهود الذي استغرق قرونا في عالم جديد . فكل ما أصابه الأمريكيون
في الدنيا الجديدة قد صاغ طريقة حياتهم داخل منازلهم وخارجها . ومن ثم
أصبحت هذه القيم الجديدة طريقة في الحياة لا مذهباً أو مبدأ ، وهو أمر
من الصير تفسيره تفسيراً مفصلاً أو تقييمه على نحو دقيق .

وكل ما نستطيع أن نفعله ، هو أن نستخلص من طريقة الحياة
الأمريكية بضعة التزامات واعية ، أصبحت على مرّ الزمن من مميزات
الشعب الأمريكي . والالتزام هو نوع من القهر الباطني ، ولكنه ليس
منهجاً أو سياسة معينة . فالالتزام يفرض على المرء أن يتبع سبيلاً معيناً
دون أن يفرض عليه مبدأ مبدأ معيناً . ويمكن على وجه التقريب حصر
الالتزامات الأمريكية حصراً جزئياً فيما يلي :

أولاً : التزامنا أمام رجل الشارع (المواطن العادي) :

ليس البطل الذي يتطلع إليه رجل الشارع الأمريكي (المواطن العادي)

(م — ٢ مبادئ السياسة الأمريكية)

هو الملك أو الأمير أو اللورد أو النبيل ...

وليس هو بالرجل المريض الثراء مثل « كرويس » أو قائداً حربياً عظيماً مثل نابليون ، كما أنه ليس فيلسوفاً مثل كونفوشيوس أو معلماً دينياً مثل بوذا ... إنه الرجل العادي الذي ارتاد البلاد الجديدة ، أو هو على وجه التخصيص راعي البقر . إنه رجل مستقل ، حر ، ذو مقدرة ، ولا يخضع لرجل آخر ... إنه يحيا حياة المغامرة ، مطالبه في الحياة قليلة ، لا يبطئ صدره على حقد أو شر ، يعتقد أنه متساوٍ مع كل فرد آخر ، ويقف دائماً إلى جانب القانون ، ويحمي الضعيف حتى ولو دفع حياته ثمناً لذلك .

ثانياً : التزامنا بفكرة المساواة للجميع :

نحن (الأمريكيين) نؤمن — وفقاً لدرجة عليه ثقافتنا — أن النفوس جميعاً متساوية ، وليس لأحد أن يتدخل في شخصية أحد أو ينكرها . ومن هنا ينبغي أن يُسمح لكل فرد بأن ينمو ملء قامته . وليس لفرد ما أن يحرم أحداً من الفرص التي تسنح له . كما أننا لا نحابي أحداً أو نخلع عليه امتيازات خاصة . ونحن لا نسمح لأية سلطة بأن تنقص من كرامة أي فرد . وإذا ما عجزنا أثناء تطبيق التزاماتنا ، عن بلوغ مثلنا وغاياتنا — كما يحدث كثيراً — فإننا نعترف بخطئنا

الذى يثقل ضمائرنا ، ونعلن أمام الجميع أننا لم نكن في ذلك نقصد الإضرار بأحد ...

ثالثاً : التزامنا نحو السكان الفردى :

نحن (الأمريكين) نعتقد أن خبرة الفرد الخاصة لا تموض ... ففي مجال ثقافتنا ، يأتي تبصرنا وأصالتنا التي تلبث من تبصرنا ، نتيجة لما يبذله كل فرد من جهد مشمر . ونحن نعتز بأن كل فرد يستوعب من شتى ضروب ثقافتنا المختلفة ما يقيم له كياناً خاصاً من المعرفة وحصافة خاصة به ، يحصلانه مختلفاً عن غيره من الناس ، وهو أمر ينبغي ألا ينكر .

رابعاً : التزامنا أمام عالم متعاون :

ومادامت الحكمة والحصافة في متناول كل فرد ، فإن السياسة العامة يجب أن تشكل بمقتضى مناقشات حرة وبمقتضى التوفيق بين مختلف الآراء . ونحن نوفق بين الفردية والصالح العام المشترك عن طريق مناشدة كل فرد أن يشارك بمعارفه الخاصة في الوصول إلى قرار مقبول . ولما كنا نؤمن بأن خبرة الجميع ضرورية للوصول إلى فهم كافٍ لما نساكنه العامة ، فإننا نطلب إلى كل فرد أن يسهم بخبراته الخاصة التي يملكها من أجل تحقيق الخير للجميع . ونحن نلجأ إلى هذه الطريقة في كل مشاكلنا . وما أقل المجتمعات في العالم -- إذا صح أن هناك مجتمعات

على الاعلاق من هذا الطراز - التي تناشد كل فرد بالكيفية التي تناشد بها أفرادنا ، أن يُعبّروا تعبيرا عاماً حرّاً عن الحقيقة التي تنطوي عليها نفوسهم .

فشقى ضروب سياستنا العامة - وبصرف النظر عن مدى قيمتها - تُعالج عادةً عن طريق اجتماعات شبه رسمية تعقدها الجماعات لاتخاذ قرارات فيها . ويعمد الأمريكيون الذين ألفوا مثل هذا النظام إلى ذلك في لاجتماعات التي تعقدها عشرات الألوف من المنظمات والنقابات وأعضاء الغرف التجارية ومتطوعي الصليب الأحمر وجمعيات الرفق بالحيوان ، فنحن نناقش كل مسألة ونقترح عليها .

خامساً : التزامنا نحو التسامح العنصرى :

في خلال المائة والثلاثين سنة الأخيرة ، استوعبت الولايات المتحدة قرابة أربعين مليوناً من الأجانب القادمين من شتى أنحاء العالم . وعلى ذلك ، يمكن القول مجازاً ، إن جميع شعوب العالم أسهمت في إنماء الشعب الأمريكى . ومن ثم اشتمل تكوين الشعب الأمريكى على انجليز وَايرلنديين واسكتلنديين وإيطاليين وبولنديين وروس ودانمركيين وسويديين وفنلنديين وبلغاريين وأتراك وأرمن وصينيين وزنوج ومكسيكيين وألمان وممثلين لكل جنس ولسان في العالم ... ففي المصنع الواحد -

أو الجالية الواحدة ، يستطيع المرء أن يحصى عشرين جنساً مختلفاً . وما أن انقضى جيل واحد على قيام المجتمع الأمريكي ، حتى صار الجميع أمريكيين . ومن هذا الخليط من العناصر المختلفة ، تكون جنس واحد ، هو الجنس الأمريكي . حقيقةً أبدت بعض العناصر مقاومة لفكرة التخلي عن أصلها ، ولكنها الآن تفاخر بأنها أمريكية . فالتصاهر والمدارس العامة قد أتيا بنتائج طيبة . فند أكثر من خمسين سنة ، اختفى ذلك التمسك بأصل الجنس ، وازدادت نسبة الاندماج . حقيقةً أن الزوج كانوا أقل تأثراً بالاندماج فيما مضى ، غير أن نسبة اندماجهم آخذة في الزيادة . ومن يُقَلُّ بغير هذا ، لا يمكن أن يكون مُلماً بالقوى الاجتماعية في الحياة الأمريكية . ذلك أنه ما من فئة من الناس تريد أن تعيش بمعزل عن الجماعة . فكل فرد يريد أن يصبح جزءاً من المجموع ، ومن ثم فإن عجزنا عن استكمال الاندماج مرجعه إلى قصر الوقت ، لا إلى عدم الرغبة في الاندماج أو إنكار شخصيتنا العامة . ذلك أن اتحادنا ينبعث أساساً من الاختلافات التي تميز كل واحد منا عن الآخر .

سادساً : التزامنا أمام الديمقراطية كطريقة أكثر من كونها نظرية للحكم :

لأننا نؤمنُ بالديمقراطية (الأمريكية) بالديمقراطيات الأخرى . فهي

مُحَصَّنَةٌ ضد التيارات والمؤثرات الأجنبية الخارجية . ذلك أن الديمقراطية-
الأمريكية عادةً وطريقةً في الحياة ومنحىً متطوراً من مناحى العلاقة-
الاجتماعية . وهي ليست في أساسها نظرية من نظريات الحكم ، وإنما
هي طريقة من طرق الحكم يوافق عليها كل المحكومين بما في ذلك أولئك
الذين قد يعارضون ضروباً معينة من ضروب السلوك التي تلجأ إليها
الحكومة . ففي مجتمعنا (الأمريكي) يستطيع كل فرد أن يعارض كل
سياسات الحكومة دون أن يفقد مع ذلك إيمانه بالديمقراطية . ذلك
أنه في ظل المجتمع الديمقراطي ، يملك كل صاحب شأن صوتاً له احترامه .
وكل صوت لا يمثل إلا صاحبه فقط ولا يمدُّ إلا صوتاً واحداً . ومن
خصائص المجتمع الديمقراطي ، أن يتمتع كل فرد بحق التصويت وبضميره
الخاص الذي يعبر به عن صوته ، وبالحرية في إبداء رأيه مهما كان هذا
الرأي مستهجنًا أو غير مقبول ، وبالأمانة في إحصاء الأصوات . ثم يأتي
بعد هذه العناصر، الإيمان بأن خبرة الغالبية أكثر شمولاً من خبرة الأقلية ،
وأن صوت الشعب من صوت الله ، وأن ما يطلبه الشعب هو ما يحتاج إليه
فليس هناك مَنْ يعرف احتياجات الشعب في وقت ما غير الشعب ذاته .
كما أنه من المهم في المجتمع الديمقراطي أن يتمتع الفرد بحق الخطأ كما يتمتع
بحق الصواب . فإذا تعذر على المرء الإعراب عن الخطأ ، فلن يضي وقت
طويل حتى يتعذر عليه الإعراب عن الصواب أيضاً . وهذه العناصر

كلها لا تقوم إلا حيث تكون الديمقراطية عادة . ومن هنا ، فإن هذه العناصر تكتسب أهمية أكثر في الولايات المتحدة حيث الديمقراطية عادة وطريقة من طرق الحياة .

سابعاً : التزامنا نحو حكومة ذاتية محلية :

ليس هذا الالتزام التزاماً نحو حكم ذاتي لحسب ، وإنما هو التزام نحو حكم ذاتي محلي في الوقت ذاته . فالحكومة الفيدرالية (الاتحادية) تتركز على ثمان واربعين ولاية ، وتشتمل كل ولاية على مقاطعات كثيرة ، كما تتكون كل مقاطعة بدورها من عدد كبير من البلدان . وعلى ذلك فإن السلطة الحكومية تنبعث من الوحدات الصغيرة ، فالوحدات الكبيرة ... فاللقاطعة تحكمها البلدان الصغيرة ، والولاية تحكمها المقاطعة ، والحكومة الفيدرالية تتكون من حكومات الولايات .

ولقد نزل هذا النظام قائماً وسليماً رغم زيادة قوة الحكومة الاتحادية في السنوات الاخيره . فالحكومة المقاطعة تنشُد مراقبة البلدان الصغيرة . والولاية تنشُد موافقة غالبية المقاطعات . والحكومة الفيدرالية (الاتحادية) تخضع للكونجرس الذي يستجيب لرغبات ممثلي الدوائر الانتخابية في شتى أرجاء الولايات ، ولأعضاء مجلس الشيوخ الذين تنتخبهم الولايات . ولعل أهم ما يميز السياسة الأمريكية هو قوة الجهاز السياسي

المحلى لاقوة سلطة رئيس الجمهورية . فسلطة رئيس الجمهورية ترتكز أساساً إلى سلطة المنظمات السياسية المحلية . كما أن انتخاب رئيس الجمهورية ومدى سيطرته على الكونجرس يتوقفان على تأييد المنظمات السياسية المحلية، الأمر الذى يفسر لنا كيف أن رئيس الجمهورية لا يملك حق فرض سيطرته بصفة كاملة على الكونجرس حتى في حالة الطوارئ . وهذا هو السبب الذى من أجله يتعاون أحياناً «ديمقراطيون» كثيرون مع «جمهوريين» معارضين على إسقاط رئيس ديمقراطى ، أو العكس . كما أن هذا هو السبب الذى من أجله تُعتبر الأحزاب القومية نظاماً فيدرالياً غير متماسك من رؤساء الأحزاب المحلية . لحكومتنا (الأمريكية) تتمتع بالاستقرار بسبب ضعف سلطة الأحزاب بالقياس إلى قوة الأجهزة السياسية المحلية .

ومن هنا يحدث كثيراً أن يخرج المراقبون الأجانب بنتائج مخطئة عن نفوذ الحزبين السياسيين الرئيسيين ، فكثيراً ما يفوتهم أنه توجد تحت السطح في كل من الحزبين الجمهورى والديمقراطى عوامل مختلفة متباينة قد تؤدي في ظروف متباينة إلى تشكيل عدة أحزاب سياسية مختلفة عنهما . وقد لا يحدث شيء من هذا ، لسيين واضحين في الحياة الأمريكية ، أولها أن القرارات المحلية تُناقش وتُعالج محلياً . ذلك أن الصفة الحزبية لها طابعها القومى .

فمثلاً ، لا يجتمع ديمقراطي محافظ من ولاية ميسيسيبي مع ديمقراطي حر من نيويورك إلا حين إصدار قرارات قومية . وأما السبب الثانى ، فهو أن ظهور أحزاب ثالثة فى الولايات المتحدة أمر مؤقت . فبمجرد أن يظهر حزب ثالث ينال عدداً معيناً من الأصوات ، تتطالع إليه الأحزاب الكبرى القديمة وتتبنى برنامجاً ثم تضمه إليها .

ونذكر على سبيل المثال « حركة جرانجر » و « حركة المعاش للمعاش » . فقد تبنت الأحزاب الكبرى القديمة هذه الحركات واستوعبتها على الفور . فالأحزاب الكبرى ، رغم ما قد تنقسم به من تضيق وتحديد ، ترحب دائماً بتبنى الحركات التى قد تحقق لها مزيداً من الأصوات الانتخابية . ولهذا استطاعت هذه الأحزاب ، أن تحتفظ بقوتها ونفوذها بضم أصوات جديدة إليها لتساعد على الفوز فى الانتخابات .

هذا إلى أن جزءاً من هذا النظام يمثل ديمقراطية اقتصادية مرنة عاصرت الحياة الأمريكية لفترة طويلة . فكل ضرب من ضروب النشاط الاقتصادى فى البلاد محكوم بنظم خاصة . فهناك منظمات كبرى للعمال ذات نشاط متضارب متفاوت ، ومنظمات أخرى لأصحاب الأعمال ورأس المال ، تحاول كل منها كسب رأى العام إلى جانبها . وهناك أيضاً جماعات تطالب بفرض تعريف معينة ، تعارضها جماعات أخرى . كذلك يصطدم

المستوردون باصحاب المصانع ، كما تصطدم شركات النقل المائي بشركات النقل بالسكك الحديدية . . . ولا ترضى السكك الحديدية عن نشاط شركات النقل البرى . . . بينما يقف الجميع ضد الاعانة التى قد تمنح لشركات النقل الجوى . . . وهناك أمثلة عديدة أخرى . فصالح رجال الزراعة تتعارض مع مصالح رجال الصناعة ؛ وزراع قصب السكر على غير وفاق مع زراع البنجر . . . كل هذا يوضح لنا كيف أن تضارب المصالح فى الولايات المتحدة ينتج عن تضارب المنافع . فلكل ضرب من ضروب النشاط الاقتصادى منظماته الخاصة التى تحاول — وكثيراً ما توفق فى ذلك — الاستحواذ على عطف الرأى العام . وبمثل هذه الطريقة يفسح المجال أمام التنافس الاقتصادى الذى يؤثر على توزيع الدخول واقتسام الإيراد . فليس فى الولايات المتحدة ، والحالة هذه ، شخص واحد أو فئة واحدة يستطيع أن يسيطر على الحياة الاقتصادية . ذلك أن كل هـفـم الفئات المختلفة تتولى الرقابة على بعضها البعض .

ومن هنا ، كان تأثير كل هذه العوامل على تكوين وتشكيل الديمقراطية الأمريكية قوياً . فهذه الديمقراطية حساسة وأداة فعالة من أدوات السياسة العامة . وقد يُعزى إليها افتقار السياسة الأمريكية إلى عنصر التماسك ، ولكنها تؤدي على أية حال إلى تثبيت الحرية ونقل.

موازن القوى كلما اقتضت الضرورة الملحة ذلك .

ولاشك أن هذه القوى المتضاربة تقتضى مساواة أمام القانون ، كما تقتضى إقامة وزن كبير للرأى العام ، كى يمكن بذلك تحقيق التوازن بين المصالح الشخصية والمصالح العامة ، الأمر الذى خلع على النظام القضائى الأمريكى والمحكمة العليا بصفة خاصة معنى ليس من اليسير على الأجانب فهمه . كذلك يتطلب قيام هذه القوى المتضاربة ، حريةً كاملةً فى التعبير عن الرأى ، ولن يُقدَّر لمثل هذا التركيب الاقتصادى والإجتماعى المقدر أن يعيش ويبقى ، ما لم تُتَّخَ لكل ذى مَظَلَّةٍ فرصة الإعراب عن مظلمته ، وما لم تُتَّخَ لكل جماعة من الجماعات فرصة التأثير فى الرأى العام . فالديمقراطية الأمريكية لا تستطيع أن تعمل وتباشر مهمتها إلا فى ظل سرية الخطابة والصحافة والاجتماع . وقد يقال إن مثل هذه الحرية التى تقوم فى الولايات المتحدة ، يمكن أن تقوم فى أى تركيب اجتماعى شبيه — من ناحية الكبر والتنوع — بالمجتمع الأمريكى . حقيقةً جاءت أحيان من الدهر كانت الحريات العامة تخضع فيها لبعض القيود ، ولكن هذه القيود كانت موقوتةً ومحصورة فى أضيق نطاق . ذلك أن الحرية ضرورية للاقتصاد الأمريكى ، وللحياة الأمريكية العامة ؛ ومن ثم يؤمن بها المحافظون والأحرار المتطرفون على السواء . . . يؤمنون بها لأنفسهم ولغيرهم من الناس .

غير أن هذا التركيب المعقد لا يمكن أن يعيش ويبقى إلا على أساس افقراض أن الغاية من قيام الحكومة ليس القهر بل التوفيق والتقريب بين وجهات النظر المتباينة . ولا شك أن هذا يفسر لنا روح الزمالة التي تأتي في أعقاب المنافسات الانتخابية ومعاركها الحامية . فما من مرشح من المرشحين الأمريكيين يعتقد أن هزيمته في الانتخابات تعنى نهاية برنامجه ؛ وإنما هو على النقيض من ذلك يعتبر اليوم اللاحق لإنهاء المعركة الانتخابية بداية الاستعداد للمعركة المقبلة . ذلك أن الديمقراطية الأمريكية بالنسبة للأمريكيين منهج ووسيلة يتمثلان في محاولة التقريب والتوفيق بين الاعتبارات الصغيرة المختلفة ، وفي الإستمالة . والفرغيب بالحدث الكثير ، ولكن بدون مرارة أو أحقاد . فإذا كان أحد الأشخاص قد أخطأ اليوم ، فنحن أيضاً قد أخطأنا بالأمس ، وإن كان من العسير أن يعترف الإنسان بخطأه . كذلك تتميز المنافسات السياسية عند الأمريكيين بأنها مؤقتة ، فشئ البرامج التي توضع موضع المنافسة موقوتة بالوقت الراهن . فليس هناك معركة انتصار كبيرة نكسبها . فعندما تنتهى الانتخابات ويتولى حزب آخر مقاليد الحكم ، فإنه يتابع خير ما في البرنامج الذى كان ينفذه بالأمس ، لاشئ إلا لأنه قد يخسر أنصاره إذا ماغيره أو عدله بشكل لا يحقق رغبات الشعب .

ثامناً : التزامننا نحو مجتمع عصامي (غير موروث) :

فالحياة الأمريكية لا يسودها نظام طبقات أو عائلات ، وليس للاستقرابية بيننا محل . حتى العائلات القليلة التي تخلع على نفسها طابعاً أرستقراطياً ، لم تولد إلا بالأمس ، وسوف تمضي غداً . فلو أننا تأملنا قائمة بأسماء القادة الأمريكيين البارزين ، لوجدنا أن آباءهم كانوا مزارعين أو عمالاً أو صناعاً أو كتبة محامين ، جاعوا في طفولتهم ، ولم يعتمدوا إلا على قدراتهم الشخصية وثروة المجتمع الصناعي النامي . كذلك تسكشف لنا مثل هذه القائمة عن أرستقراطيين انزروا بين الناس العاديين ، ولم يعد في الإمكان تمييزهم عنهم . ففي الحياة الأمريكية لا تقاس أهمية المرء بحسبه ونسبه ، وإنما تقاس بفعله . فليس في أمريكا من يستطيع أن يعيش طويلاً على ذكرى آبائه وأجداده ، وإنما ما يفعله المرء هو محك حياته . فارتفاع بعض الأشخاص ، يقابله انحدار بعضهم الآخر . ومهما بدت الثروة ذات أهمية ، فلها مؤقتة وليست دائمة . فبعض عائلات الأمس الغنية ، صارت اليوم فقيرة معدمة . وقد قرأ في الصحف نبأ وفاة شخص فقير ينتمي إلى عائلة كانت ثرية منذ جيلين .

ومن هنا ، يتحتم على كل جيل من الناس ، أن يثبت استحقاقه للشرف والثقة والقوة التي ينسبها لنفسه . فليس في قانوننا ما يتسامح مع طبقة من

الطبقات لا شيء إلا لأنها ذات امتيازات . كما أن نظامنا الاجتماعي لا يسمح إلا بالامتيازات المفتوحة للمتنافسين من شتى طبقات المجتمع . فأى طفل من أطفال المهاجرين قد يصبح عمدة على مدينة كبيرة ، أو محافظاً لولاية ، أو عضواً بمجلس الشيوخ ، أو وزيراً من الوزراء ، أو رجلاً من رجال الصناعة الكبار ، أو زعيماً للعمال . . . غير أن أبناءه لن ييلفوا شيئاً من هذا كله إلا إذا برهنوا على أنهم يملكون من المواهب والصفات ما كان من نصيب أبيهم .

تاسعاً : التزامنا بإقامة حياة إنسانية مثالية :

إن من خصائصنا ، أننا قد نطلق بطائرة عبر البحار لننقذ حياة طفل واحد . وقد تبرع بأموال طائلة في شكل تبرع عام أو تبرع خاص ، لنخفف من آلام ضحايا زلزال في اليابان أو فيضان في الصين أو مصابين بالحمى الصفراء في البرازيل . وأمامنا مؤسسة « روكفلر » التي تنهض دليلاً على مجهودات الأمريكيين في إنقاذ الحياة البشرية . كذلك ترجع المبالغ الطائلة التي أنفقناها بمقتضى مشروع مارشال أو مشروع النقطة الرابعة ، إلى شعورنا الطبيعي بالمسؤولية إزاء أولئك الذين جاء حفظهم في الحياة ضئيلاً . فشاركتنا لهم بتقديم بضائنا التي يحتاجون إليها وبذل الجهود التي نخفف عنهم آلامهم ، وتتقف الأمين منهم ، هي جزء من حياتنا الطبيعية .

ومؤسسة «فورد» مظهرٌ حديث آخر من مظاهر هذا الالتزام . ولعل من أقوى الأمثلة في هذا الصدد ، الجهود العديدة التي بذلها ملايين من الجماعات الكبيرة والصغيرة في حق الحياة الانسانية منذ أجيال عدة . فالرغبة في تحسين الحياة الانسانية ، انفعال خلقى ودينى مستمر ينبض به قلبنا .

عاشرا : إلزامنا بالتسامح الدينى :

إن ما يقوم في أمريكا في حق حرية العقيدة ، لهو أكثر من مجرد حرية . فالمعتقدات الدينية التي جاءت إلينا من العالم القديم ، لم تُترك حرةً لحسب وإنما قام في كنفها رجال أمريكيون طوروا هذه المعتقدات وابتكروا معتقدات جديدة ازدهرت على أيديهم . ذلك أن الطبيعة الأمريكية تمضد كل عقيدة جديدة ، وتسمح لها بالنماء والازدهار . ومن الأمثلة في هذا الصدد كنائس المرمون ، وكنائس « العلم المسيحى » التي تكشف عن مدى إفساح المجال أمام العقائد على إختلاف أنواعها . كما توجد طوائف أخرى كثيرة متباينة . ففي « لوس أنجيلوس » مثلا معتقدات ومذاهب وطوائف لا حصر لها . ذلك أن كل دين لا يستمتع بحرية النماء والازدهار لحسب ، وإنما يُفسحُ المجال أمام كل مذهب وعقيدة وطائفة . وهكذا لا تُنكرُ حرية العبادة على أحد . بل إن طرق تمجيد الله في الولايات المتحدة

مختلفة متباينة ، حتى يستطيع أى فرد أن يصل فى أى نوع من الهياكل ودور العبادة بحلوله ، وأن يقرأ صلاته بأية لغة يريد .

وحسبنا فى هذا الصدد ، أن نشير إلى أن طريقة « التعميد » عند الزوج فى الجنوب من جانب ، وطريقة « التعميد » عند الممتنعين إلى الكنيسة اليونانية من جانب آخر ، لتوضح لنا الفارق بين العقائد فى بلادنا ، ولتوضح لنا مدى تتمتع كل طائفة من طوائفنا الدينية بحريتها فى العبادة ومباشرة الطقوس الدينية .

حادى عشر : التزامنا بمعالجة الأمور حال وقوعها :

لعل هذا الالتزام الذى يتمثل فى « عبور الكوبرى متى بلغناه ونحتم علينا ذلك » ، مرجعه أن نظرتنا إلى الحياة تتمثل بأجل معانيها فى إيماننا بأن أهم ما يتحتم علينا أن نفعله ، هو أن « نكفى اليوم شره » ، فنحن لا نرسم خططاً ضخمة للمستقبل غير المحدود ، لأننا نعرف أننا نعيش فى حاضرننا ، وأن خطوتنا التالية تنبعث من هذا الحاضر ، وأن ما سنفعله غداً ، يتحدد على أساس ما نفعله اليوم . فالوسيلة عندنا لتحديد الغاية . ونحن نحدد لأنفسنا ما نستطيع أن نفعله ، ونعلم أن ما نفعله يتشكل وفقاً لطبيعة الأشياء التى نقوم بها . فإذا كان علينا أن نقدّر الطريق الذى نسيره ، وأن نسترشد بحاسة التوجيه ، فإننا ننظر إلى الخلف

لنرى من أين أتينا . وهكذا نؤمن بأن الحاضر القائم بالفعل ، هو الذى يتطلب منا عملاً سريعاً ، كما نؤمن بأن قوتنا والقيم التى تحررنا ، صنعتها أعمالنا الماضية أكثر مما تصنعها وعود المستقبل الذى لا سيطرة لنا عليه ، ولا نستطيع أن نروضه حتى إذا حاولنا ذلك . ومن ثم نؤمن بأن حاضرننا هو ما نستطيع أن نعمله اليوم .

ثانى عشر : التزامنا بالاعتقاد بأن الشر يمكن علاجه :

تتمثل حياتنا كلها فى بذل المحاولات من أجل تطوير الأشياء وجعلها أفضل وأسهل . ومن ثم تتعارض فكرة الجود مع طريقة تفكيرنا ، فإدراكنا للحياة الاجتماعية السياسية والصناعية ، وكل اتفاق أو قرار أو حكم قضائى أو اختراع ، يمثل نقطة مؤقتة على خط متحرك . فنحن نقف بين الجود والغليان ، فالجود ينطوى على انكار لنظام حياتنا ، كما ينطوى الغليان على تخريب لما . ومن هنا كان مجهودنا للتواصل من أجل معالجة الشر ، هو الذى جعل ثقافتنا متحركة . فنحن لا نأخذ الأمور كما هى ، ولا نقبل أى شئ على أنه بلغ مرتبة الكمال ، ولا نعرف أى شئ على افتراض أن هذا التعريف حتمى نهائى ، فالسيارة والقنبلة الذرية وإطالة عمر الانسان والتوسع الكبير فى الانتاج وتوفير الدراسة للملايين الأطفال فى المدارس والكتليات ؛ كل هذه الأمور ، نتاج تكريس أنفسنا لعمل الأشياء التى يمكن عملها .

ثالث عشر : التزامنا بعدم الإيمان بالمبادئ الجامدة والخيالات والتعصب

والشكلية :

اننا نعتبر « المدينة المثالية » (يوتوبيا) حلماً أكثر منه حقيقة .
كما نعتبر المبادئ الجامدة إنكاراً لتحرك الحياة الاجتماعية . وعندنا
أن الشكلية تقف عائقاً في طريق الخبرة والتجربة ، كما نعتبر التعصب
ارتداداً خلقياً .

ذلك أن المدينة المثالية تبدو للكثيرين منا قصة خيالية طويلة ،
لأننا قوم عمليون ، نريد أن نعيش في مدينة يمكن إقامتها لا تخيلها .
ونحن لا نؤمن بالنظريات والمبادئ الجامدة الثابتة ، لأننا جُبِلْنَا على
التساؤل . كما أننا لا نتعصب ، لأننا نؤمن بأن كل إنسان يعبد ربه
بالطريقة التي تروقه ، ولأننا نؤمن بأنه ما من إنسان واحد يكون على
صواب دائماً ، ولأننا نؤمن بأنه لا يمكن قيام الحرية والصدق في مجتمع
لا يُسمح فيه للفرد بارتكاب الخطأ في سبيل بلوغ الصواب . ونحن
لا نقبل الفكرة القائلة بأن الإيمان بمدينة مثالية نقيمتها في المستقبل يور
ارتكاب الشر في الحاضر . فنحن نؤمن بأن الشخص الذي يرتكب
الشر متذرعاً بالعمل من أجل الخير في المستقبل مملوكٌ للشر . ونحن
نؤمن بأن المبادئ الحتمية التي تسمى إلى تحديد مصير البشرية في هذا
العالم ، مناقضة للخبرة والتجربة . فنحن نعلم أن الوسيلة الوحيدة بلوغ

الحياة الطيبة الصالحة هي عمل الخير الذى نستطيع أن نعمله .

رابع عشر : التزامنا بالمساواة القانونية والسياسية بين شتى الولايات :

جاءت السياسة الخارجية الأمريكية وليدة حقيقة ثابتة هي أنه في الولايات المتحدة ، تتساوى ولاية صغيرة مثل ولاية « رود ايلند » مع ولاية أخرى كبيرة مثل تكساس ، كما جاءت وليدة القرار السياسى التاريخى الذى اتخذته مؤسـسو الجمهورية الأمريكية وتم بمقتضاه إعطاء صوت سياسى متساوٍ بمجلس الشيوخ لكل ولاية ، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة ، وتقسيم الشمال الغربى إلى ولايات تتمتع بصوتها السياسى حالما تستكمل شروطاً معينة مثل تعداد السكان والشكل الدستورى . ويبدو أن هذا القرار السياسى كان أهم قرار اتخذ في حياتنا ، لأنه جعل من الممكن تنظيم قارة بأسرها تحت لواء حكومة فيدرالية ، وأزال الفوارق الفردية بين الولايات ، وجعل الحقوق القانونية والسياسية متساوية للولايات جميعاً بصرف النظر عن كبرها أو صغرها .



ولا ريب في أن هذه الالتزامات — وهى مجرد أمثلة لم ترد على سبيل الحصر — نابعة من كيانتنا ، وتمثل الحياة الأمريكية أو ما يحول لنا أن نسميه « الفلسفة الأمريكية » . فهذه الالتزامات لا تمثل سياسة أو إجراءات ،

لأنها وراء كل سياسة وإجراء ، ولأنها مقومات الشعب الأمريكى التى على أساسها قام الفارق بين تقاليد الولايات المتحدة والتقاليد الأوروبية الموروثة عن عهود الاقطاع ، فى المجالين القومى والدولى .

غير أن هذه المعتقدات المثالية لم تحلُ بيننا وبين خرقها فى بعض الأحيان . فكثيراً ما خرجنا على مبدأ التسامح العنصرى ، بانكارنا على الزوج حقهم فى المساواة أمام القضاء ، وبتحميلنا على بعض الطقوس الدينية الفريية عنا ، وبإفساد الانتخابات الشعبية العامة ، وباعطائنا بعض الامتيازات للأثرياء ، وبانحرافنا عن مبدأ تكافؤ فى الفرص ، وباتهاكنا حرمة بعض الأمم الصغيرة . إننا نعترف بأننا ارتكبنا مثل هذه الأخطاء فى حق مُثلنا والتزاماتنا ، ولكننا لم تأخذنا العزة بالانم مطلقاً ، ولم نتشبث بأخطائنا أو ندافع عنها .

فنحن نعترف بخطئنا علانية ، عندما نخطئ . ، وندع العالم يسمع اعترافنا بالخطأ ، ذلك أن الضمير الحى يسود شتى ضروب سلوكنا . ولئن كانت أخطاؤنا تبدو كبيرة فى نظر الرأى العام فى بلادنا ، فما ذلك إلا لأننا ندرك فى قرارة نفوسنا أن الخطأ المنسوب إلينا ، جاء مناهضاً لمعتقداتنا ، ووقع على الرغم من احتجاجنا عليه . ونحن - فى الحقيقة - نعلن للعالم عن أخطائنا وفشلنا ، بدافع من الشعور بالذنب والتأنيب القومى . فكلما وقمنا فى خطأ مرجمه إنكار العدالة ، أعلننا ذلك على العالم

كله ، لكي لا يتكرر مرة أخرى . فنحن نعلم أنه يتحتم علينا
الآن تقع في مثل هذا الخطأ مرة أخرى ، لأن وقوع الخطأ يُنجِلنا أمام
أنفسنا .

وينبغي على من يريد أن يفهم دور أمريكا في العالم ، ألا يخلط
بين أخطائنا والتزاماتنا . فهذه الالتزامات تُعتبر بالنسبة لنا حقائق
لا نزاع فيها ، ونحن نقصص عنها بلا وعى ونشرها خارج حدود بلادنا .
فنحن نقيم علاقاتنا مع الدول الأخرى على أساس هذه المبادئ التي نحيا
بها . بل إننا في الحقيقة لا نستطيع أن نفعل إلا هذا...

ولقد عبّر الرئيس « ويلسون » عن هذا في خطابه الذي ألقاه في ٢٧
أكتوبر ١٩١٣ بقوله « إن العلاقة التي تربطنا ببقية الدول الأمريكية
(يعنى أمريكا اللاتينية) هي أولاً علاقة الأسرة الانسانية ، فهي التزام
بتنمية حرية دستورية حقيقية . وسنكون — لا محالة — غير أمناء
لتقاليدنا ، إذا بدر منا ما يدل على أننا غير أمناء لأصدقائنا » .

وإن هذا التقليد ، ليوضحه إيماننا بأن للفرد حقوقاً أساسية حصل
عليها الانسان قبل ظهور الحكومات ، كما يوضحه إيماننا بأن الحكومة
تقوم على أساس رضا المحكومين ، وبأنها تُنظّم بواسطة خدمتهم ،
وأن سيادتها محدودة لأنها محكومة بدستور يجب أن يحترم حقوق الفرد
الأساسية . وليس في مَكْنَةُ الفرد أن يتخلى عن هذه الحقوق حتى

لو رغب في ذلك ، ومن ثم تصبح الدولة اتحادا (شركة) ذا قوة محدودة .
ومن هنا كان النظام القيد إلى بدوره آاداً مكوناً من ولايات ذات
حقوق متساوية . وتعمل الحكومة الاتحادية في ظل دستور ذي
سلطات جاءت وليدة تنازل كل ولاية من الولايات عن بعض حقوقها
من أجل تحقيق الصالح المشترك .

وهكذا تجري تقاليدنا على أن يسبق الفرد الولاية ، كما تسبق
الولاية الحكومة الفيدرالية . ومن تقاليدنا أيضاً أن الديمقراطية ترتكز
على أفراد ذوي حقوق متساوية ، بينما تنسم حكومة الولاية والحكومة
المحلية والحكومة الفيدرالية بمسبم اتحادات محدودة تحكمها سلطات نابعة
من صميم دساتيرها . فلا السلطة التشريعية ، ولا السلطة التنفيذية ،
تملك سيادة مطلقة ، لأن السلطة القضائية تراقبهما وتقف كل واحدة
منهما عند حدودها .

وعلى هذا ، فإن الصورة التي تُرسم للولايات المتحدة في الخارج
تمثل عالمًا يشمل أفراداً متمتعين بحقوق أساسية وحكومات ذات سلطات
محدودة ، تعمل في ولايات ذات حقوق متساوية .

وليس ثمة شك في أنه ما من حكومة تستطيع في مجال علاقاتها
الدولية ، أن تحيا على مبادئ مجردة . فتناقضات الحياة اليومية خليقة
أن تجعل أية فلسفة تبدو غير كاملة ولا كافية . وهذا القول يصدق على

حكومة الولايات المتحدة بوجه خاص . فهي لا تسترشد بفلسفة واضحة معينة فحسب ، ذلك أن نظامنا الديمقراطي يستقر على دعائم من العادات والمشار تسكن خلفها كل هذه الالتزامات التي تحدثنا عنها من قبل ، وهي التزامات تقوم بدور الرقيب دون أن يحس بها أحد . ولو أن هذه الالتزامات لم تُخْتَزَلْ إلى مبادئ رسمية ، لبقيت غير عاملة . فهذه الالتزامات طافية دائماً فوق السطح ، وتؤثر في كل القرارات الهامة التي نتخذها في الازمات الدولية . ومن هنا ، فإنه يتمين على سياستنا لكي تكون متمشية مع مُثُلِ الشعب الأمريكي أن تكون ناهضة للاستعمار . ذلك أن إتها كما لهذه المبادئ والمُثُلِ خليق بأن يصبح خطوة في الطريق إلى الاستعمار .

ويبدو هذا المنهج جلياً في العلاقات التي تربطنا بالفلبين مثلاً . فالتعليمات التي صدرت من رئيس الولايات المتحدة إلى البعثة التي تسلمت مقاليد الأمور من السلطات الحربية في الفلبين ، قد اشتملت على مبادئ ومُصفت بأنها « مبادئ عظيمة للحكم ... تراها ضرورية لتمكين حكم القانون واصيانة الحرية الفردية » . ولقد وُصِفَت هذه المبادئ الدستورية بأنها « قواعد الحكم » كما وُصِفَت بأنها « غير قابلة للنقض » .

وتقول هذه المبادئ « ... ينبغي ألا يُحَرَمَ أى فرد من الحياة

أو الحرية أو الملكية بدون حكم قانوني ، ولا يُستولى على الممتلكات الخاصة من أجل المنافع العامة بدون تعويض ، ويجب أن يتمتع المتهم بالحق في محاكمة علنية سريعة ، وأن يُواجه بالشهود الذين يشهدون ضده ، وأن يُلزم من يشاء من الشهود بالحضور إذا رأى في ذلك فائدة له ، وأن ينيب عنه محامياً يتولى الدفاع عنه ، وألا يُطالب بدفع كفالة كبيرة ، وألا تُفرض على المتهمين غرامات قاحشة ، وألا يُوقع عليهم عقاب قاس أو شاذ ، وألا يُعاقب إنسان مرتين بسبب جرم واحد ، وأن يتمتع المتهم بالحق في إبطال أى تفتيش غير معقول وأى قبض عليه يتسم بالعنف ، ويجب ألا يقوم الرق أو عمل السخرة باستثناء ما قد تنص عليه العقوبة على الجريمة . ويجب ألا يصدر قانون بمصادرة أملاك ، وألا يصدر قانون ينتقص من حرية الخطابة والصحافة والاجتماع السلمي وحق الناس في رفع المظالم إلى الحكومة لرد الظلم ، ويجب ألا يصدر قانون من شأنه التدخل في شئون العبادة والطقوس الدينية ... » .

ولقد وصفت المحكمة العليا هذه المبادئ الدستورية بقولها :
« ليست هذه الكلمات غريبة على آذان المحامي الأمريكي أو طلاب التاريخ الدستوري ، فهي مدونة في صيغة « وثيقة الحقوق » مع تعديل شكلي ؛ وهي مدونة في التعديلات التسعة لدستور الولايات المتحدة مع

كذلك تؤدي صيانة هذه الحقوق في نهاية الأمر، إلتا إلى ضم الأرض التي نغزوها إلى بلادنا لتصبح ولاية من ولايات الاتحاد، وآ إلى منح البلاد المقهورة استقلالها . ففي الحالة الأولى ، تنال البلاد المقهورة حقوقاً مساوية لحقوق الولايات الأخرى مع الاشتراك في حكم الآخرين ، وفي الحالة الثانية — كما حدث في الفيلبين — يكون الغزو قد هزم نفسه . على أنه ينبغي أن يُلاحظ أن التمييز الذي حددته المحكمة العليا بين البلاد « المضمومة وغيرها » لم يؤثر في قواعد الحقوق الأساسية وأحكامها . بل إن ذلك قد سهّل عملية منح الفيلبين استقلالها . فلو أن الفيلبين اعتُبرت بلاداً غير مضمومة ، لقامت صعوبات دستورية في وجه تحرير الفيلبين .

ومن الواضح ، أن أخذ الولايات المتحدة بمبدأ « الحقوق المتساوية » يجعل من الصعب عليها أن تصبح استعمارية . وعدا ذلك ، فإن تجاربنا مع المكسيك تبين كيف أن هذه المبادئ تصبح حاجزاً يعترض طريقاً . صيرورتنا أمة استعمارية — حتى لو حاولنا ذلك — عن طريق اتباع سياسة غير حكيمة أو عن طريق اجراءات غير حكيمة لحماية رؤوس أموالنا هناك . كما أن المنازعات الطويلة المريرة مع المكسيك ، قد أوضحت لنا أنه عندما تتأزم الأمور ، فإن أحداً لن ينجح إلى استخدام القوة لحماية استثمار رؤوس الأموال الفردية . وما دمنا لا نفعل ذلك ، فانتا في الحقيقة لا نستطيع أن « نحمي » مَنْ يفيدون من الاستعمار غير المباشر .

وهكذا، يُعْتَبَرُ اشتغال نظامنا الدستوري على « الحقوق الأساسية » حافزاً ومثالاً لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الدول الصغيرة . وهذا ما يحدث في الواقع ، على الرغم مما قالته المحكمة العليا في أحد أحكامها من أن « الدستور لا يتبع العلم » . ذلك أن هذا المبدأ ذاته يتضمن أيضاً اعترافاً بأن الحقوق الأساسية تسبق العلم وتتقدمه . فالسكونجرس يملك بمقتضى الدستور حق حكم بعض الأراضي في بعض الأحيان ، ولكن على شريطة أن يصون الحقوق الأساسية . وهذا من شأنه أن يجعل من الحكم في هذه الأراضي وصاية مؤقتة باهظة التكاليف ونوعاً من البذخ لافائدة منه . وما دام الأمريكيون متمسكين بعقائدهم ومبادئهم التقليدية فإنهم لن يسيروا في طريق الاستعمار ، ولن يقيموا امبراطورية اقتصادية على أساس استخدام القوة .

ولقد حررنا أنفسنا — بذلك — من القومات التي أقامت الامبراطوريات الرومانية والاسبانية والبريطانية والفرنسية . ولكننا سعداء بذلك ، فالتوسع الأمريكي لا يعنى بالضرورة إنشاء امبراطورية تقوم على أساس من القوة . وقد يُقال إن هذا الموقف ليس إلا موقفاً سلبياً ، ومظهراً من مظاهر الدعوة إلى العزلة التي كانت تقليداً شائعاً قوياً في الولايات المتحدة وإنه موقف — مهما كانت نوايته المجردة — لا يمكن فهمه أو فهمه في هذه الأيام .

إن الولايات المتحدة - في الحقيقة - لا نستطيع أن تعفى نفسها من مسئولياتها حتى لو أرادت ذلك . فالفرغ الناشئ عن تدمير دول الأمم القوية - ألمانيا واليابان - وضعف بريطانيا (المظلم) وإيطاليا وفرنسا ، يجب أن يُملأ ، وما لم تملأه روسيا ، فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تملأه . وليس لنا في الواقع - خيار في ذلك . ولن يستطيع الشعب الأمريكي أن يتكلمش أو ينمزل عن الدور العالمي الذي شئت له المقادير أن يلعبه . ولكن يستطيع الشعب الأمريكي أن يضطلع بهذا الدور المحفوف بالمخاطر إذا هو - على وجه اللزوم - لجأ إلى طريقة تتمشى مع تجاربه الخاصة وتتلاءم مع مثله الخاصة . حقيقة أن تحميل أمريكا مسؤولية تولى زمام القيادة بهذا الشكل الفجائي ليس من صنع أيدينا ، ولكن الظروف التي بتعين علينا أن نباشر في ظلها المسئوليات الملقاة على عواتقنا ، سوف تكون بحكم الضرورة ظروفًا من صنع أيدينا نحن .

إن المدخل إلى الدور الذي سنلعبه في المستقبل ، يمكن الاهتداء إليه ، من خلال معرفة ما فعلناه ، وما حاولنا أن نفعله في الماضي . حقيقة أن الشعب الأمريكي ، منذ الحرب العالمية الأولى وقبيل ذلك ، قد قدّم براهين قوية على ميله إلى قيام منظمة دولية من نوع ما . كذلك يمكن أن يُقال إن الشعب الأمريكي كان إمّا يهرب من العالم ، وإمّا ينظمه على أساس من

التعاون المشترك . ولقد كان كل ميل من هذين الميلين يعمل في وقت من الأوقات . فاذا كانت العزلة أمراً مستحيلاً - كما هي الحال دائماً - فإن التعاون المشترك هو السياسة البديلة الوحيدة التي تحظى باهتمام متزايد .

ويمكن الوقوف على أمثلة لهذا المنحى الذى يلح علينا ، فى تطور الحكمة الدولية وعصبة تعزيز السلام ورابطة الدول الأمريكية وعصبة الأمم ثم الأمم المتحدة أخيراً . ولقد كان من الضرورى شرح الميل الملح إلى قيام نظام عالمى ، لأن سلوك أمريكا فى هذا الصدد - ما لم يُهزم هزيمة مطلقة - لن يتخذ غير هذا الشكل ، وإن يُقدَّر له إلا أن يكون كذلك . ولاشك أن الجواب الواضح العاجل عن هذا اللغز الحيرى ينبع من إيماننا وخبرتنا بالنظام الفيدرالى كأساس للحكم . فنحن ، حينما نفكر فى علاقات دائمة وقابلة للتنفيذ بين الدول ، نجد أنفسنا منساقين بتجاربنا المنبثقة من نظامنا الفيدرالى .

غير أن للنظام الفيدرالى الأمريكى سمات خاصة به تختلف عليه مغزى خاصاً فى العالم الحديث . فالنظام الفيدرالى الأمريكى - من ناحية - يتركز على مبدأ المساواة بين الولايات ، ومركز الولاية المتساوى مع مركز أية ولاية أخرى فى الاتحاد الفيدرالى . فليس هناك ولايات كبيرة وأخرى صغيرة فى الاتحاد الأمريكى .

كما يتركز النظام الفيدرالى الأمريكى - من ناحية أخرى - على المبدأ الدستورى القائل بأن الحكومة الاتحادية محكومة بالسلطات المفوضة لها ، وأنه لا يمكن تقسيم أية ولاية أو إدماجها فى أية ولاية أخرى إلاّ برغبتها ، وأنه لا يمكن تجريد أية ولاية من صونها السياسى المساوى لصوت أية ولاية أخرى فى مجلس الشيوخ بغير رغبتها ورضائها . وهكذا، فإن النظام الفيدرالى الأمريكى قوامه « اتحاد لا ينفصم ولا يتحطم » على أساس قيام ولايات متماسكة لا تتحطم .

وأخيراً ، فإن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لا تملك إلا سلطات (سيادة) محدودة ، فالأولى تتمتع بهذه السيادة المحدودة على الولايات ، بينما تتمتع الثانية بهذه السيادة المحددة على الأفراد الذين يتمتعون « بحقوق أساسية » لا يستطيع أحد أن ينكرها عليهم ولا يستطيعون هم أن ينزلوا عنها حتى لو أرادوا ذلك . ولما كانت الولايات المتحدة قد أعاقها التزاماتها عن السير فى الطريق الاستعمارى العتيق ، كما أعاقها عن ذلك تاريخها وتجاربها ، فإنها حينما تفكر فى منظمة دولية ، تفكر فى منظمة عمادها دول ذات حقوق متساوية . فهذا هو البديل الوحيد للعزلة .

فإذا كان مُقدّرا للولايات المتحدة أن تلعب دوراً نشيطاً فى العالم

فإنه يتعين عليها أن تبشّر بنظام يسوده التعاون المشترك بين الدول الأخرى. ولن يُتاح للقيادة الأمريكية أن تحقق ما تشاء إلا في نطاق المثل والسياسة الأمريكية . فالشعب الأمريكي قد عاش منذ البداية في ظل هذه المثل واضطلع بهذه المثل وصاغ منها تعاونًا مشتركًا بين الولايات المتحدة .

الفصل الثاني

الدولة ، التآزيرية ،

أساس الفيدرالية الأمريكية

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية — رغم صغر سنّها — أقدم مجتمع دولي إذا استثنينا سويسرا . كما تُعتبر أضخم مجتمع دولي أيضاً . فهي تتكون من ثمان وأربعين ولاية ، كل منها « ذات سيادة » و « غير قابلة للانقسام أو التحطيم » . ويكفي لتوضيح هذه النقطة أن نقارن بين ولاية « رود ايلند » الصغيرة وولاية « تكساس » الكبيرة أو بين « نيفادا » بسكانها الذين لا يزيد عددهم على ٢٠٠ ألف نسمة وولاية « نيويورك » التي يزيد سكانها على ١٤ مليون نسمة . فليس هناك تمة تميز بين أية ولاية وأخرى من حيث الحقوق . فالسناتور « ويليام بوراه » مثلاً الذي يمثل ولاية صغيرة من الولايات الأمريكية لعب دوراً خطيراً في سياسة أمريكا الخارجية لعدة سنوات . وفي الولايات

المتحدة الأمريكية يستطيع مندوب أصغر عضو في « الاتحاد » أن يتحدث بالنيابة عن الجميع دون أن يلاحظ أحد أنه جاء من أصغر الولايات مساحة وأقلها سكاناً . ولقد نبغ هذا التقليد السياسى عن إيماننا بمبدأ المساواة القانونية والسياسية بين جميع الولايات . فبدون هذه المساواة ، لما قامت دولة على أساس نظام فيدرالى ، لتشمل قارة بأسرها ، ولما نمت هذه الدولة وأصبحت لا مجرد أقوى دولة فحسب ، بل وأكثر دول العالم قاطبة استقراراً في المجال السياسى .

ولقد كان من المحتم أن تقوم هذه المساواة السياسية والقانونية أول ما تقوم في الولايات المتحدة ، وإلا لما قامت هذه الدولة على الإطلاق . ولقد أثبتت هذه المسألة أول ما أثبتت في مرحلة العمل على توحيد « المستعمرات » (الولايات) . ففي عام ١٧٦٥ ، اجتمع مندوبو هذه للمستعمرات في « مؤتمر اللدنة » على أساس أن المستعمرات متساوية في الحقوق . ولكن حدث عندما انعقد المؤتمر الأول للقارة الأمريكية في عام ١٧٧٤ ، أن اعترضت الولايات الكبرى على أن تتساوى مع الولايات الصغرى في التصويت ، ووقف « باتريك هنرى » يقول إنه رغم إيمانه بأنه « لم تعد ثمة فوارق أو امتيازات بين أهل فرجينيا وأهل بنسلفانيا ، وأهل نيويورك وأهل نيوانجلند ، فإنه لا باعتباره من فرجينيا وإنما باعتباره أمريكياً يصير على أنه » ليس من العدالة أن تُعطى مستعمرة صغيرة وزناً مائلاً (— ٤ مبادئ السياسة الأمريكية)

لما يُعطى مستعمرة كبيرة . وأيده في ذلك زميله « بنيامين هاريسون » (من فرجينيا) فوقف يقول إنه « يخشى الانحسار للمستعمرات الكبرى مع المستعمرات الصغرى في أى مؤتمر آخر في المستقبل » إذا صممت الولايات الصغرى على مبدأ المساواة . ولكن الأزمة التى كانت قد جمعت بينهم لم تكن لتسمح لهم بأن يتجادلوا فى مسألة قانونية كهذه . وسلكت المستعمرات الصغرى طريقها ، وقام مبدأ المساواة فى التصويت والافتراع .

وعندما انعقد مؤتمر القارة الأمريكية الثانى فى عام ١٧٧٦ ، لمناقشة قرارات الحرب والاستقلال ، تمسكت المستعمرات الصغرى بحق المساواة الذى دافعت عنه من قبل ، ووقف « ووترسون » أحد كبار مفكرى « برنستون » — وكان يمثل نيوجرسي — يقول « إذا رفضتم مبدأ المساواة فى التصويت ، فإن المستعمرات الصغرى سوف تصبح مجرد تابع للمستعمرات الكبرى » ؛ وانبرى « واطسون آدمز » — من ماساشوستس — يرد عليه قائلا « إن المساواة فى التصويت تلحق بالمستعمرات الكبرى ضرراً بالغاً » . ووقف « ستيفن هو بكرنز » مندوب « رود ايلند » يقول إنه إذا بُنى التصويت فى الحكومة على أساس تعداد السكان ، فإن المستعمرات الأربع الكبرى سوف تتحكم فى المستعمرات التسع الصغرى . وعندما قال أحدهم إنه فى سبيل تكوين الاتحاد ينبغي تناسل المنازعات السياسية

ردّ عليه « هو بكنز » قائلاً في إصرار وكأنه يتنبأ « إن سلامة الجميع تتأثر بمدى ما عساه قد يقوم بين المستعمرات من تفاوت و « تميز » .

وتجلى هذا التأكيد في قول « الماجور سوايفان » إن « المستعمرة الصغيرة تواجه المصير ذاته الذي تواجهه مستعمرة كبيرة » .

ودارت المناقشات حول نصوص الاتحاد في جلسات متقطعة استغرقت من يوليو ١٧٧٦ حتى نوفمبر ١٧٧٧ ، ولم يتم التصديق على الوثيقة التي قدمت للشرعين المحليين إلا في عام ١٧٨١ . وكانت النتيجة ، تأليف « عصبة صامدة للصدافة » يتحقق في ظلها احتفاظ كل حكومة (ولاية) بسيادتها وسلطانها ، وحقوقها ، واختصاصها ، ما دامت هذه السلطات غير مخولة — بموجب هذا الاتحاد — للولايات المتحدة المجتمعة في هذا المؤتمر . وإعلان وثيقة الاستقلال ، باشرت كل ولاية سيادتها الكاملة ونصت ولايات مثل « ماريلاند » و « نورث كارولينا » و « ماساتشوستس » و « نيوهامشير » ، في دساتيرها على أن سلطات السيادة عادت مرة أخرى إلى الشعب ، « ومن الناحية النظرية أصبحت سيادة الولاية كاملة » .

ولقد كان المؤتمر الأول للقارة الأمريكية بمثابة اجتماع عقده ممثلون

دبلوماسيون . ولم يكن لهذا المؤتمر — باعتباره اجتماعا دبلوماسيا دوليا — سلطة تشكيل جيش ، ولم يكن له دخلٌ خاصٌ به . ومن ثم كان عليه أن يطلب « مساعدات » من الولايات ، لأنه لم يكن يشرف على جهاز يستطيع تنفيذ قوانينه ، ولم يكن يملك سيطرة على مندوبيه وأعضائه الذين كانت حكوماتهم تستطيع أن تستدعيهم في أى وقت .

وأعلن « توماس جيفرسون » أنه ما دام غرض التحالف (وهو الدفاع ضد الهجوم البريطاني) قد تحقق ، فإن الرابطة التى جمع بين مندوبى المؤتمر « يزول من تلقاء نفسه ، وتصبح كل ولاية مستقلة وذات سيادة فى كل مجال من مجالاتها » .

وأصاب الوهن المؤتمر الذى ضعف بعض الشيء على أثر « الصلح » الذى تم بمقتضاه الاعتراف بالولايات المتحدة . وسرعان ما تضاغت الفوارق بين الولايات ، حتى لقد باتت بعض الولايات أضعف من أن تحافظ على الأمن الداخلى فيها . ومن ثم كان الغرض من المؤتمر الدستورى الذى عُقد فى فيلادلفيا فى ٢٥ مايو ١٧٨٧ هو معالجة هذه المصاعب . وضم المؤتمر أكثر رجال القارة خبرة وتعقلا حينذاك . وبدلاً من أن يقتصر عمل المؤتمر على تعديل نصوص ميثاق الاتحاد ، تحول إلى وضع دستور جديد . وكان المندوبون يمثلون « ذاتيات » سياسية ذات سيادة ،

وكانت كل ولاية — كما حدث في المؤتمر الأول — تتمتع بالمساواة في التصويت .

ولقد أشار « جيمس براون » إلى ذلك المؤتمر بقوله « إنه مؤتمر دولي » ، فقد تألف من مندوبين رسميين يمثلون ١٢ ولاية من الولايات المستقلة الحرة ذات السيادة البالغ عددها ثلاث عشرة . وكان هؤلاء المندوبون يعملون وفقاً لتعليمات صدرت إليهم ، كما كانوا مجتمعين من أجل غرض واحد مُلح ، هو تعديل نصوص ميثاق الاتحاد « بغية جعل الدستور الاتحادى قادراً على تهيئة الحكم الصالح ، وصيانة الاتحاد » .

ولقد أوضح « ويليام باترسون » — من نيو جيرسى — ذلك في الخطاب الذى ألقاه في ١٦ يونيو ١٧٨٧ وقال فيه « إن جميع الولايات تقف على قدم المساواة في السيادة . . . فهذه المساواة هي جوهر كل المعاهدات » ولكن الصعوبة كانت تكمن في هذه المسألة . فال مؤتمر قد انعقد لكي يجد المجتمعون وسيلة من شأنها أن تسهل قيام حكومة أكثر قدرة وقوة مما كان ميثاق الاتحاد يسمح به . لقد كان على المؤتمر الدستوري الوصول إلى حل وسط مقبول لما تطالب به الولايات الصغرى من سلطات متساوية مع سلطات الولايات الكبرى ولمعالجة انكار المساواة في التصويت في شئون الحكم ، على الولايات الصغرى . وفي الحق أن محاولة حرمان

الولايات الصغرى من حق المساواة فى التصويت ، كانت قد بدأت قبل أن تجتمع غالبية المندوبين فى « فيلادافيا » . فقد تناقشوا كثيراً فى أن نظام الحكم الصالح « لا يمكن أن يقوم إلا على أساس إنكار مطالب الولايات الصغرى فى المساواة » .

فى اليوم التاسع والعشرين من شهر مايو ، اقترح « ادموند راندولف » (من ولاية فرجينيا) أن يكون التمثيل فى المجلس التشريعى القومى « على أساس نسبة المساهمة أو عدد السكان الأحرار » ، وأجبت المناقشة فى هذا الموضوع لأن مندوبى « ديلاوير » لم يكونوا قد تلقوا تعليمات بمناقشة أى موضوع سوى موضوع « المساواة فى التصويت » . ولم يكن هناك ثمة بديل لذلك إلا انسحاب هؤلاء المندوبين ، مما يهدد المؤتمر الدستورى فى أيامه الأولى بمخطر كبير . وخشى البعض أن تحذو بعض الولايات الأخرى حذو مندوبى « ديلاوير » ، فينفرد عقد الاجتماع قبل مناقشة الموضوع الأساسى الذى انقصد من أجله . وظل موضوع المساواة فى التصويت موضع مجادلات ، إلى أن اهتدى المؤتمرين إلى حل وسط تم الاتفاق عليه .

وجاء هذا الحل الوسط عن طريق اقتراح تقدم به « جون ديكينسون » (من ديلاوير) فى اليوم الثانى من شهر يونيو ، فقد اقترح أن « يؤخذ بالمساواة

في التصويت في مجلس واحد على الأقل من مجلسي التشريع » ، وقال إنه يأمل أن يتحقق ذلك .

ولكن هذه المسألة ظلت موضع مناقشات كادت تؤدي إلى إفراض المؤتمر قبل الاتفاق على هذا الاقتراح . فالولايات الكبرى ، قد دافعت عن وجهة نظرها على أساس العدالة والمصالح ، بحجة أنها تضم عددا كبيرا من الناس ، ولها ممتلكات أكبر ، ومن ثم يجب أن تتمتع بنفوذ يتناسب مع امكانياتها . ونادت بأن الغالبية هي التي تتحكم في الحكومة دائما ، وليس من الصالح أن تحكم الولايات الغنية بوساطة ولايات صغيرة . وكان بعض المندوبين على استعداد للموافقة على استبعاد الولايات الصغرى استبعادا كاملاً ، فقال « جوفرنير موريس » (من بنسلفانيا) إنه إذا لم تتحد الولايات الصغرى على أساس عادل فإن الاتحاد سينم في النهاية بحد السيف ، واقترح « ثنائيل جورهام » (من ماساتشوستس) أن تضاف ولاية « دبلارير » إلى ولاية بنسلفانيا ، وأن تُقسم نيوجرسي بين نيويورك وبنسلفانيا .

ورأى « جيمس ديكسون » (من بنسلفانيا) أن يُعَصَّ النظر عن « حجم » الولايات في انتخابات الشيوخ ، وأن يُقسَّم الاتحاد إلى مناطق مكونة من الولايات الصغرى وأجزاء من الولايات الكبرى لهذا الغرض

ووجد « بنكنى » (من جنوب كارولينا) حلاً لهذه الصعوبة يقضى بتقسيم الولايات إلى فئات مختلفة تستحق ثلاثة أصوات أو صوتين أو صوتاً واحداً على التوالى ، ودأل « الكساندر هاملتون » على أن أى نظام لا يقوم على أساس التمثيل النسبى مصيره الفشل بقوله « إنه مخالف للطبيعة البشرية أن توافق فرجينيا أو أية ولايات كبيرة على التصويت المتساوى » .

وإزاء الإصرار على فكرة التمثيل النسبى كوسيلة وحيدة لإقامة حكومة الولايات المتحدة المستقبلية ، اقترح « بريرلى » (من نيوجرسى) أن تُجمع كل الولايات ثم تقسم جميعاً إلى ثلاثة عشر قسماً متساوياً حتى يكون لكل قسم منها صوته المتساوى . ولكن هذه الفكرة لم تلقَ قبولا من الولايات الكبرى . وأبدى « ويلسون » رأيه فى هذه الفكرة بأنها غير عمالية ، وقال ماديسون « إن عدم التجانس الموجود فى القوانين والطباع والعادات والميول فى الولايات المختلفة ، يقوم عائقاً أمام هذه المحاولة » : وبالرغم من تعضيد « ماديسون » القوى المطالب بالولايات الكبرى لأنه « لا يرى احتمال قيام أى نظام فعال غير مؤسس على فكرة التمثيل النسبى » ، فإنه شعر بالمسئوليات الحقيقية للولايات المستقلة فى نطاق الاتحاد ، وقال « إنه يرى حقوق الولايات باعتناء كما يرى المراءى عدالة المحاكمة بواسطة المحلفين » . ولم تغلح أية مناقشات فى زحزحة الولايات

الصغرى عن موقفها الذى يتمثل فى حصولها إما على صوتٍ مساوٍ للولايات الكبرى ، أو ينحل التحالف .

وحينما هدد « ويلسون » بأن الولايات الكبرى لن توافق على مبدأ المساواة ، وأنها ستقيم حكومة اتحادية من بين أفرادها ، ردّ عليه « باترسون » قائلاً « فليفعلوا هذا ... ولكنهم لا يملكون سلطة ارغام الولايات الأخرى على الاتحاد ، فولاية نيوجرسى لن توافق على ذلك حتى لو ابتُلِعت ، فإن الخضوع لملك أو طاغية خير من الاستسلام لهذا المصير »

ودنا موعد اتخاذ القرار ، فقال « كاتنج بدفورد » (من ديلاور) إن الولايات الكبرى لن تجرؤ على حل التحالف ، « وإذا فعلت ، فإن الولايات الصغرى ستبحث عن حليف أجنبي أكثر شرفاً وإيماناً ، يسك يدها ويجرى العدل بينها » .

وبدا ظاهراً ، أن وجود الولايات الصغرى كان سبباً فى نجاح النظام القيدالى الأمريكى ، فقال « مارتن » (من ماريلاند) إن الولايات ، باعتبارها متساوية ، لن تتخلى عن المساواة فى التصويت بدون أن تفرط فى حريتها ، فمرجينيا وماساتشوستس وبنسلفانيا مجتمعه « سوف تمثّل بمقتضى التمثيل النسبى ٤٢ صوتاً من ٦٠ ، وبذلك تستطيع هذه الولايات الثلاث أن تفعل ما تشاء دون أن تعبأ بالاتحاد مع الولايات

المشر الأخرى ، وإن السلطة الكبيرة التي تتاح للولايات الكبرى ستؤدي إلى قيام محالفات بين الولايات الصغرى دفاعاً عن نفسها . وبين « بدفورد » أن ولاية « ديلاوير » لن يكون لها إلا $\frac{1}{19}$ من الأصوات بينما تحصل « بنسلفانيا » و « فرجينيا » على ثلث عدد الأصوات ، ثم قال إن مندوبي الولايات الكبرى « يرمون إلى أن يكون لهم نفوذ عملاق » .

وأوضح « بريرلى » في ضوء تجارب الماضي ، ما قد يسفر عن مجازع الولايات الكبرى في فرض وجهة نظرها على المؤتمر الدستوري قائلاً « إذا تقرر مبدأ التصويت النسبي ، فستكون نسبة فرجينيا إلى جورجيا كنسبة ١٦ إلى ١ ، وستكون هناك ثلاث ولايات كبرى وعشر ولايات صغرى . وستجرف « ماساشوسيتس » و « بنسلفانيا » و « فرجينيا » كل شيء أمامها وسيكون هناك خطر التكتل ، فجورجيا بصوتها الأوحده ، والولايات الصغرى الأخرى ، ستجد نفسها مرغمة دائماً على الدوران في فلك إحدى الولايات الكبرى حتى يكون للولاية الصغيرة شأن ، وسيقود هذا إلى قيام نظام توازن القوى بين الولايات ، أو كما قال « ويليام باترسون » سوف يؤدي ذلك إلى تضخم الولايات ، ذلك أن « اعطاء الولايات الكبرى نفوذاً يتناسب مع كبرها ، من شأنه أن يسفر عن نتيجة حتمية ، هي أن تزداد مطامعها نسبياً ، وعندئذ تفقد الولايات الصغرى كل شيء » .

لذلك كانت وجهة نظر مندوبي الولايات الصغرى تتمثل في أن صيانة النظام الفيدالى واجتنباب التكتل بين الولايات بقصد توازن القوى بينها ، والحيلولة دون تأمر الولايات على بعضها البعض . . . كل ذلك يتوقف على قبول مبدأ المساواة لكل ولاية في الاتحاد المزمع انشاؤه .

وكان الحل الوحيد الذى يمكن أن تقبله الولايات الصغرى كحل وسط ، هو أن يكون التصويت « نسبيا » فى مجلس النواب ومتساويا فى مجلس الشيوخ . وتقدم بهذا الاقتراح مندوبون من « كونيتيكت » هم « ويليام سموثيل جونسون » و « روجية شرمان » و « اوليفر ايلزورث » قالوا « إن كل شىء يتوقف على هذا الأمر ، فان الولايات الصغرى لن توافق أبداً على أى مبدأ سوى مبدأ التصويت « المتساوى فى هذا الصدد » وأضاف « ايلزورث » قائلاً : إذا قَدَّر لهذه الولايات أن تتحد ، فانه لا مفر من المساواة فى التصويت فى شئون الحكم العامة ؛ فعندما تجتمع الولايات الصغرى مع الولايات الكبرى ، فان الشىء الوحيد الذى يحمى الولايات الصغرى ، هو المساواة فى التصويت . وإذا لم تكن الولايات الكبرى مستعدة لقبول هذا المبدأ . . . فستفصل إلى الابد » . ونخرج الأمر وتنازمت الحالة عندما تحدث مارتن قائلاً « يجب أن نعطوا كل ولاية صوتاً متساويا وإلا اعتبرنا الاجتماع قد انفرط عقده » . ولتجنب ارفضاض المؤتمر وما قد يترتب على ذلك من تفكك يعصيب التحالف الأمريكى ،

شُكلت لجنة للوصول إلى مخرج من هذا المأزق ، وقدمت اللجنة تقريراً في صالح الولايات الصغرى ، ولكن الولايات الكبرى اعترضت على التقرير . وعندما أخذت الأصوات ، جاءت متساوية لكل من الفريقين .

غير أن مندوب « جورجيا » الشاب « ابراهام بولدوين » رجَّح كفة الولايات الصغرى حين صوتت في صالحها ، ذلك أنه كان قد ولد في « كونكتيكت » وتعلم في « بيل » ثم أقام في « جورجيا » .

وعالج « جون فيسك » فيما بعد تاريخ « كونكتيكت » الفيدرالى ، فشرح كيف أنه في « مؤتمر هارتفورد » الذى عُقد عام ١٦٣٩ ، اتحدت « وندسور » و « هارتفورد » و « وستر فيلد » على مبدأ المساواة ، ووضعت أول دستور أمريكى مكتوب . وكان هذا الدستور يعطى كل مدينة صوتاً متساوياً في المحكمة العامة . أما فيما يتعلق بانتخاب المحافظ ، فقد أُتبع نظام الأغلبية البسيطة . وعندما احتدمت المناقشات في المؤتمر الدستورى ، اقترح مندوبو « كونكتيكت » الثلاثة — كوسيلة لحل الأزمة — الأخذ بالنظام الذى ساد في « كونكتيكت » منذ أمد بعيد ، فاقترحوا كما رأينا ، المساواة في التصويت في مجلس الشيوخ والأخذ بنظام التصويت النسبى — بنسبة عدد السكان — في مجلس النواب ، وبذلك تحصل الولايات الكبرى على الغالبية في أحد المجلسين ، بينما تحصل الولايات الصغرى

على الغالبية في المجلس الآخر ، وأدرك بنجامين فرانكلين (من مندوبي بنسلفانيا) مدى الحكمة في ذلك الاقتراح ، فوافق عليه ، ولكن الولايات الكبرى تمسكت بوجهة نظرها ، واقتضت ضد تقرير اللجنة ، ففازت الولايات الصغرى نتيجة لتعضيد صوت مندوب « جيورجيا » الذي عاش تحت نظام « كونكتيكت » قبل أن ينتقل إلى الجنوب .

وهكذا غدا نظام الحكومة التآزرية الأساس الذي اقيمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا يعنى في الواقع أن الولايات الصغرى تستطيع أن تغلب على الولايات الكبرى في مجلس الشيوخ ، مثلما تستطيع الولايات الكبرى أن تغلب على الولايات الصغرى في مجلس النواب .

وهكذا تتحقق المساواة ، لأنه لا يمكن إصدار أى تشريع أو أى قانون إلا بموافقة المجلسين . وهكذا تستطيع الولايات الصغرى أن تلعب دوراً هاماً في العلاقات الخارجية ، إذا ما أعطت صوتها كولايات ، وإن كان التصويت لا يتم على هذا النحو . وهكذا حالت « المساواة » دون أخطار التكتلات بين الولايات التي حذر « باترسون » و « بريرلى » المندوبين من قيامها .

وفي الحق ، أن قبول مبدأ الحكومة « التآزرية » قد أقام بناء

سياسيا فريدا . فالنظام الفيدرالى (الاتحادى) مكون من ولايات متساوية حاكمة مرتبطة بقصد إقامة حكومة أقوى . ولكن الاتحاد لم يدمر كيان الولاية ، فقد بقيت الولاية أساس الدولة والحكومة القومية . وبدا هذا واضحاً لآباءنا المؤسسين ، فقد كانت المناقشات الطويلة المريرة تدور حول هذا المحور . وأبدى بعض المعارضين للحكومة القومية مثل « بارتك هنرى » و « مارتى » مخاوفهم من أن يؤدى ذلك إلى تدمير الولاية ، فينفتح الباب أمام الطغيان . غير أن الذين كالجوا من أجل ذلك الدستور ، ردّوا على ذلك بإيمانٍ عظيم قائلين إن المحافظة على كيان الولاية كان ضروريا لحفظ الاتحاد ، وإن الولايات لن تهدم بواسطة الحكومة الفيدرالية لأنها تركز عليها .

وفى هذا قال « الكسندر هاملتون » دفاعاً عن الدستور « يبدو أن هؤلاء السادة يخشون أن تلغى حكومات الولايات . ول هؤلاء السادة أقول إن بقاء هذه الحكومات ليس رهناً بقوانين الولايات المتحدة . فالكونجرس لا يستطيع أن يلغى حكومات الولايات . وبالمثل، لا تستطيع حكومات الولايات أن تحل الاتحاد » . وأضاف قائلاً « إن الولايات لن تفقد سلطتها أبداً إلا إذا فقد كل سكان أمريكا حرياتهم ، فهذان الأمران يسيران معاً ، يعضدا أحدهما الآخر ، ويتقابلان فى نفس المصير » .

وما أكثر الحجج التي قيلت دفاعاً عن النظام الفيدرالى . وفى هذا قال « أوليفر وولسكوت » (من كونسكتيكت) إن الدستور يحمى الولايات وحقوقها ، ويلتزم بحمايتها لذاتها ، لأنها الدعائم التي يرتكز عليها النظام العام .

وحسبنا للوقوف على طرفٍ من وجهات النظر التي تذهب إلى أن حفظ كيان الولايات ضرورى لبقاء الاتحاد نفسه ، أن ننقل مقتطفات من أقوال « دافى » (من كارولينا الشمالية) . فقد قال « لقد اقتنع المؤتمرون الاتحادى ، كما اقتنع أعضاء هذا المجلس ، بأن حكومات الولايات ، أمر ضرورى لازم لقيام الحكومة الفيدرالية ، فهذه الحكومات هى الدعائم التي يرتكز عليها نظامنا السياسى . وإننا لمعتقدون بأنه إذا ضعفت هذه الحكومات بمرور الوقت ، أو أُلغيت ، فإن الحكومة الاتحادية مآلها الانهيار » .

ونحن نؤكد هذه النقطة لأنها هامة ، ليس فقط لإدراك طبيعة النظام الفيدرالى الأمريكى فحسب ، وإنما لأنها توضح فكرة الحكومة التآزرية التي ترسم الخطوط الأولى لسلوكنا خارج حدودنا ، فالحكومة القومية ترتكز على الولايات وتعتمد عليها . ونحن نميل إلى نسيان هذا الأمر أحياناً لأننا نعتبره من البديهيات . ولعله من المفيد أن نقتطف بعض ما قاله « جيمس برايس » فى هذا الموضوع ، لأن كلامه جاء واضحاً ومعبراً

لأنه نظر إلى الأمر من « الخارج » . . . قال « إن أمريكا هي رابطة (كومنولث) كل الروابط ، وجمهورية كل الجمهوريات . . . إنها « ولاية » كبيرة مكونة من ولايات أخرى لازمة لوجود هذه الولاية الواحدة أكثر من لزوم الأخيرة لها . وليست الولايات مجرد « نوابغ » للاتحاد ، كما أنها ليست من صنع الحكومة القومية مثل المقاطعات في إنجلترا وفرنسا فهذه الولايات قد وجدت قبل أن توجد الحكومة الاتحادية أصلاً . بل إن هذه الولايات تستطيع أن تقوم بدون حكومة . . . حقيقة أن هذه الولايات « داخلية » في الاتحاد وتخضع له ، غير أن الاتحاد في ذاته أكثر من مجرد مجموعة من الولايات ، كما أن الولايات في ذاتها أكثر من مجرد أجزاء في الاتحاد . فهذا الاتحاد قد يزول ، بينما تستطيع الولايات — إذا حصلت على مزيد من القوة — أن تبقى كمجتمعات مستقلة ذوات حكم ذاتي » .

غير أننا ننسى أحياناً أننا مجتمع دولي ، ذلك لأننا لا نتشاحن على حقوق الإشتراك في اتخاذ قرار مشترك ، وننفض النظر عن كوننا اتحاداً مكوناً من ذاتيات سياسية كثيرة تختلف كثيراً في الحجم وعدد السكان والعادات الاجتماعية ، لأن الفرق في الحجم والثروة بين الولايات ليس ذا أثر ملحوظ على السياسة الداخلية والخارجية للدولة .

ولقد زوّدت هذه الخاصية الولايات المتحدة بقوتها وحيويتها واستقرارها

و كان «ديكنسون» بعيد النظر حينما قال « إن أحد مصادر استقرارنا ، هو مجلسنا التشريعي المزدوج ؛ والمصدر الآخر لاستقرارنا ، هو أن دولتنا تتكون من ولايات لكل منها كيائها الخاص . . . فالتنازع بين السلطات المختلفة ، يؤدي إلى قيام رقابة متبادلة » .

وإذا كانت هذه الترتيبات السياسية قد مهدت لقيام الاتحاد الفيدرالى ، فإن مبادئ « نورث اوردينانس » (القانون الأساسى لولايات الشمال الغربى) هى التى أدت إلى توسيع الاتحاد الفيدرالى حتى بلغ المحيط الهادى . ذلك أن « نورث وست اوردينانس » بأتى فى المرتبة التالية للاتحاد الفيدرالى ذاته ، باعتباره أهم قرار فردى اتخذته الشعب الأمريكى . فانهضام ولايات الغرب للاتحاد ، كان أمراً ضروريا لقيام الاتحاد ذاته . غير أن تقسيم هذه الرقعة الواسعة إلى ولايات منفصلة ، ثم قبولها كاعضاء فى الاتحاد على قدم المساواة ، لم يكن حدثاً سياسياً جديداً فحسب ، وإنما كان عملاً يدل على حكمة عالية . فبفضل هذا القرار ، أصبح فى الإمكان تنظيم قارة بأكملها فى هيئة اتحاد مفرد ، والإبقاء على هذه الحكومة الاتحادية التى أصبحت الآن من أعرق حكومات العالم وأكثرها رسوخاً وثباتاً . وإن هذا العمل ، يكشف عن التزامنا بمثالية الحكومة التأزيرية . ولقد كان البعض يخشى خطر ضم هذه الرقعة الواسعة للاتحاد ، كما كان يخشى خطراً أعظم ، هو أن يؤدي هذا الضم إلى تفوق هذه الولايات تفوقاً عديداً على الولايات الثلاث عشرة (م • — مبادئ السياسة الأمريكية)

الأصلية التي حصلت على استقلالها وتألفت منها الحكومة ، مما يؤدي إلى إخضاع الولايات الأصلية لسلطان ولايات لم تكن قد وجدت بعد .

ولقد كان في الإمكان إخضاع هذه الرقعة الواسعة لسلطة الاتحاد كأرض تابعة ، كما كان في الإمكان ضمها إلى الاتحاد على اعتبار أنها ذات أهمية ثانوية لأنها أعضاء أقل أهلية من الولايات القديمة التي اكتسبت مكانتها بفضل توضيحات غالية بذلها الأعضاء الأوائل في الاتحاد ، واسكن هذه المخاوف كلها تبددت ، وقام الاتحاد قوياً راسخاً . أما مبدأ الحكومة التآزرية ، فقد ساد وانتصر .

ولقد كان « توماس جفرسون » هو الذي قدّم مسودة مشروع « نورث وست اوردينانس » (قانون الشمال الغربي) في عام ١٧٨٤ . وقد اقترح فيه قبول الولايات التي تتكون من الأراضي الغربية على قدم المساواة مع الولايات التي كان يتألف منها الاتحاد حينذاك . وتقدم « ثيودريك بلاند » ثم « الكسندر هاملتون » بمشروع قرار يقضي بأن تصبح هذه المناطق الجديدة ولاية منفصلة حرة ذات سيادة ، وأن تُضم إلى الاتحاد على هذا النحو على أساس حصولها على شتى الامتيازات والحصانات المكفولة للولايات التي يتكون منها الاتحاد الآن . وصدر القرار الأخير في عام ١٧٨٧ محققاً لهذه الأهداف ومقرراً قيام حكومة ديمقراطية لستين ألفاً من السكان .

ومع ذلك ، فعندما عُرضَ الأمر على المؤتمر الدستوري ، قامت معارضة قوية ضد مبدأ المساواة . وخشى «هيو ويليامسون» مغبة قبول ولايات جديدة من الغرب لأنها ستكون صغيرة «ولن تكون إلا عبئاً على التجارة والاستهلاك» .

وكان «جوفر زموريس» أكثر إيجابية في معارضته . فقد خشى أن يؤدي ذلك إلى فقدان الولايات الأصلية سلطانها ، وقال «يجب وضع شروط للحيلولة دون التغلب — بفضل القوة العددية» — على الولايات البحرية عند التصويت ، وليس من سبيل إلى ذلك إلا بتحديد عدد ثابت من الأصوات للولايات الشرقية ، وتحديد عدد الأصوات التي تُعطى لكل ولاية جديدة ، ذلك أنه إذا تغلبت هذه الولايات عددياً على الولايات الأصلية ، أثناء التصويت ، فإن اقتصاد الأطلنطي كله سوف ينهار .

ولقد أبدى كل من «جون رانيلدج» و«روفس كنج» هذه الحجة ، طالب «بيرس بتلر» بأن يقوم نوع من توازن القوى بين الولايات الجديدة ، وقال جورهام «... إن ولايات الأطلنطي (القديمة) ، بسيطرتها على الحكومة ، ستصبح قادرة على حماية مصالحها عن طريق منح ولايات الغرب تمثيلاً نسبياً مأموناً» .

وقدم «البريدج جبرى» (من ماساشوسيتس) اقتراحاً يقول «لضمان عربات الولايات التي اتحدت ، فإن عدد مندوبي الغرب في مجلس النواب

يجب ألا يزيد على عدد مندوبي الولايات القديمة « وهذا يعنى أن الثلاث عشرة ولاية ستُحمى إلى الأبد من قوة الولايات الجديدة » .

ومن الملاحظ ، أن عدداً كبيراً من مندوبي الولايات الكبرى عارضوا فى قبول المبدأ الذى أقره « المؤتمر القارى » عندما وافق على « نورث وست أوردنيانس » (قانون ولايات الشمال الغربى) . بيد أنه عندما حلت المرحلة النهائية ، فاز مبدأ « الاتحاد التآزرى » بين الولايات كما فاز هذا المبدأ من قبل عندما تم الاتفاق على منح الولايات الصغرى حق المساواة فى التصويت . ولعله من المفيد أن نستعيد بعض الحجج التى عُرِضت تعضيداً لقانون « نورث وست أوردنيانس » لأن هذه الحجج تُلْقَى مزيداً من الضوء على المبادئ التى تتحكم فى سياستنا الخارجية ...

فتلاً ، أعاد « ماديسون » أثناء نظر مسألة الولايات الغربية ما قاله من قبل فى « المؤتمر القارى » من أنه « من الواضح والثابت أنه ينبغى ألا تقوم أية تفرقة غير عادلة سواء فيما يتعلق بالعدالة أو السياسة » .

وقال « ماسون » إن الولايات الغربية ... ينبغى أن تُعامل على قدم المساواة ولا تخضع لأية تفرقة تقلل من شأنها ، ورأى أنه مالم تحصل

للولايات الغربية الجديدة على مركزها « التآزري » ، فإن توسع الولايات للتحدة صوب الغرب سيكون محفوفاً بالخطر إن لم يصبح مستحيلاً ، لأن هذه الولايات الغربية « بما يسيطر عليها من كبرياء ومشاعر مشابهة لكبريائنا ومشاعرنا ، سوف لا تتحد معنا وربما انسحبت من الاتحاد إذا لم تكن — في كل مجال — متمتعة بالمساواة مع شقيقاتها الولايات الأخرى » .

وعالج « راندولف » الموضوع من وجهة النظام الديمقراطي ، مؤيداً « ماسون » فيما قاله من أن إنكار حق المساواة على الولايات الجديدة سوف يمرض الحكومة الأمريكية للخطر ، وأوضح أنه « إذا لم يتم تمثيل عادل للناس ، فإن عدم عدالة الحكومة سوف يهز الاتحاد من أساسه ، فالكونجرس قد وعد الولايات الجديدة بأنها سوف تُقبل في الاتحاد على أساس المساواة ؛ ويجب ألا نقبل غير هذا » .

وكان « بينسكني » (من فرجينيا) قد قال قبل ذلك :
« إن الغزو أو التفوق ليس هدفاً ، ويجب ألا يكون أبداً هدف النظم الجمهورية »

وقال « روبرت موريس » إنه يجب أن تُعامل شعوب الولايات الغربية على أساس « مساواة تحمل منهم أصدقاء لا أعداء » . وهكذا انتصر مبدأ « الحكومة التآزرية » بالنسبة لولايات الغرب .

ولقد طُبِّقَ هذا المبدأ ذاته على الأراضي التي ضُمَّت للاتحاد بعد شراء « لوزيانا ». فقد نصت المعاهدة التي انتقلت بموجبها تلك الأراضي من ملكية فرنسا إلى أمريكا ، في المادة الثالثة على أن « يندمج سكان الأراضي التي تم التنازل عنها ، في الاتحاد ، ويُقبلون في أسرع وقت على أساس مبادئ الدستور الفيدرالي ، ويتمتعون بكل حقوق وامتيازات وحصانات سكان الولايات المتحدة ، وينبغي في الوقت ذاته أن يحاطوا بالحماية ، وأن يُمكنوا من الاستمتاع بحريتهم وممتلكاتهم وديانتهم التي يؤمنون بها » .

ولقد وردت هذه المبادئ ذاتها في « معاهدة عبر القارة » التي تفاوض بشأنها « جون كوينسي آدمز » مع أسبانيا ، كما طُبِّقت هذه المبادئ على الأراضي الشاسعة التي حصلت عليها الولايات المتحدة عن طريق الحرب ضد المكسيك . كما أن مبدأ « الحكومة التآزرية » قد نُصَّ عليه في الدستور الذي قضى بأنه لا يُسمح بتجزئة ولاية كبيرة ، ولا باتحاد ولايتين مع بعضهما دون موافقة هذه الولايات .. وعلى هذا الأساس فقط ، أمكن إخضاع قارة بأكملها لنظام فيدرالي دائم .

ولم يكن « دانيال وبستر » مغالياً حينما قال : « إنني أشك في وجود قانون أو مشروع ، قديم أو حديث ، أتى بآثار أكثر وضوحاً وظهوراً وبقاءً من قانون الشمال الغربي عام ١٧٨٧ » .

وُيلاحظ في هذا القانون مبدأ جديد ينظم العلاقة بين « المستعمرات » والولاية الأم . ففي الماضي كانت المستعمرات إما في وضع « التابع » وإما مستقلة تماماً .

ولكن قانون الشمال الغربي « نورث وست أوردنانس » جاء بمبدأ الاتحاد على أساس حكم متساوي ، يربط بين الولايات القديمة والولايات الحديثة . ومن هنا ، فإن فكرة الاستعمار تتعارض تماماً مع مبدأ الحكومة التآزرية .

ولقد أثارت المساواة القانونية والسياسية للولايات « الغير قابلة للانقسام » خلافاً متبايناً في الرأي حول مسائل تتعلق بالمصالح والسياسة ، دون أن يؤدي ذلك الخلاف إلى القضاء على الاتحاد . « قالشيء الذي لم تتشاحن عليه هو حق كل ولاية في المشاركة التامة في حكم مشترك وفي تكوين سياسة مشتركة ، وهنا يتمثل العنصر الأساسي في العلاقات الدولية » ، كما قال « جون فيسك » .

وليس ثمة شك في أن « المبدأ الأساسي » للعضوية التآزرية داخل الاتحاد الفيدرالي ، قد نتج عن قانون « كالهون » القائل بقيام رابطة لا تنقسم بين الولايات وفي الحرب الأهلية . ولا يزال الجنوب يتحدث عما يسميه « الحرب مع الشمال » ، ولكن هذا المبدأ نفسه يفسر لنا

الحدث السياسى، الفذ الذى أسفر عن إعادة قبول الولايات المهزومة ،
وإتحادها مع الولاية الظافرة على قدم المساواة . وإذا كان الاتحاد قد
قدّر له أن يعيش، فليس هناك من وسيلة غير هذه . فالإتحاد الفيدرالى
القائم على مبدأ المساواة فى السيادة لن يكون وسيلة لقيام حكومة عسكرية
ولن يكون وسيلة لإنكار الحقوق والحصانات على الولايات الفردية التى
تطالب بهذه الحقوق والامتيازات . ففكرة الحكومة التأزرية تتعارض
بطبيعتها مع الاستمرار .

الفصل الثالث

الحكومة التآزرية ومبدأ مونرو

كان الأمريكيون - كما رأينا في الفصل السابق - واقعين تحت تأثير فكرة المساواة في السيادة بين الولايات . فهذه الفكرة هي التي تسببت في قيام الثورة ضد بريطانيا العظمى ورسمت الخطوط الرئيسية لسياسة التوسع ؛ وهي التي أقامت أسس السياسة الخارجية الأمريكية . فبدأ مونرو ووشى القرارات الأخرى التي اتخذت في مجال السياسة الخارجية منذ ذلك الحين ، ليست سوى انعكاس لهذا المبدأ السياسي الأساسي .

وحتى قبل ظهور « مبدأ مونرو » بعامين ، صرح « جون كوينسي آدامز » الذي كتب الصيغة النهائية لهذا القانون بأن « المنشآت الاستعمارية أصبحت تتعارض مع طبيعة نظمنا الأساسية » ، وأن الوقت قد حان « لوضع حد للاستعمار » . وبإعلاننا هذا القانون الجديد ، آثرت حكومتنا أن « تعمل منفصلة » عن بريطانيا (العظمى) لا بالاشتراك مع بريطانيا ، كما كان « كاتنج » قد اقترح في الأصل .

ولقد استشار الرئيس « مونرو » الرئيسين السابقين عليه : « جفرسون » و « ماديسون » في مقترحات « كاتنج » فوافق « جفرسون » على الاقتراح القائل بأن « نحتج على الانتهاك المقوت لحقوق الدول الذى بدأ بونا بربت باستهتار ، ولا يزال معمولاً به بمقتضى تحالف غير قانونى يخلع على نفسه اسم « التحالف المقدس » . . وقال جفرسون أيضاً « إننا لانهدف إلى الحصول على تلك الممتلكات الأسبانية السابقة وسوف نعارض بكل ما نملك من وسائل فى تدخل أية دولة تدخل عنيفاً فى شئون أية دولة أخرى » . أما « ماديسون » فقد توسع فى تفسير التصريح المناهض للتحالف المقدس ، حتى أصبح يشمل لاجهوريات أمريكا اللاتينية بحسب وإنما أسبانيا واليونان أيضاً . ومن ثم ينبغى أن يُقرأ تصريح « مونرو » فى ضوء نزعة المناهضة للاستعمار والتوسع الاستعماري ، باعتبارها نزعة أمريكية رئيسية .

ولقد أكد « مبدأ مونرو » معارضة الولايات المتحدة لأى مظهر من مظاهر الاستعمار الأوروبى فى نصف الكرة الغربى ، ولأى نوع من التدخل فى شئون الجمهوريات التى أقيمت حديثاً .

ولكن « جون كوينسى » و « هنرى كلاي » ، كانا على أتم استعداد لأن سعا دائرة هذا القانون حتى يتحول من « سياسة فردية » إلى سياسة جماعية تقوم على أساس تأكيد مبدأ عدم تدخل أية دولة فى شئون

أية دولة أخرى . ومن ثم اقترح الرئيس « جون كوينسي آدمز » في رسالة لمجلس الشيوخ في ٢ ديسمبر عام ١٨٢٥ أن تعرب الولايات المتحدة عن « رغبتها في عقد اتفاقية تلتزم بموجبها جميع الأطراف ذات الشأن بأن تحوّل كل دولة بكل ما وسعها من جهد دون قيام أية مستعمرات أوروبية في المستقبل داخل حدود أراضيها » وأضاف إلى ذلك عبارات ذات رنين تكشف عن « الجيرة الطيبة » فقال « ولقد وضعنا أساساً لعلاقاتنا مع الدول في المستقبل ، يتمثل في النظرية القائلة بتبادل الشعور القلبي والصدقة الأخوية . . . ولا شك أن منح هذه الصداقة للشعوب الأخرى في الأجيال القادمة ، أمر ضروري وحيوي لسياسة الاتحاد العليا ، بقدر ما هو أمر ضروري وحيوي لهذه الدول وازدهارها » .

واقده حثّ الرئيس « كوينسي » على الأخذ بهذه المبادئ مرة أخرى في ١٥ مارس عام ١٨٢٦ في رسالة له ، بمجلس النواب ، طالب فيها بتخصيص اعتمادات مالية لوفود الولايات المتحدة . ولئن كان قد أبدى تحفظاً في تلك المرة ، فإن تحفظه ذلك كان مرجعه إلى المعارضة العنيفة التي ثارت في وجهه في مجلس الشيوخ . غير أن فكرة الاشتراك مع دول أمريكا اللاتينية في سياسة مشتركة تتركز على مبدأ مونرو ، قد ظلت قائمة .

فقد قال « لقد أبدت معظم الجمهوريات الأمريكية الجديدة موافقتها على مبدأ مونرو . . . ويبدو أن إصدار تصريح مشترك عن فخواء ، هو كل ما تتطلبه المناسبة » .

ومن الواضح أن « جون كوينسي آدامز » الذي لعب هذا الدور الكبير في تطوير مبدأ مونرو ، كان على استعداد لأن ينشره على نطاق عالمي بين دول نصف الكرة الغربي بدلاً من جعله محصوراً في مجال فردي .

بل إن « هنري كلاي » قد أوضح — أكثر مما فعل غيره — كيف أن مبدأ « مونرو » كان يُنظر إليه في أيامه الأولى ، على أنه مجرد سياسة مقصورة على نصف الكرة الغربي . فقد قال « هنري كلاي » في التعليمات التي أصدرها لمندوبي الولايات المتحدة باعتباره وزيراً للخارجية ، في مجال حديثة عن المعاهدات « إن هذه المعاهدات يجب أن تضع الأساس لصداقة أبدية وجيدة صالحة » ثم قال « . . . ونحن نطالب بإصدار تصريح مشترك من جانب الدول الأمريكية الجديدة ، تتعهد فيه كل دولة من هذه الدول بأن تكون ملتزمة في نطاق أمكانيتها الخاصة وحدود أراضيها ، ألا تسمح بقيام أية مستعمرات أوروبية في المستقبل .

وإذا كان « كلاي » قد عمد فيما يتطرق بقضية كوبا ، إلى تأكيد عدم التحول عن هذا المبدأ ، باقتراحه مقاومة الولايات المتحدة لقيام

المكسيك وكولومبيا بغزو كوبا ، فإنه في الوقت ذاته ، قد وضع شروط استقلال كوبا بطريقة تكشف عن فلسفة سياسية تتفق تماماً مع المبادئ الأمريكية . فقد قال « إذا كانت كوبا قادرة على المحافظة على نظام مستقل في شكل حكم ذاتي ، فإننا نفضل أن نراها كذلك ، لأننا نريد للآخرين ما نريده لأنفسنا من سعادة ؛ ولأننا نؤمن بأنه في الإمكان تحقيق ذلك بواسطة حكومة محلية تنبثق مباشرة من رغبات الشعب وتتمشى تماماً مع رغبات ومصالح المحكومين » .

ولعل ما ألع إليه « كوينسي » في نصريجه عن مبدأ عدم التدخل لامن جانب الدول الأوروبية لحسب وإثما من جانب جميع الدول ، هو أهم ما انطوى عليه نصريجه من أهداف . فقد أوضح لندون « مؤتمر بناما » أن الولايات المتحدة « بعدم سماحها بأى تدخل في شئونها الداخلية لتحرص في الوقت ذاته على أن ننأى بنفسها عن التدخل في شئون الدول الأخرى المستقلة » . ثم قال « إنكم مكلفون بأن ترعوا واجباً صارماً مفروضاً على جميع الدول ، هو أن ترفض كل دولة كل تحكم أجنبي في شئونها الداخلية » . ولا شك أنه من العسير التعبير عن مبدأ عدم التدخل بأسلوب أكثر حسماً وتأكيداً وشدة من هذا الأسلوب .

ونقد اقضى أكثر من قرن من الزمان ، قبل أن يعيد « ديلانو فرانكلين روزفلت » و « كورديل هل » و « سومرويلز » مقترحات

« جون كوينسى آدمز » و « هنرى كلاى » لتصبح حجر الأساس فى نظام العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية . غير أنه من خطئ رأى أن يفترض أن هذه المبادئ كانت فى زاوية النسيان قبل أن تدب فيها الحياة من جديد .

وإنه لمن الجلى ، أن المبدأ الذى يقضى ألا تتدخل الدول الأوروبية فى شئون الدول الأخرى ، لم يُعْتَبَر عنه — باستثناء تصريح روزفلت المشهور — بأفضل مما عُبر عنه على هذا النحو الذى يعطى الولايات المتحدة حق حراسة الشئون الأمريكية . ولعل هذه النقطة تحتاج إلى تأكيد . فإن مقاومة التدخل الأوروبى ، لم تؤخذ على أنها ذريعة لتذرع بها الولايات المتحدة للخروج على قانون عام أو قاعدة عامة .

ولقد كان « مبدأ مونرو » غير ذى شأن عظيم ما بين ١٨٢٦ و ١٨٤٨ . وفى عام ١٨٤٨ ، فسر الرئيس « بولك » هذا المبدأ فى رسالته السنوية الأولى ، بأنه يعنى « أن دول أمريكا ذات سيادة واستقلال متساويين مع سيادة واستقلال الدول الأوروبية » .

أما « ويليام سيوارد » فقد كان الشخص الذى أطلق « المبدأ الأساسى للدولة التآزرية » ، أثناء مطالبته الفرنسيين بأن يسحبوا قواتهم من المكسيك ، بحجة أن التدخل يتعارض ويتناقض مع « السيادة والاستقلال » .

فقد قال « إذا كان لدولة ما الحق في التدخل في شئون دولة أخرى بحجة العمل على إقرار النظام ، جاعلةً من نفسها القاضى والحكم ، فإن كل دولة أخرى تملك الحق نفسه في التدخل في شئون أية دولة أخرى باعتبارها فوق درجة التحكيم ، سواء من ناحية الزمن أو الظروف . وهكذا ، فإن مبدأ التدخل ، إذا ما أخذ به على هذا النحو ، من شأنه أن يجعل من السيادة والاستقلال وحتى السلام العالمى بأسره والصدقة ، أموراً غير مؤكدة وزائفة » . ولئن كان هذا التصريح يبدو أشبه بتصريح فلسفى واسع المعنى ، فإن « سيوارد » قد تمسك بمضمونه كظهور من مظاهر السلوك الأمريكى . فعندما خضع الفرنسيون لضغط الولايات المتحدة عليهم ليسحبوا قواتهم من المكسيك ، طالبوا بإلحاح بأنه إذا كان من المَحتم عليهم أن يأخذوا بقاعدة « عدم التدخل » فإن شرف الفرنسيين يقتضيهم « أن يتوقعوا أن يلتزم الأمريكيون أنفسهم بهذا القانون الذى أقاموه » ... ولقد أجاب « سيوارد » على ذلك بقوله « إن التجارب التى مرت بها حكومتنا منذ البداية ، لتنهض ضماناً لاسكـال الدول على احترام الشعب الأمريكى لسيادة الشعوب الحرة فى كل دولة أخرى ... إن هذا المبدأ فى الحقيقة هو العامل الرئيسى فى سياستنا الخارجية طيلة تاريخنا » .

وهكذا يبدو واضحاً أن قانون عدم التدخل ، ليس شيئاً حديث العهد أو جديداً في الولايات المتحدة . فورود هذا القانون في ثنايا السياسة الأمريكية التي كانت تقوم على أساس الجيرة الطيبة لم يكن شيئاً جديداً . بل إن عبارة « الجار الطيب » ليست جديدة في ذاتها ، فقد استخدمها — كما قلنا من قبل — هنرى كلاي ، كما استخدمها « تشارلس سوميز » في عهد حكومة الرئيس « جرانت » ، إنما الجديد في الأمر ؛ هو أن هذا المبدأ قد سُجِّلَ في معاهدة رسمية مكتوبة . وقد يكون صحيحاً ما تردد كثيراً من أن « مبدأ مونرو » لم يشتمل على نص يحرم على الولايات المتحدة ذاتها التدخل . ولكن من الواضح أن شتى التصريحات التي تتعلق بهذا المبدأ قد أكدت أن مقاومة الاستعمار الأوربي والتدخل الأوربي ، لم تكن مجرد ذريعة يتذرع بها الأمريكيون للقيام بأعمال يلومون الآخر بن على ارتكابها .

ويكشف التقرير الذى يعالج سياسة أمريكا القومية إزاء أمريكا اللاتينية عن التزام الدبلوماسية الأمريكية بأهدافها ومبادئها أيضاً . فنحن قد أيدنا منذ البداية المبدأ الذى يقضى باحترام سيادة الدول الأمريكية واستقلالها .

واقد استرعى « هاملتون فيش » انتباه الرئيس « جرانت » في خطاب

بحث به إليه ، إلى أن « الواجب الذى يقضى بعدم التدخل ، كان موضع اعتراف من جانب جميع رؤساء الجمهورية » كذلك كرر الرئيس « جرانت » هذه الفكرة حينما تسكلم عن « كوبا » وأعرب عن أمله فى أن تصبح المناطق غير المستقلة الخاضعة للحكم الأوروبى دولاً مستقلة فى الأسرة الدولية ، فى الوقت المناسب .

بل إن « ريتشارد أولنى » قد دان بهذا المبدأ ذاته . فقد تفاخر فى مجال حديثه عن نزاع « فنزويلا » مع بريطانيا « العظمى » بأن « القانون الذى ترعاه الولايات المتحدة هو القانون الذى يقضى بسيادة القانون على الرعايا فى هذه القارة » . كذلك قال « إن قانون مونرو لا يسمح بأى وجه من الوجوه بالتدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة أمريكية » ولقد أكد بأسلوب لا يقل روعة وقوة عن الأسلوب الذى تميزت به المناقشات فى المؤتمر الدستورى « أن الولايات المتحدة تحترم وتقدر الأراضى الإقليمية لأية دولة مهما كانت صغيرة ، مثلما تحترم وتقدر أراضها فى (الولايات المتحدة) تعتبر الدول الصغرى مساوية تماماً حتى لأكبر الدول » .

ولقد ترك الرئيس « تيودور روزفلت » بصفة مؤقتة ، أمر التحول بمبدأ « مونرو » إلى أبعد من دوره التاريخى . فقد قال « مهما يكن الأمر . فإن الولايات المتحدة مضطرة إلى أن تراول مهمة قوة بوليس دولية

في منطقة البحر الكاريبي . غير أن هذا التعامل من جانب « روزفلت » قد اطفأته التقاليد الأمريكية الأساسية .

فعلى الرغم من أن اسم « روزفلت » قد اقترن بسياسة « العصا والعلقة » في مجال السياسة الخارجية ؛ وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت مدفوعة إلى انجاء « توسعى » . . . على الرغم من هذا كله ، فإن « روزفلت » لم يكن في وسعه أن يتحرر من قوة الفكرة القائلة بأن الولايات كلها « متحدة متأزرة » وبأنها جميعاً متساوية في المرتبة والكرامة ، وبأن التدخل في شئون الولايات مهما كانت صغيرة ، ومحاولة إخضاعها ، أمور متعارضة مع التقاليد الأمريكية ومناهضة لها .

ومن ثم ، قال « روزفلت » في خطابه السنوى أمام الكونجرس عام ١٩٠١ « ينبغي أن يكون مبدأ مونرو والصفة الرئيسية للسياسة الخارجية لكل دول الأمريكتين ، مثلما صار للصفة الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية » . . . وهذا هو ما ذهب إليه « جون كوينسى آدمز » و « هنرى كلاي » .

ولكن « روزفلت » ذهب إلى أبعد من ذلك . فقد قال « إذا كان مبدأ مونرو يعارض في أى غزو أجنبي يقع على أية دولة من دول نصف الكرة الغربى ، فإنه في الوقت ذاته لا ينهض ذريعة لحماية أى هجوم تشنه أية دولة من دول العالم الجديد على دولة أخرى » . وقال على وجه التأكيد

« ليست لدينا أدنى رغبة في حماية أرض دولة ما على حساب جيراننا » .
وقال في رسالته السنوية الثانية « ما من دولة مستقلة في أمريكا ، يحق لها
البتة أن تخشى هجوماً عليها من جانب الولايات المتحدة » .

وفي عام ١٩٠٢ ، وسع روزفلت نطاق مبدأ مونرو بما أطلق عليه
« سياسة روزفلت » ليبرر التدخل في شئون دول البحر الكاريبي ،
« في حالة وقوع أخطاء مزمنة ، أو ظهور نزعات من شأنها فهم عرى
العلاقات التي تربط بين المجتمع المتحضر » . ولم يكن روزفلت ، وهو
بنادى بذلك ، يطالب بمنح الولايات المتحدة حق الغزو أو حتى حق
التدخل الدائم ، فهو القائل : « إذا تمت الجمهوريات الواقعة إلى جنوب
أرضنا نمواً منظماً وثابتاً ومزدهراً ، فإن كل حاجة تدفعنا إلى تزعم مبدأ
مونرو ، سوف تندثر وتختفي . فالولايات المتحدة لن تعتمد بأية حال من
الأحوال إلى اتخاذ مبدأ مونرو ذريعةً للتحكم أو الضغط على الدول » .

وكان النقد الشديد الذي وُجّه في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية
إلى الانحراف الذي طرأ على مبدأ مونرو على يد روزفلت ، سبباً في فتح
عينى روزفلت على أن يمتدّر عن سوء فهم سياسته . فقد نفى أن « الاضافة »
التي ألقها بمبدأ مونرو ، تحمل في طياتها أى نزوع الى وضع الدول
المجاورة الضعيفة تحت حماية الولايات المتحدة . ووصف هذا النزوع بقوله :
« ليس هناك ما هو أبعد عن الصدق من هذا الفهم السيئ » .

وعلى أية حال ، فإن سياسة « روزفلت » لا تنهض دليلاً كافياً « على أن التقاليد الأمريكية القديمة قد نبذت . . . فى عهد رئاسة « روزفلت » للجمهورية ، أدلى وزير خارجيته « ايذهوروت » بتصريحه التاريخى عن موقف الولايات المتحدة من دول أمريكا اللاتينية ، فى الخطاب الذى ألقاه فى « ريو دى جانيرو » أثناء انعقاد المؤتمر الدولى الثالث للدول الأمريكية فى يوليو ١٩٠٦ . فقد قال « إننا نحيط استقلال وحقوق أصغر وأضعف دولة فى الأسرة الدولية ، بالاحترام ذاته الذى نحيط به أكبر الامبراطوريات شأنًا . . . فنحن لا نطالب بحقوق أو امتيازات أو سلطات ، ولا نرغب فى شيء من هذه الحقوق كلها التى تتنازل عنها طواعية لأية جمهورية أمريكية » . ولاشك أن هذا التصريح البليغ قد أضاف إلى ثروة اللغة التى صيغت بها تقاليد « الحكومة الاتحادية التآزرية » ثروة جديدة .

وحدث بعد ذلك - فى خلال العام ذاته - أن عبّر الرئيس « وودرو ويلسون » عن هذه الأفكار ذاتها بعبارات استرعت انتباه العالم كله . فقد أوضح الطريق الذى نسلكه دائماً بقوله « إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى شيء فى وسط وجنوب أمريكا ، سوى سعيها من أجل تحقيق المصالح الأبدية لشعوب القارتين » . . . وقال فى مناسبة أخرى ، يوم ٢٧ أكتوبر من العام ذاته « إنكم لا تستطيعون أن تكونوا أصدقاء . إلا على أساس واحد هو المساواة . . . إن الولايات المتحدة لن

تحصل أبداً على قدمٍ واحدٍ من الأرض عن طريق الغزو ... لأن علاقتنا الحقيقية بدول أمريكا ، هي العلاقة التي تربط بين أعضاء الأسرة الإنسانية .

ولاشك أن هذه التصريحات مؤثرة و بليغة ، ولكن مغزاها الحقيقي ينصح عنه ما ذهب إليه ويلسون حينما قال : « لاشك أننا نبرهن لأنفسنا على عدم وفاقنا لتقاليدنا ، إذا نحن برهنا لأصدقائنا على أننا لسنا أصدقاء أمناء لهم » .

ولقد كان « ويلسون » يدرك — رغم أنه خلال سنوات الحرب لم يكن يعمل دائماً وفق فهمه للعلاقة بين أمريكا ودول البحر الكاريبي الصغيرة — أن العلاقات الخارجية الأمريكية كانت دائماً بمثابة « تعبير باطنى » غير واعٍ عن التقليد الأمريكى السياسى المتمثل فى « الدولة الاتحادية التآزرية » . ولعل هذا هو السبب فى أنه كان يتحدث بمثل هذا الوثوق ، وفى أنه حاز تأييد الشعب الأمريكى .

وفى عام ١٩١٥ ، اقترح « ويلسون » خلع الطابع الرسمى على فكرة « العضوية الاتحادية التآزرية فى نصف الكرة الغربى » عن طريق عقد معاهدة تضمن سلامة أراضي الدولة الأمريكية وصيانة استقلالها السياسى عن يمكن بذلك — كما قال « الكولونيل هاوس » — أن « يصبح

مبدأ مونرو مرعياً من جانب الجمهوريات الأمريكية كلها ، لا من جانب الولايات المتحدة وحدها .

ولئن كان « تشارلس افانز هوز » لم يعبر عن ذلك بمثل الفصاحة التي عبر بها ويلسون ، فإن تصريحاته لم تكن أقل وضوحاً وإفصاحاً عن العلاقات الخارجية الأمريكية . فهو — شأنه في ذلك شأن ويلسون — قد تمسك بالتقاليد الأمريكية حينما قال « إن أى شخص يعرف طبيعة شعبنا على حقيقتها ، خليق به أن يدرك أن آخر شيء في الدنيا نرغب فيه ، هو أن نجعل من أنفسنا مسئولين عن الشعوب الأخرى » .

كما عبر — شأنه في ذلك شأن وزراء الخارجية الذين سبقوه — عن أمله في « أن يكون مبدأ مونرو موضع تأييد من شتى الجمهوريات الأمريكية ، كما تحدث بدوره عن كيف أن « الاتحاد الأمريكي مبنى على أساس من المساواة بين الولايات الأمريكية » .

وليس نمة شك في أن النقد المستمر الذي وُجّه إلى سياسة « روزفلت » في الولايات المتحدة وفي دول أمريكا اللاتينية والمقاومة الشديدة لتدخل الولايات المتحدة في بلاد البحر الكاريبي ، قد أدّى إلى مراجعة معاني « مبدأ مونرو » مراجعة رسمية . فقد اقترح الرئيس « هربرت هوفر » و « روبرت كلارك » وزير خارجيته في عام ١٩٢٨ ، إعداد مذكرة رسمية وافية عن هذا المبدأ . ولقد جاء في هذه المذكرة التي نشرتها الحكومة

في عام ١٩٣٠ ، أن الحكومة ترفض رسمياً « إضافة روزفلت » التي ألحقها بمبدأ مونرو ، وأن الحكومة تقرر مرة أخرى أن هذا المبدأ يهدف أول ما يهدف إلى حماية جمهوريات أمريكا اللاتينية من أى تدخل أو غزو من جانب أوروبا ، وأن هذا المبدأ لا يهيء للولايات المتحدة أية سلطة تبيح لها التدخل في شئون أمريكا اللاتينية .

وجاء في هذه المذكرة على وجه الخصوص أن « إضافة روزفلت » ، لا يمكن أن تكون قد انبثقت من مبدأ مونرو . فهذا المبدأ لا يبرر ما ذهب إليه روزفلت ، لأنه (المبدأ) يُعْتَبَر بالنسبة لأمريكا اللاتينية في الحاضر — كما كان في الماضي — حامياً لها . فهو ليس أداة عنف أو غزو ، وإنما هوضمان بلا مقابل صادر عن إرادة حرة ، وهو نافذ المفعول تماماً ، لحماية حرية هذه الدول واستقلالها ، وسلامة أراضيها ضد أغراض أوروبا الاستعمارية .

وهكذا يمكن القول إن سياسة « الجيرة الطيبة » هي نتيجة طبيعية منطقية لتقليد قديم قدم حكومتنا ، تحدث عنه وبارسه علياً رجال من أمثال « جون كوينسي آدمز » و « هنري كلاي » . ثم كان لابد أن تنتظر هذه الأفكار — التي تبلورت في مؤتمر بناما عام ١٨٢٦ — ، ما أتى به قرن من الزمان من أحداث وما أتت به الحرب العالمية الثانية من محن قبل أن تسجل في معاهدات رسمية تقيم ضمناً جماعياً للدول نصف

الكرة الغربى . ولقد عبّر « كوردل هال » وزير الخارجية الأمريكية عن مغزى هذه المعاهدات وما انطوت عليه من « وضع تآزرى » بقوله إن الهدف كان « الاستقلال الكامل ، والسيادة الكاملة ، والمساواة الكاملة والوحدة السياسية التى لا تتجزأ لكل دولة ، صغيرة كانت أو كبيرة » .

وعلى هذا النحو ، تحول مبدأ مونرو من سياسة فردية إلى سياسة جماعية ، وتحقق بذلك أمل « ودرو ويلسون » الذى تضمنته المعاهدة التى اقترح عقدها عام ١٩١٥ . وجاء هذا التحول نتيجةً لسلسلة طويلة من القرارات ، بدأت بمبدأ عدم التدخل الذى نادى به روزفلت عام ١٩٣٣ ، ثم بسلسلة القرارات التى بدأت بمؤتمر هافانا عام ١٩٤٠ ، وتوالت بمعاملة « ريودى جانيرو » التى عُقدت عام ١٩٤٧ ، وبمشاق منظمة الدول الأمريكية الذى وُقّع فى مؤتمر « بوجوتا » عام ١٩٤٨ .

وأخيراً ، فإن الجهود التى بذلها « بوليفار » عام ١٨٢٦ لتشكيل اتحاد فيدرالى للدول الأمريكية قد بُعثت على يد « جيمس بلاين » الذى دعا إلى عقد مؤتمر أمريكى فى واشنطن عام ١٨٨٩ . وقد استجابت للدعوة ثمان عشرة دولة . وقال « جيمس بلاين » فى خطابه الافتتاحى ماسبق أن قاله كل سياسى أمريكى من « أن هذه الدول تجتمع معاً على

قدم للساواة المطلقة ، ومن أن الروح التي تسيطر على الجميع هي « روح التسامح لا روح الفوز » . ولقد نمت هذه المنظمة خلال السنوات الثلاث والستين التي عاشتها ، وازداد نفوذها ، ونمت هيئتها ، وتطورت قوانينها على الدوام . كذلك كانت المعاهدات واللوائح التي تم الاتفاق عليها ، تبرز مزيداً من الأهمية على مرّ الزمان ، ثم غدت هذه المعاهدات واللوائح ، منذ اجتماع « مونتفيدو » عام ١٩٣٦ أكثر قوة بفضل المعاهدات الجديدة ، حتى أصبحت في آخر الأمر أداة للضمان الجماعي في نصف الكرة الغربي .

وهكذا أثمرت الخطط التي رُمّيت أول مارُسمت في مؤتمر بناما عام ١٨٢٦ . ولقد أمكن بفضل المعاهدات التي أسفرت عنها المؤتمرات العديدة التي عقدتها دول أمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٣٦ ، خلع طابع قانوني على مبدأ « الاتحاد التآزري » . فهذه الجهود كلها قد عززت وبلورت مبادئ عدم التدخل ومبدأ الوحدة التي لا تتجزأ . كما أنها حولت مبدأ مونرو من مجرد سياسة فردية إلى سياسة جماعية ، وأدخلت على القانون الذي يحكم العلاقات بين الدول الأمريكية ، المبادئ ووسائل التنفيذ التي تكفل الضمان الجماعي ضد أي عدوان خارجي وأي عدوان يأتي من داخل نصف الكرة الغربي .

ولقد حدث هذا كله ، لأن « الولايات الأمريكية » حينما

اجتمعت معاً لتحقيق الاتحاد ، اجتمعت وعملت على قدم المساواة . فبدأ (الولايات المتآزره) الذى تضمنه الدستور الأمريكى ، والذى انطلق نحو دول نصف الكرة الغربى على يد « كوينسى آدامز » و « هنرى كلاى » قد امتد أثره إلى نصف الكرة الغربى . وهكذا تحقق ما قاله فرانكلين روزفلت عام ١٩٤٠ ، من « أننا ، نحن الذين نعيش فى هذا النصف من الكرة الأرضية ، ليست بنا حاجة للسمى إلى نظام دولى جديد ، فقد اهتدينا بأنفسنا إلى هذا النظام الجديد » .

الفصل الرابع

« مبدأ الدولة التآزرية ، والشرق الأقصى »

إن تاريخ علاقتنا بجزر الفيليبين يوضح « الالتزام الداخلى » الذى يحدد شكل سياستنا الخارجية . حقيقةً كان ضم الفيليبين إلى الولايات المتحدة من قبيل المصادفة وليس ثمرة خطة موضوعة . ففى أثناء مناقشة المعاهدة الاسبانية التى تم بمقتضاها تسليم الفيليبين إلى الولايات المتحدة ، قال « السناورتلر » إن « تعديل تلى » الذى تم الاتفاق عليه أثناء الحرب ينص على أن « تُترك الحكومة وإدارة الجزيرة لسكانها » وإن هذا النص كان منصبا على جزيرة كوبا ، « ولكن هذا النص — من ناحية المبدأ — يمكن تطبيقه أيضا على كل الممتلكات التى تؤول إلينا عن طريق الحرب » . ولو أن السناور « تلى » اقترح أن يشتمل تعديله على أن تُضاف إلى كلمة كوبا العبارة التالية « أو أية ممتلكات أخرى تؤول إلينا عن طريق هذه الحرب » ، لقوبلت هذه الاضافة بمثل ما قُوبل به التعديل كله من موافقة إجماعية من مجلس الشيوخ والنواب ، وكذا

من جانب رئيس جمهورية الولايات المتحدة . ولقد قال « السناتور هور »
(من ماساشوستس) إنه كان في الامكان إضافة مثل هذه العبارة إلى
التعديل ، وكان من الممكن أن تحظى هذه الاضافة بالتأييد »

ولقد شرح الرئيس « ماك كلفي » كيف كان مضطرباً عندما ووجه
بضرورة اتخاذ قرار بشأن الفيلبين ، فهو لم يكن يستطيع أن يتركها تقع
غريسةً لدولة أخرى ، كما أنه لم يكن يعتقد أن أهل الفيلبين قادرون على
حكم أنفسهم بأنفسهم . وأخيراً ، وضع الرئيس ثقته في مندوبين من لجنة
الإرساليات التي أقامت الكنيسة الاسقفية ، أطلعهم على المشكلة ،
ثم أسلم الأمر إلى الله . وهاك ما قاله ، عن هذه التجربة « لقد ركمت
على ركبتي ... وصليت إلى الله القدير أكثر من ليلة أن يلمهني الإدراك
والرشاد . وفي إحدى الليالي ، تراءى لي أنه لم يعد في وسعنا ما نستطيع
أن نفعله سوى أن نأخذ الفيلبين ونعلم سكانها ونرفع مستواهم ونهذبهم ،
ونلقنهم المسيحية ، ونعمل بهدي من الله كل ما في استطاعتنا لخيرهم
كأخوة لنا مات المسيح من أجلهم ... ثم آويت إلى فراشي ونمت نوماً
عميقاً . » غير أن هذا الوصف « الروحاني » لاستعمار اضطرت البلاد
إليه اضطراراً ، لم ينزل من نفوس بعض الناس منزل الاستحسان ، فقد
اعتبره الشعب الأمريكي « امتهاناً للشعور الديني » . وسرعان ما أعلنت
« الرابطة المناهضة للاستعمار » التي كانت تمثل جزءاً لا بأس به من الرأي

العام الأمريكي ، وكانت تضم « السناتور هور » (من ماساشوسيتس) و « كارل شورز » (من إلينوى) وعدداً من المواطنين ذوى النفوذ مثل « أندري كارنيجى » و « فيلكس أدلر » ؛ أعلنت هذه الرابطة رأيها الذى قالت فيه « لقد كانت الولايات المتحدة تحتج دائماً على مبادئ القانون الدولى التى تسمح بإخضاع الضعيف للقوى وأنها (أى الولايات المتحدة) لا تستطيع الأخذ بالمرطقة العتيقة التى تؤمن بأن القوة تصنع الحق » .

وبينما كان الرئيس يشرح الإلهام الذى جملة يتنكر « للبدا الأساسى » ، أخذ « فوراك » أحد كبار معاونيه فى مجلس الشيوخ يقول « است أعرف شخصاً ابتداء من الرئيس حتى أصغر تابع له يقر اللجوء إلى القوة والضغط لأخذ هذه الجزر والاحتفاظ بها إلى الأبد » .

وحق السناتور « لودج » الذى كان بالاشتراك مع « تيودور روزفلت » من أكثر التوسعيين تطرفاً فى الحكومة ، أعلن أن « ضم الفيلبين إلى الولايات المتحدة لا يسمح للولايات المتحدة بالسيطرة على الشعب الفيلبينى رغم إرادته طيلة الوقت » .

كذلك لم يَفُزْ القرار الخاص بضم الفيلبين إلى الولايات المتحدة إلا بغالبية صوت واحد . ولا شك أن هذا الفوز الهزيل يرجع إلى الأنباء

التي تواترت عن ثورة بعض أهل الفيلبين ضد الولايات المتحدة في اليوم السابق على التصويت على ذلك القرار .

وَضُمَّتْ جزر الفيلبين للولايات المتحدة ، غير أن المناقشات التي دارت حول هذا القرار تدل على مدى مقاومة الشعب الأمريكي للاستعمار في ذاته ، كما تدل على مدى إيمان الشعب بمبدأ « الدولة التآزرية » والمبدأ القائل بأن الولايات المتحدة لا تملك حق ضم أى أرض إليها إلاّ بمحض اختيار أهل هذه الأرض ، وعلى شريطة أن تصبح جزءاً من الاتحاد الأمريكي المستمتع بالحكم الذاتي . كذلك تضمن قرار ضم الفيلبين للولايات المتحدة وعداً صريحاً بأن تحصل الفيلبين — بعد ضمها للولايات المتحدة — على حق مباشرة الحكم الذاتي في الوقت المناسب .

وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، قدّم السناتور « فيست » (من ميسورى) مشروعاً بقرار جاء فيه « يقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب في اجتماع كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية ، أنه ليس من سلطة الحكومة الفيدرالية — بمقتضى الدستور الأمريكى — امتلاك أو حكم أية منطقة من المناطق بصورة دائمة كما لو كانت هذه المنطقة مستعمرة لها . . . ذلك أن النظام الاستعماري الذي درجت عليه الدول الأوروبية لا يمكن أن يطبّق في ظل الدستور الحالي . أما الأراضي

التي تحصل عليها الحكومة باستثناء مواقع قليلة لازمة لإنشاء محطات
وين الفحم. وتعديل الحدود وما شابه ذلك من الأغراض الحكومية ،
فإنها « تؤخذ وتحكم من أجل غرض نهائي قاطع هو تنظيمها في شكل
ولايات صالحة للاشتراك في الاتحاد الأمريكي » .

وعندما وقف « فيست » يدافع عن اقتراحه هذا ، ندد به تلامذة
الاستعمار الجديد الذين يعتقدون أننا نستطيع أن نفرض سيطرتنا على
شعوب أخرى على اعتبار أن هذه الشعوب « رعايا لا يحق لهم أن يصبحوا
مواطنين » ... ولكنه رد عليهم قائلاً إن « وثيقة الاستقلال » نصت
على « أن جميع الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين »
وما دمتنا قد التزمنا بهذا الميثاق ، فإنه يستحيل علينا أن « نحكم ملايين
الأفراد بدون موافقتهم كما لو كانوا قطعاً من الغنم نتصرف فيه وفق هوى
ومشيئة الدولة الأم »

ومضى « فيست » يقول ، معضداً اقتراحه ، إن الاستعمار لا يتفق
مع الدستور الأمريكي ولا يتماشى مع مبادئه . واستشهد على ذلك بفقرة
من قرار « درد سكوت » الذي وافق عليه قضاء المحكمة العليا . وتقول
هذه الفقرة « من المؤكد أن الدستور لا ينص على إعطاء الحكومة
الاتحادية أية سلطة تحوّل لها إقامة مستعمرات مجاورة للولايات المتحدة
أو على مقربة منها أو الاحتفاظ بمثل هذه المستعمرات ، بقصد حكمها

وفي هوالها . كذلك لا يخوّل الدستور للحكومة سلطة توسيع حدود أراضيها بأية صورة اللهم إلا عن طريق ولايات جديدة تنضم للاتحاد ، فلذا ما رغبت أية ولاية في الانضمام إلى الاتحاد ، فإن الأمر لا يستدعى إصدار تشريع جديد من الكونجرس لأن الدستور ذاته قد حدد الحقوق والطلبات والواجبات الخاصة بالحكومة الاتحادية . غير أن الحكومة لم تمنح أية سلطة تخول لها الحصول على أرض جديدة تسيطر عليها وتحكمها بصفة دائمة ... »

ومضى فقال إن شتى الحكومات وشتى الرجال البارزين لم تلتزم في هذه الفقرة من قرار « دريد سكوت » منذ صدوره حتى الستة شهور الماضية التي شهدت ما يبدو أنه « جنون نحو التوسع استولى على شعب الولايات المتحدة » .

وذهب السناتور « فست » إلى أن « نورث وست أوردنناس » (قانون الشمال الغربي) الذي تقدم به « توماس جيفرسون » قد نص على منح الحكم الذاتي في الوقت المناسب لشتى الأراضي الجديدة التي تنضم إلى الاتحاد . وقال إن « قانون الضم » الذي صدر بشأن لويزيانا وفلوريدا وألاسكا ، قد اشتمل على قواعد مماثلة . ثم قال « متى ... وابن ... وكيف ، قدّر لنا أن نفرط في المبدأ العظيم القائل بأن الاتحاد الأمريكي اتحاد مكون من ولايات ذات سيادة ؟ إن دستورنا

لا يعرف إلا أربعة أنواع من الحكومات هي — الحكومة القومية وحكومة الولاية وحكومة الاقليم ومنطقة كولومبيا ... واست أنكر على الحكومة الاتحادية حق الحصول على الأراضي وحكمها ، ولكنني أنكر عليها حق الحصول على الأراضي لحكمها على أساس أنها مستعمرات » . ثم قال « إنه لمن المناقض لنصوص دستور الولايات المتحدة أن نحكم ملايين الناس الذين ليسوا مواطنين أمريكيين والذين تنكر عليهم فرصة الانضمام إلى الولايات المتحدة . إن الاستعمار لا يتماشى مع القانون الأمريكي لأنه من أدران الحكم الفردي (الملكي) ولأنه ينطوي على تحطيم للنظم الحرة ... إن الاستعمار يفتلج أساس كل النظم الجمهورية القائلة بأن الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من رضا المحكومين » .

وهكذا أدلى خصوم الاستعمار برأيهم . فنحن لانملك حق الحصول على أية أراض لا تصبح في الوقت المناسب عضواً بالاتحاد الأمريكي المتمتع بالحكم الذاتي . ولقد استنكر خصوم الاستعمار فكرة ضم أراض جديدة للولايات المتحدة لأسباب دستورية وسياسية أيضاً . غير أن دعاة الاستعمار لم يقبلوا هذا الأمر بسهولة . فأمثال «يفردج» زينوا فكرة ضم أراض جديدة للولايات المتحدة بحجج مختلفة مثل التفوق العنصري والصالح القومي وما شاكل ذلك من تعلات وذرائع .

وكان لابد أن يدافع عن « نظرية التوسع » رجل من رجال القانون ومحامٍ قدير يستطيع أن يبرهن على دستورية ضم أراضٍ جديدة إلى الولايات المتحدة . وكانت هذه هي مهمة « السناتور بلات » (من كونكتيكت) ، فقد وقف يقول « للدولة حق لحدود له في الحصول على أراضٍ جديدة لأن هذا من ألزم لوازم حقوقها القومية . ومن هنا ، فإن إنكار هذا الحق على الحكومة يعتبر إنكاراً لقوميتنا » . . . ثم قال « لست اعتقد أن هناك حداً لحقنا في الحصول على أراضٍ جديدة » . وأصر على أن الحكم الذاتي امتياز محدود ، وليس هناك ثمة ما يجعله حقاً طبيعياً بالضرورة . وفي الحق ، أنه كان يوشك أن ينكر الأساس الأمريكي القائل بأنه لكي تكون الحكومة عادلة ، يتحتم عليها أن تستمد سلطاتها من رضا المحكومين . ولكن مثل هذا الموقف ، كان عسيراً على محارب من « كونكتيكت » أن يتخذه لنفسه . فعندما وقف السناتور « الن » من نبراسكا يقول « أليس الحكم الذاتي حقاً طبيعياً مكفولاً لكل أمريكي سواء كان أمريكياً بالولادة أو التجنس أو بحكم ولايتنا عليه ولاية قانونية ؟ هل نستطيع أن نحرم أى أمريكي من الاستمتاع بحقوق وامتيازات نستمتع بها نحن ؟ » . . . عندما وقف السناتور « الن » يعلن هذا ، رد عليه السناتور « بلات » زعيم المدافعين القانونيين عن الاستعمار الأمريكي قائلاً « أعتقد أنه من حقنا أن نحكمهم . . . بطريقة تتناسب مع أحوالهم

وظروفهم . . . بطريقة تحقق ما فيه خيرهم ، وتعلمهم حتى يصبحوا في وضع يستطيعون معه أن يحكموا أنفسهم . » غير أن هذا الذي ذهب إليه « السناطور بلات » لم يكن إلا ضرباً من الولاية ، يقود حتماً في النهاية إلى حكم ذاتي واستقلال أو يقود إلى جعل الفيلبين ولاية تنضم فيما بعد إلى الاتحاد الأمريكي ؛ وبهذا لا يتيح لنا التوسع إلا أن ننتهي من حيث بدأنا دولة ، لا امبراطورية استعمارية . ثم مضى « السناطور بلات » الذي لم يستطع أن يتنكر — رغم دفاعه عن التوسع — لانتقائيد الأمريكية ، مضى فقال « إنني أوافق على أننا ، حينما نضع تشريعات للأراضي التي تحصل عليها الولايات المتحدة ، نخضع لتبعات أدبية نتحم علينا أن نهتدى بالمبادئ العظيمة التي تنطوي عليها نظمنا مثل الحرية والعدالة وحماية حقوق الفرد . . . ومن ثم يجب أن يكون تشريعنا منبثقاً من روح الحكم الجمهوري لا من روح حكم الفرد (الحكم الملكي) أو روح الحكم الاستبدادي . . . يجب أن يهدف التشريع إلى ضمان كل حق شخصي يستحق الفرد الحصول عليه والاستمتاع به . وهذا يعني بلغة أخرى ، أنه نتحم علينا أن نحقق لشعب أية أراضٍ تؤول إلينا ، أكثر الحكومات حرية وعدلاً وصلاحيه حتى يستمتع بها الشعب الذي نعمل على تطويره وتحسين حاله . ونحن نأمل أن يأتي يوم يصبحون فيه ، في آخر الأمر ، أهلاً للاستقلال والحكم الذاتي » .

وكان « السناور تيلر » (من كولورادو) أحد المؤيدين لسياسة التوسع ، ولكنه كان في الوقت ذاته منقلب الضمير . فقد كان من جانب يؤمن بضرورة المحافظة على التقاليد الأمريكية ... ولكنه كان من جانب آخر يعتقد أنه ينبغي ضم الفيلبين إلى الولايات المتحدة بدافع من الشهامة والمجد ... غير أنه كان يرى أنه « ينبغي أن نضع نصب أعيننا دائماً أن هؤلاء الناس سوف يتمتعون في يوم ما بالحكم الذاتي مثلنا ، أو يصبحون جزءاً من هذه الجمهورية ، لم كل الحقوق التي لنا ، وعليهم جميع التبعات التي على كل مواطن أمريكي » .



هذا هو الوضع الأخلاقي والقانوني الذي ساد الاستيلاء على جزر الفيلبين . ففامرنا الخطيرة الأولى من أجل التوسع عبر البحار ، قوبلت بضمير منقلب بالندم وبالالتزام عريض بالعمل على تمكين شعب الفيلبين من الحصول على الاستقلال الكامل أو المشاركة على قدم المساواة في وضع تشريعات الولايات المتحدة في يوم ما . ولقد روعى هذا الالتزام على الفور ، وبدأ أثره واضحاً في تاريخ جزر الفيلبين السياسي والإداري .

ولقد قال الرئيس « ماك كينلي » في تصريحه الذي حدّد فيه سياسة حكم جزر الفيلبين « ان سكان جزر الفيلبين إخوة لنا . . . وليس لنا أن نستغلهم ، فواجبنا هو تدريبهم على فنون الحكم الذاتي » . ولقد احترم

الرئيس « ماك كينلي » هذا التصريح ، فقد جاء في التعليمات التي وُجِعت
للمشرفين على إدارة جزر الفيليبين ما يلي « يجب في جميع الظروف والحالات ،
أن يختار الشعب الفيليبيني بنفسه جميع الموظفين المحليين الذين يديرون
شئونهم المحلية » وأوصى أيضاً بوجوب العمل على شغل الوظائف ذات
السلطات الواسعة بالمواطنين ما أمكن إلى ذلك سبيلاً . وفي عام ١٩٠٣ ،
أعلن « ويليام هوارد تافت » حاكم الفيليبين العام « أن جزر الفيليبين
يملكها أهلها » وعندما هاجمته الصحف الأمر يكية التي تصدر في الفيليبين
لأنه يفضل التوسع في تمكين المواطنين هناك من شغل الوظائف العامة
قال « سواء انتهى الأمر بمنح جزر الفيليبين استقلالها التام أو ما يشبه
الاستقلال ، فإن بلوغ هذا الهدف أو ذاك تقرره الإجابة على هذا السؤال :
أي الوضعين يحقق مصالح أهل الفيليبين ورفاهيتهم ؟ » .

وهكذا كان حاكم الفيليبين في عام ١٩٠٤ يحرص على تنفيذ الوعد
القاطم الذي صدر في مناقشات عام ١٨٩٨ بمنح الفيليبين استقلالها ، تنفيذاً
رسمياً .

ولقد كانت هذه الفكرة تملأ نفس كل حاكم أمريكي تولى إدارة
جزر الفيليبين . . . فعندما تولى « فرنسيس برتون هارسون » إدارة الفيليبين
بتكليف من الرئيس « وودرو ويلسون » مثلاً ، قال إنه مكلف من
الرئيس بأن يعلن لأهل الفيليبين « أننا نعتبر أنفسنا أمناء ، على الفيليبين ،

رائدنا العمل على خدمة أهل الفلبين أنفسهم لا تحقيق مصالح الولايات المتحدة . . . فكل خطوة نتخذها تهدف نهائياً إلى الاستقلال » .
وكانت الخطوة الأولى هي إعطاء أهل الفلبين الغالبية في المجالس التي تتولى التشريع المحلي .

ولقد كان لهذه الاتجاهات صدى كبير تمثل في التوسع في اشتراك أهل الفلبين في شئون الحكم العامة والمحلية . ففي خلال الفترة مابين عام ١٩١٣ وعام ١٩٢١، تضاعف عدد الموظفين الأمريكيين من ٢٦٢٣ موظفاً إلى ٦١٤ موظفاً . وفي عام ١٩١٦ صدر « قانون جونز » الذي نص على وعد بأن تحصل الفلبين على استقلالها الكامل وحكمها الذاتي . وتحقق هذا الوعد في عام ١٩٣٦ . ولقد دارت المناقشات حول هذا « القانون » في الوقت الذي كانت رحي الحرب العالمية الأولى دائرة فيه ، وفي وقت أدرك فيه الأمريكيون أن الصراع الدموي في أوروبا يمثل من أمثلة ضرور الاستعمار . وكانت المناقشات التي دارت حينذاك نذيراً بالمعتقدات التي دفعت بالشعب الأمريكي إلى خوض غمار الحرب ، ثم حملتهم فيما بعد على رفض الاشتراك في عصبة الأمم .

ولئن كنا لا نستطيع أن نستعيد تفاصيل هذه المناقشات ، فإنه يتعين علينا على الأقل أن نستذكر مقتطفات من الخطاب التي أُلقيت في مجلس الشيوخ الأمريكي ، لأن هذه الخطاب — كما سيدرك القراء — تكشف

مرة أخرى وفي أسلوب بسيط سهل عن الإيمان الواضح الذي تملك نفوس الشعب الأمريكي ، وعن الالتزامات القديمة التي التزم بها هذا الشعب .
ولقد بدأت المناقشات في مجلس الشيوخ في ٥ يناير عام ١٩١٦ بخطاب ألقاه السناتور « شافروث » (من كولورادو) ، قال فيه بأسلوب يعيد ذكرى خطبة لنكولن « لقد أعلننا أن جميع الناس خلقوا متساوين لا في الإدراك أو القوة أو اللون ، وإنما خلقوا متساوين في الحقوق . . . ولقد قلنا إن هذه الحقوق لن يحترق عليها الآخرون . . . ولن نرحل من مكانها ، حتى نؤكدنا نحن الذين نحاول أن نفعل ذلك . . . واقعد أعلننا أيضاً أن الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من رضا المحكومين لا من رضا الملوك ورؤساء الجمهوريات أو البرلمانات أو الكونجرس » . ثم مضى يقول « إن هذه الحقائق الأساسية سوف تظل على الدوام قائمة في عقولنا لتبرهن لنا على أنها كنانا قانون وجودنا » .

وتحدث بعد ذلك « السناتور توماس » (من كولورادو) فضرب على النغمة القائلة « يجب أن نحمل منهم مواطنين . . . وإلا فالتنا ان نستطيع أن نحكمهم على الاطلاق بغير الاعتداء على حكومتنا وخرق مبادئها . . »

كذلك تحدث السناتور « ايبيت » (من رود ايلند) فقال إن ميثاق الحزب الديمقراطي كان منذ عام ١٩٠٠ يدعو إلى استقلال الفيلبين .

وذكر السناتور (هتشكوك) أنه لم يكن ثمة تنازع بين الأحزاب على هذا الأمر .

وبالطبع تناولت المناقشات مسائل أخرى مثل صعوبة الدفاع عن جزر الفيليبين ونفقات صياتها ، وقلة أهميتها التجارية ، ولكن هذه النقاط كلها لم تكن أهم ما عالجته المناقشات من مسائل ، فلو أن هذه المسائل كانت كل ما في الأمر ، لكان من المنطقي منح الفيليبين استقلالها الناجز . فقد شعر مجلس الشيوخ أن هذه الجزر لم تكن مستعدة بعد للنهوض بأعباء الحرية السياسية الكاملة ، ولقد مُنحَ أهل الفيليبين مزيداً من السلطات السياسية والإدارية الداخلية ، ووُعدوا بالتمتع بالحكم الذاتي الكامل ؛ وحصلوا عليه بالفعل في عام ١٩٣٦ .

وكان حتماً على الحكومة الأمريكية ، إدراكاً منها لشعورها بتأنيب الضمير ، وإيماناً منها بأنها لا تستطيع أن تزعم أنه في الإمكان حرمان شعب من حقه في الحكم الذاتي بصفة دائمة ... كان حتماً على الحكومة الأمريكية - وهذه حالها - أن تمنح الفيليبين استقلالها القومي . وبذلك صار زعماء الثوار المناهضين للولايات المتحدة ، أصدقاء رئيسيين لنا .

وعندما أُنزل العلم الأمريكي ليرفع في مكانه العلم الفيليبيني ، أطلق أهل الفيليبين على علمهم اسم « العلم البتيم » بعد أن اختفى توأمه العلم

الأمريكي . وفي عام ١٩٤٠ ، وعندما كنا نجتاز محنة خطيرة ، وقف الشعب الفيليني إلى جوارنا بدلاً من أن ينضم إلى أعدائنا . ذلك أن الإيمان بفكرة « العضوية التآزرية » كان يسود العلاقات التي ربطتنا بالفيلين ، رغم الغزو والضم والإدارة الأجنبية .. فقد انبثق هذا الإيمان بالعضوية التآزرية من قلب الغزو نفسه .

ولا شك أن ما حدث يُعتبر دليلاً بليغاً فصيحاً - بشكل ما وآخر - على عدم قدرتنا على أن نعامل أية دولة معاملة « التابع » .. فقد انتهى الوعد بحصول الفيلين على استقلالها التام عام ١٩٤٦ .



كذلك تُعتبر قصة « الباب المفتوح » في الصين ، مثلاً رائعاً لسوكونا مع شعوب العالم ، على الرغم من أن هذه القصة انتهت نهاية مؤسفة تمثلت في حرب كبيرة وحزن عميق على « قضية ضائعة » . فذلك الذي فعلناه في الصين خلال أكثر من قرن من الزمان ، يفصح عن تقاليدنا الأمريكية إفصاحاً تاماً ، حتى ليبدو أننا لم يكن في مقدورنا أن نفعل إلا ما فعلناه . فما كان لنا أن نشترك في تحطيم أمة بأسرها . ذلك أن التزامنا بمبادئ « الوضع المتساوي » و « وحدة الدولة التي لا تتجزأ » ، دفنا إلى قبول التحدي الذي تمثل في حرب كبيرة باهظة الثمن . وفي الحق أنه لم يكن في وسعنا أن نفعل إلا هذا .

وفي الحق أن موقفنا من الصين يرجع إلى ما قبل سياسة « الباب المفتوح » التي وضعها « هاى » بسبعين سنة . ففي عام ١٨٣٢ قال « ادوارد ليفنجستون » في التعاليم التي أصدرها إلى « ادمند روبرتس » أول ممثل دبلوماسى لنا في الشرق الأقصى ... قال له إنه يتمين عليه أن يخطر حكام هذه البلاد العجيبة « ... إنه لأمرٌ مناهض لمبادئ دولتنا انشاء حصون أو مؤسسات أمريكية في بلاد اجنبية » وإننا « لا نعهد على الاطلاق إلى الغزو ، ولا نطلب إلى أية دولة أن تسمح لنا بأن نسلك فيها سلاك الانجليز والفرنسيين . »

ولقد كان مبعوثو الحكومة الأمريكية لا يوافقون أحيانا على السياسة القائمة على أساس عدم الاعتداء وعدم فرض مبادئنا بالقوة على شعوب أخرى ، مادامت تقاليدنا تتعارض مع تقاليد هذه الشعوب . فمثلا اقترح مستر « روبرت ماكلين » وزيرنا في الصين عام ١٨٥٤ أن تشترك الولايات المتحدة مع بريطانيا (العظمى) وفرنسا في سياسة عدوانية تهدف إلى تعديل العلاقة التي تربط الدول الغربية بالصين ، لغمان مزيد من الامتيازات التجارية . ولسكن « ماكى » رد على وزيرنا في الصين رداً مفجها كان يجدر بالوزير أن يعرفه دون أن يُخطَر به . فقد قال له إن رئيس الجمهورية الأمريكية يعارض معارضة شديدة في قبول اقتراحه « لأن الدول التي يُطلب إلينا أن نتعاون معها — ولسنا نسميها دولا

حليفة — تنظر إلى المفاوضات نظرة تختلف عن نظرة حكومتنا ... وعدا ذلك ، فإنه لأمر عديم الجدوى أن نرسل قوة بحرية بالتعاون مع دول أخرى بغية أن نحصل على ترخيص بإرسالها ... وإذا كان لابد من استخدام هذه القوة البحرية ، فلا مناص من الحصول على ترخيص بذلك من الكونغرس ... وإنه ل يبدو مؤكداً أنه لا محل لمرض مثل هذا الأمر على الكونغرس لأنه ليس ثمة من أمل في إمكان الحصول على ترخيص بذلك منه .

بل إن موقف الولايات المتحدة من الصين قد حُدِّدَ بشكل أكثر وضوحاً ، بما قاله « لويس كاس » وزير الخارجية لستر « ويليام ريد » وزير أمريكا الجديد في الصين . ففي ذلك الوقت كانت بريطانيا وفرنسا تضغطان على الصين لحلها على القيام بإصلاحات من شأنها تحسين مركز الدول الأوروبية التجاري والدبلوماسي في الصين . فقد طلبت هاتان الدولتان التمييز الدبلوماسي لدى امبراطور الصين ، وإنشاء مزيد من الموانئ ، وتخفيض الرسوم الجركية ومنح جميع الأجانب في الصين حرية دينية ووقف أعمال القرصنة ، وطالبنا بأن تُعطى هذه الامتيازات ذاتها « لكل الدول المتحضرة » . وكانت الحكومة الأمريكية تيل إلى تحقيق هذه الإصلاحات ، فطلبت إليها بريطانيا أن تتعاون معها على تحقيقها ، ولقد أخطر « لويس كاس » وزير الخارجية مستر

« وليام ريد » علما بكل هذه الاعتبارات ، كما زوده بنسخ من خطابات « لورد ناير » وزير بريطانيا في الصين . وقال وزير الخارجية لوزيره في التلميحات التي وجهها إليه إنه يتعين عليه أن يتصل رأساً بوزيرى بريطانيا وفرنسا لبحث معها كل المسائل المشتركة حتى يتضح لهما أن الدول الثلاث تتحمل بالتساوى مسئولية تحقيق العدالة ومسئولية تحقيق مزيد من الحماية للتجارة مع الصين . غير أن وزير الخارجية قال لوزيرنا في الصين إنه « يجب أن نتذكر دائماً أن هذه الدولة (الولايات المتحدة) ليست في حرب مع حكومة الصين ولا ينبغي لها التدخل في شئون الامبراطورية (الصين) إلا من أجل أغراض محدودة هي التجارة المشروعة ، وحماية أرواح الرعايا الأمر يكتفين وممتلكاتهم ... ولذلك يتعين عليك أن تحظر السلطات الصينية المسئولة بأننا لسنا شركاء في الحزازات والعداوة ، ولنا نوى التدخل في شئونهم السياسية أو تدعيم أقدامنا في بلادهم ... وليس لنا أى شأن بالنظم السياسية المحلية في الصين . كما أن أية محاولة تهدف إلى التدخل بالقوة في شئون الصينيين سوف لا تكون عملاً غير عادل فحسب ، وإنما قد تؤدي إلى فشل بلوغ الهدف الذى نسمى إليه أيضاً . »

كذلك أكدت الولايات المتحدة حرصها على وحدة أراضي الصين واستقلالها السياسى مرة أخرى في نهاية هذه الفترة . وجاء هذا التأكيد

مطابقا للموقف التقليدى الذى كانت الولايات المتحدة تقفه دائما من الصين . فقد ظهر بوضوح فى نهاية القرن التاسع عشر أن الدول الاستعمارية الكبرى على استعداد لتقطيع أوصال الصين . ففي عام ١٨٩٨ ، ألح « تشارلس دنبي » وزير أمريكا فى الصين على « جون شيرمان » (وزير الخارجية الأمريكية حينذاك) أن « لا تتردد الولايات المتحدة فى إعلان معارضتها للأعمال المنافية للمدالة والأعمال التى تنطوى على الخطأ فى الصين » .

غير أن « شيرمان » لم يأخذ بهذه النصيحة . ثم جاء خلفه « جون هاى » وزير الخارجية الأمريكية فلم يلبث أن عمد إلى تطبيق سياسة الولايات المتحدة التقليدية القائمة على أساس عدم الاعتداء على الصين ، رغم مراعاة نصيحة « تشارلس دنبي » التى كان قد اقترحها على وزير الخارجية السابق . ولقد كانت مذكرة « هاى » المؤرخة ٦ سبتمبر عام ١٨٩٩ بشأن « الباب المفتوح » مقصورة على « المساواة التجارية » لجميع الدول التجارية ، ولم تشر إلى تقطيع أوصال الصين .

وفى يوليو ١٩٠٠ عندما أدت « ثورة بوكسر » إلى زيادة خطر الاعتداء على الصين ، أوضح وزير الخارجية الأمريكية موقف الولايات المتحدة وبرهن على أن أمريكا تنأى بجانبها عن أية مخاطرة . وبذل وزير الخارجية الأمريكى كل ماوسعه من جهد لى يحصر التدخل الفعلى فى نطاق ضيق

هو القضاء على الثورة وحماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم ، والحيلولة دون الدخول في حرب ضد الصين . وسُحِبَت القوات الأجنبية من الصين على أثر اقرار النظام :

وشهدت هذه المناسبة مولد الاصطلاح الشهير الذي استخدمه « هاى » وصار وصفا لسياسة الولايات المتحدة إزاء الصين . فقد قال - « إن سياسة حكومة الولايات المتحدة هي البحث عن حل يؤدي إلى سلام دائم وأمان في الصين ، ويحمي استقلال الأراضي الصينية ، ويحمي جميع الحقوق الممنوحة للدول الصديقة بمقتضى المعاهدة ومبادئ القانون الدولي ، ويحقق للعالم مبدأ المساواة في التجارة ، والاتجار غير المتحيز مع جميع أجزاء الامبراطورية الصينية » .

وبعد عدة سنوات ، أشار « هنرى ستيمسون » وزير الخارجية الأمريكية إلى هذه السياسة ، فقال « لم تكن هذه المبادئ جديدة على السياسة الخارجية الأمريكية ، لأنها كانت منذ البداية المبادئ التي استقرت عليها تلك السياسة لسنين عديدة » .

وعندما تقرر أن تدفع الصين تعويضا قدره ٣٣٣ مليون دولار نتيجة ثورة « بوكسر » لم تطلب الولايات المتحدة إلا ٢٥ مليون دولار فقط ، وعمدت فيما بعد في عام ١٩٠٧ إلى رد عشرة ملايين دولار منها للصين ، فما كان من الحكومة الصين إلا أن خصصت هذا المبلغ للإففاق منه على الطلبة

الصينيين الذين يتلقون العلم في الولايات المتحدة . وفي أثناء « ثورة بوكسر » احتلت روسيا منطقة منشوريا ، ورفضت الخروج منها ، ما لم توضع هذه المنطقة تحت الحماية الروسية ، واحتج « هاى » على الاحتلال الروسى لمنشوريا ، كما احتج (فى فبراير ١٩٠٢) على مطالبتها باحتكار امتيازات التعدين والسكك الحديدية ، واعترض كذلك على ما عمدت إليه روسيا من فرض احتكار تجارى ترتب عليه إغلاق الموانئ (فى ابريل ١٩٠٣) وطرد القناصل الأجانب من منشوريا .

ولعل الانحراف الوحيد الذى طرأ على سياستنا طوال هذا القرن تجاه الصين ، جاء فى عهد « تيودور روزفلت » الذى ادخل تعديلات كثيرة من هذا الطراز على سياسة أمريكا الخارجية . فقد نص اتفاق « تافت — كوتوزورا » الذى عقد فى ١٠ يوليو ١٩٠٥ على اطلاق يد اليابان فى كوريا . كما قضى اتفاق « روت — تاكاهيرا » الذى عقد فى نوفمبر عام ١٩٠٨ بما أسماه البروفيسور « بيمس » فيما بعد استعداد روزفلت لإطلاق يد اليابان فى منشوريا كما اطلقها فى كوريا .

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن هذين الاتفاقين كانا مجرد اتفاقين تنفيذيين لم يقدمهما مجلس الشيوخ للتصديق عليهما ، ولكن « تافت » الذى كان مندوباً عن الرئيس روزفلت وافق على استيلاء اليابان على كوريا حتى يؤمن الصين ضد مزبد من المخاطر . وعلى الرغم من أن الوسائل التى لجأ

إليها بدت غير مشجعة فإن مضمونها الحقيقي كان واضحاً . فقد اقترح على بريطانيا أن تمنح الصين قرضاً يساعدها على شراء سكة حديد منشوريا « . . . كوسيلة ناجحة لضمان تمتع الصين بكل حقوقها السياسية في منشوريا . . . » وكان القرض كافياً لتغطية شراء كل السكك الحديدية التي تقع في أرض كانت خاضعة لحكم أجنبي يزعم أنه يهدف إلى ضمان سلامة الأراضي الصينية ووحدةها .

ولعل هذا الاتجاه هو الذي دفع « تافت » في عام ١٩١٢ إلى الموافقة على اشتراك أصحاب البنوك الأمريكية في مؤسسة القرض الدولي التي كانت تحت التكوين حينئذ . فقد كان مأمولاً أن يؤدي اشتراك الولايات المتحدة في هذه المؤسسة إلى حماية الصين من احتمال تفكك وحدتها . غير أن الرئيس ويلسون رفض الاشتراك في هذه المؤسسة . فقبل انقضاء أسبوعين على تقلده منصبه في ١٨ مارس عام ١٩١٣ ، أدلى بتصريح عام بعيد المدى أكد فيه الموقف التقليدي للشعب الأمريكي من الصين فقد قال « نحن نرى أن شروط القرض المزمع منحه للصين يمس عن قرب إستقلال الصين . . . كما يتنافى مع المبادئ التي تركز عليها حكومتنا » ثم عرج إلى موقف أمريكا التاريخي من الصين ، فقال « إن مصالحنا تتركز في سياسة الباب المفتوح . . . باب الصداقة

والفائدة المتبادلة . . . فهذا هو الباب الأوحـد الذى نسمح لأنفسنا بالدخول منه .

كذلك بدا هذا الموقف واضحاً عند ما قال مسـر « بريان » وزير الخارجية لليابانيين الذين عرضوا عليه فى عام ١٩١٥ مطالبهم الواحدة والعشرين من الصين « نحن لا نستطيع أن ننظر نظرة عدم اكتراث إلى افتراض قيام دولة أجنبية بفرض سيطرتها السياسية والعسكرية والاقتصادية على الصين » . كان ذلك فى ١٣ مارس . . . وفى ١٥ مايو عاد « بريان » إلى تأكيد هذا المعنى حين قال بإصرار إن الولايات المتحدة لا تعترف باتفاقات بين حكومتى اليابان والصين من شأنها أن تضر بالحقوق المكفولة بمقتضى المعاهدات للولايات المتحدة ورعاياها فى الصين أو تضر بوحدة الصين السياسية وسلامة أراضيها أو تضر بسياسة الباب المفتوح .

وفى عام ١٩١٧ ، نص « اتفاق لانسنج — ايشى » على أن « الجيرة تحتم قيام علاقات خاصة » . غير أن اليابان والولايات المتحدة أعلنتا . . . أنه ليس من أغراضهما الحد بأى وجه من الوجوه من استقلال الصين ووحدة أراضيها .. »

وجاءت معاهدة الدول التسع التى أبرمت عام ١٩٢١ ، محققة لموقف الولايات المتحدة التقليدى ، فقد نصت على مبدأ « الباب المفتوح » فى هذه الاتفاقية الدولية التى وقعتها تسع دول منها اليابان وبريطانيا وفرنسا ، (م — ٨ مبادئ السياسة الأمريكية)

فقد انفتحت هذه الدول على « احترام سيادة الصين واستقلالها ، ووحدة أراضيها ... كما تتعهد بأن تمنح الصين فرصة كاملة غير مقيدة تسمح لها بالاحتفاظ بحكومة ثابتة فعالة » .

أما فيما يتعلق باليابان ، فإن معاهدة الدول التسع واتفاقية باريس ، واتفاقية (كيلوج — بريان) كانت تكشف عن « عواطف طيبة » تتماشى مع طبيعة ظروفها . ذلك أن اليابان كانت « واقعية » ، وكانت قد لعبت دورا دوليا كداعية من دعاة سياسة « اصطراع القوى » ظناً منها أنها تستطيع أن تلعب هذه اللعبة على أساس ما اسمته « الواقعية » . ولقد كانت اليابان ذات حرص شديد على « مصالحها القومية » بيد أنها لم تكن مثالية ، ومن ثم تخرزت من التصورات العاطفية . ولقد تعلمت درسها في مدرسة الدبلوماسية الدولية بكفاءة واستمدت مصادرها من المذهب الميكافيللي ، فعندما حلت اللحظة الحاسمة على أثر ما أصاب الدول الغربية من وهن نتيجة للمصاعب الاقتصادية والمشاكل السياسية من جراء الأزمة الاقتصادية الكبرى ، وعند ما انقسمت عصبة الأمم على نفسها ، وعند ما سمحت بريطانيا والولايات المتحدة بخفض قوة أسطولهما عن الحد اللازم وفقاً لمعاهدة واشنطن البحرية ... عند ما حدث هذا كله ، هاجت اليابان منشوريا ... فقد خيل لها أن هذا خليق بأن يحقق لها توسعاً شجاعاً حكيماً في مصالحها القومية .

وكانت الصين ضعيفة كما كانت الولايات المتحدة مسالمة ومنعزلة .
أما بريطانيا ، فلم تستطع أن تحارب وحدها اليابان من أجل المصالح عن
الصين ، بل لعل بريطانيا لم تكن ترغب في محاربة اليابان . . وعارضت
الولايات المتحدة . وذكر « ستيمسون » وزير الخارجية الأمريكية ، ذكر اليابان
بتوقيعها على معاهدات الدول التسع واتفاق « كيلوج - بريان »
ولكن هذا الاحتجاج لم يترك أثراً ذا بال في نفوس العسكريين
اليابانيين .

كان ذلك في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٣١ . وبعد ذلك بفترة قصيرة : في ٥
أكتوبر ، قال « ستيمسون » أمام مجلس عصبة الأمم « إن الحكومة
الأمريكية من جانبها ستعمل مستقلة وعن طريق ممثليها الدبلوماسيين ،
وستحاول أن تعزز ما تبذله عصبة الأمم من جهود في هذا الصدد » . ولم
تفعل عصبة الأمم شيئاً ذا بال . فان العقد الثالث من القرن العشرين لم يكن
بالوقت الملائم لقيام عصبة الأمم بأجراء قوى حازم ، وعدا ذلك فان عصبة
الأمم كانت ضعيفة لأنها لم تشيد بفيانها على أساس مبدأ المساواة التآزرية ،
فقد كانت الدول الكبرى تريد استخدامها في تدعيم نظامها القائم على
أساس « توازن القوى » وفي الكسب على حساب هذه المنظمة . ولم تعبأ
اليابان بذلك كله ، فضت في مغامراتها والسعى وراء « مصالحها القومية »
غير ملقية بالآلحكم الضمير العالمي عليها .

وفي يوم ٧ يناير ١٩٣٣ ، بعث وزير الخارجية الأمريكية بمذكرتين متشابهتين عُرفتا باسم «مبدأ ستيمسون» . وقد جاء في هاتين المذكرتين أن الولايات المتحدة « لا تميل إلى الاعتراف بأية معاهدة أو اتفاقية قد تضر بسيادة الجمهورية الصينية أو وحدتها الإدارية أو وحدة أراضيها أو تضر بسياسة الباب المفتوح» . وجاء في هاتين المذكرتين أيضاً أننا لن نعترف بأية اتفاقية قد تأتي عن طريق مناهض لاتفاقية باريس المعقودة في ٢٧ أغسطس عام ١٩٢٨ ، التي وقعت عليها الصين واليابان والولايات المتحدة . وأعلنت حكومة الولايات المتحدة موافقتها على « تقرير ليتون » الذي استنكر مسلوك اليابان في الصين . كذلك أعلنت الولايات المتحدة « تصديقها للبديء » على التسوية التي اقترحت لحل النزاع . وعندما أدركت اليابان أن مسلوكها العدائي في الصين كان موضع معارضة عصبية الأمم انسحبت من العصبة وقاطعتها . وكان هذا المسلك من جانب اليابان يبدو متمشياً مع ما تزعمه لنفسها من « واقعية » وما تحرص عليه من « مصالح قومية » . وعاد الوفد الياباني لدى عصبة الأمم إلى بلاده عن طريق الولايات المتحدة ، ليشرح للشعب الأمريكي أغراض اليابان السلوية المتحضرة .

وفي عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، كانت هذه القصة القديمة التي استمرت دائرة لمدة قرن من الزمان تقترب من خاتمتها المفجعة . ولقد

كان الشعب الأمريكي ، لمدة خمسين عاما على الأقل ، باستثناء فترة الانحراف المؤقت الذي تم على يدى « تيودور روزفلت » متمسكاً بمبدأ « عدم العدوان فى الصين » والمساواة السياسية والأقليمية للصين . كما كان الشعب الأمريكى يبحث غيره من الدول على اتباع مثل هذه السياسة . وإذا استحكمت الأزمة ، عرضت اليابان عدم الدخول فى حرب إذا تخلىنا عن سياسة الباب المفتوح ومبدأ وحدة الصين التى لا تتجزأ وعمدنا من جانبنا إلى « تجميد » الممتلكات اليابانية ، وفرضنا حصارا بحريا على شحنات البترول اليابانية واحتات اليابان معظم أراضي الصين ، كما غزت الهند الصينية (الفرنسية حينذاك) . وفى يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤١ ، سلم السفير اليابانى لمستر « كوردل هال » وزير الخارجية الأمريكية مذكرة تتضمن الشروط التى وضعتها اليابان لتحقيق السلام فى منطقة المحيط الهادى . ووعدت اليابان بالانسحاب من الهند الصينية (الفرنسية) فى مقابل فك الحصار الاقتصادى المفروض على الزيت ، وإلغاء قرار تجميد الممتلكات والأموال اليابانية واستئناف العلاقات التجارية العادية مع اليابان .. وكانت هذه المطالب تبدو فى نظر اليابان بسيطة وواقعية . وليس ثمة شك فى أن الأخذ بهذه الشروط كان خليقاً بأن يخدم « المصالح القومية » اليابانية دون أن يلحق ضررا بالولايات المتحدة . ولكن « كوردل هال » وزير الخارجية الأمريكية والشعب الأمريكى

أيضاً نظراً إلى الأمر من زاوية أخرى ... فإن فكرتهما عن « الواقعية » و« المصالح القومية » كانت مرتكزة على مبادئ جد مختلفة .

وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٤١ ، بحث وزير الخارجية الأمريكية إلى الحكومة اليابانية برده على المقترحات اليابانية ... قال « مادامت حكومتا الولايات المتحدة واليابان مشتركتين في ضمان السلام في منطقة المحيط الهادئ ، فإنهما تؤكدان أن سياستهما القومية تهدف إلى تحقيق سلام دائم واسع النطاق في منطقة المحيط الهادئ ، كما تعلنان أنه ليس لها أية مطامع إقليمية في هذه المنطقة ، وأنهما لا تنويان تهديد أية دولة أخرى أو استخدام القوة واللجوء إلى العدوان ضد أية دولة مجاورة ، وأنهما سوف تؤبدان بقوة المبادئ التالية :

« ١ - مبدأ عدم خرق وحدة أراضي وسيادة كل منهما ، ووحدة أراضي وسيادة جميع الدول .

« ٢ - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

« ٣ - مبدأ المساواة ، ويشمل هذا المبدأ المساواة في الفرص التجارية والمعاملة .

« ٤ - مبدأ الاعتماد على التعاون الدولي ، وفض المنازعات بوسائل سلمية ... وسحب القوات اليابانية كلها سواء منها البحرية والجوية والبوليسية من الصين والهند الصينية » .

ولكن اليابان ردت على هذه المقترحات بالاعتداء على « بيرل هار بور »
يوم ٧ ديسمبر ... وبذلك حلت خاتمة القصة .

ومن الملاحظ أن البيان الذى ألقاه « كوردل هال » فى نوفمبر
عام ١٩٤١ ، لم يكن يختلف اختلافا كبيرا عن البيان الأول الذى أدلى
به « لفينجستون » فى يناير عام ١٨٣٢ ... فقد قال « لفينجستون »
حينذاك « إنه لما يتعارض مع مبادئ دولتنا إقامة الحصون ... فى دول
أجنبية . ونحن لا نعمد إلى الغزو أبداً » .

وكان من الطبيعى أن ينفذ « روزفلات » و « كوردل هال » التزاما
من الالتزامات الأساسية ، هو ألا تكون الولايات المتحدة طرفاً فى تحطيم
دولة أخرى . فذلك كانت سياستنا إزاء الصين ، وهى سياسة كان دعاة مبادئ
« اضطراع القوى » و « الحتمية الاقتصادية » يصفونها بأنها تفتقر إلى
الواقعية . وعلى أية حال ، فإن اليابان كانت حرة فى اختيار أحد الطرفين .
ولقد اختارت الطريق الذى قادها نحو « الانتحار القومى » .

فلماذا إذن كننا مثاليين إلى الحد الذى جعلنا نصر على ضرورة صيانة
وحدة الأراضي الصينية فى وقت كانت تسيارات المستقبل تبدو فيه طاغية
جامحة ؟ فقبولنا تحدى اليابان لنا ، دفعنا إلى الاشتراك فى خطر داهم وإلى
تكبد نفقات حرية ضخمة قد لا تبررها أية فوائد تعود علينا من سياسة
« الباب المفتوح » . و بالإضافة إلى هذا ، فليس ثمة من برهان على أن

تجارتنا مع الصين في ظل سيطرة سياسية مباشرها عدة دول ، لن تكون أكثر رواجاً مما كانت عليه في ظل سياسة « الباب المفتوح » التي تمسكنا بها هذا التمسك الشديد .

أما الدول الأوروبية واليابان — وهي دول لم تكن ملتزمة بسياسة « الباب المفتوح » المثالية — فقد حصلت على منافع عدة . فتجارتها واستثمار أموالها فاقتا تجارة أمريكا واستثمار أموالها . ففي خلال الفترة المحصورة بين عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٤ ، كانت استثماراتها أقل من استثمارات كل من إنجلترا واليابان وروسيا وألمانيا . وفي عام ١٩٣١ ، كانت هذه الاستثمارات مساوية لاستثمارات فرنسا ، ولكنها كانت أقل من استثمارات الدول الأخرى . أما في عام ١٩١٤ ، فإن الاستثمارات الأمريكية لم تزد على ٤٢ مليون دولار (مع عدم احتساب مبلغ عشرة ملايين من الدولارات هي قيمة التزام البعثات التبشيرية للمنشآت العلمية والدينية) . وكان هذا المبلغ لا يمثل إلا ٨ ر ٣ ٪ من مجموع الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج . وفي خلال الفترة المحصورة بين عامي ١٨٩٨ و ١٩١٤ — وهي الفترة التي دافست فيها الولايات المتحدة عن صيانة وحدة الأراضي الصينية وعن سياسة الباب المفتوح — فإن صادراتنا للصين لم تزد (في عام ١٩١٤) على ١ ٪ من مجموع صادراتنا ، ولم تزد على ٢ ٪ من مجموع وارداتنا .

أما الدول الأوروبية الاستعمارية واليابان ، وهي دول كانت مصالحها

الاقتصادية في الصين تفوق مصالحنا ، فإنها لم تتبع سياسة الباب المفتوح ...
لماذا ؟ الجواب التقليدي عن هذا السؤال هو أن الدول الأوروبية - على الأقل - كانت على استعداد للقتال من أجل الإبقاء على امتيازاتها التجارية ،
ومن أجل خلق مناطق خاصة لتنفيذ على حساب الصين ... أما نحن ، فلم
نكن كذلك . فلماذا سلكتنا هذا المسلك ؟ الجواب عن هذا السؤال ،
هو أن الشعب الأمريكي لم يكن في وسعه أن يؤيد حرباً الفرض منها
الحصول على مركز تجارى مميز في الصين أو إنشاء منطقة نفوذ أمريكية ،
واقطاع منطقة من الأراضي الصينية وتسميتها أرضاً أمريكية في حين أنها
أرض صينية . كذلك لم يكن في مقدور الحكومة الأمريكية أن تتوصل
بالقوة لتحقيق مثل هذه الأغراض ، إدراكاً منها أن الشعب الأمريكي لن
يؤيد حرباً كهذه .. لماذا ؟ لأن الشعب الأمريكي آمن بحق الشعب الصيني
في أرضه وفي حكومته وفي كرامته القومية .

فقد كان كل ما نريده هو أن نحصل على نصيبنا من فرصة متساوية
للتجارة وما شاكل ذلك .

أما ما يذهب إليه البعض من تفسير موقفنا هذا على أنه برهان قاطع
على أن الضغط الاقتصادى كان هدفنا الأساسى .. أما هذا التفسير فهو
تفسير لا يمكن الأخذ به إلا في عصر يكون فيه مبدأ « الحتمية
الاقتصادية » هو الرائد الأول ... وهذا أمر لم نأخذ به على الإطلاق .

فنحن قد اختطفنا عن الدول الاستعمارية ، وعارضنا سياستها في الصين في مناسبات عدة . وكنا ننظر بإزدراء إلى ماخلقته هذه الدول لأنفسها من مناطق مميزة للنفوذ ، وإلى القيود المفروضة على الموانئ ، وإلى ماطلبته هذه الدول من حقوق تنفرد بها... ولم نحاول أن نقلد هذه الدول ، فلم نطلب امتيازات خاصة ، لا لأننا لم نكن قادرين على القتال من أجل هذه الامتيازات ، وإنما لأن الشعب الأمريكي لا يؤيد قتالاً يبدو له حرباً ظالمة .

وعندما عدت اليابان في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين إلى إغلاق معظم الأبواب المؤدية إلى الصين ، ولم يتبق إلا طريق بورما ، قبلت بريطانيا ذلك ، كما قبلت أيضاً غلق طريق بورما لفترة من الوقت . أما نحن ، فقد احتجاجنا بعنف على رضوخ بريطانيا لمطالب اليابان ، فقد بدا موقف بريطانيا أمراً غير عادل في نظر الشعب الأمريكي . ولم تلبث بريطانيا أن استجابت إلى حد كبير للضغط الذي مارسناه عليها ، ففتحت طريق بورما من جديد .

وعندما عرض علينا اليابانيون سلاماً للشرق الأقصى لا يتحقق إلا على حساب الصين ، رفضنا العرض ، مع أن اليابانيين كانوا على استعداد لسحب قواتهم من الهند الصينية إذا نحن اعترفنا بما أحرزوه من مكاسب نتيجة لغزواتهم في الصين ومنشوريا ... ولسكننا رفضنا عروض اليابان .

لماذا ؟ هل فعلنا ذلك من أجل مصالحنا التجارية ؟ لا ... لقد رفضنا عروض اليابان ، لأن « روزفلت » و « كوردل هال » اللذين كانا يتحدثان باسم الشعب الأمريكي ، أدركا أن الشعب الأمريكي لن يقبل حلا وسطا يأتي على حساب استقلال الصين السياسى ووحدة أراضيها ، فهذا الأمر يتنافى مع العدالة ولا يتماشى مع تقاليدنا الرئيسية . والحق أنه ما من رئيس أمريكى ، كان يوسعه أن يتبنى مطالب اليابانيين دون أن يخاطر بمركزه وسمعته ، لا من جانب المعارضة فحسب ، وإنما من جانب حزبه أيضا .

وهكذا قبل الشعب الأمريكى تحدى اليابان له ، كما قبل المخاطرة بالدخول فى حرب ، لأن هذا الشعب لم يكن أمامه من سبيل آخر . قال الشعب الأمريكى لم يكن فى مقدوره أن يصبح شريكاً فى عمل من شأنه التضحية بالصين . كذلك لم يكن موقف الولايات المتحدة ينطوى على أية منافع اقتصادية يبنى تحقيقها بواسطة سياسة الباب المفتوح . كذلك لم يكن هذا الموقف ذا علاقة بحماية « المصالح القومية » كما يحلو لبعض الباحثين فى الشؤون الدولية المعاصرة — أمثال « هانس موناجو » و « جورج كينان » — أن يزعموا . فليس هناك ما يدل على أن « مصالحنا القومية » تحققت نتيجةً للقضاء الكامل على اليابان ؛ كما أنه ليس من الواضح أيضا ما إذا كان سماحنا لليابان بالسيطرة على الصين واستغلالها — وهو أمر أقل تكلفة — كان خليقاً بأن يخدمنا اقتصادياً . وليس ثمة شك فى أنه

كان في الإمكان أن تتحسن تجارتنا مع كل من الصين واليابان . كما أنه كان في الإمكان أيضا أن نحول دون اشتراكنا في حرب مريّة لم نكسب من جرائها إلا مجدا عسكريا قليل الشأن ، وهو في حد ذاته مجد لا يتعلق به الشعب الأمريكي تعلقا يحمله يخوض غمار الحرب من أجله . لقد كان الأمر بالنسبة لنا لا يعدو أن يكون اعتقادا جازما بأن « المصالح القومية » تقتضى قبل كل شيء الإبقاء على الدول الحرة المستقلة في كل مكان على وجه الأرض . ومن هنا كان الموقف الذي وقفه « روزفلت » و « كوردل هال » أمرا لا مهرب منه ، لأنه كان موقف الشعب الأمريكي . فالبدأ الأساسي القديم ، وأعني بذلك « الحكم التآزري » هو الذي تحكم في هذا الموقف ، كما تحكم من قبل في قرارات عدة اتخذناها في ميدان السياسة الخارجية .

الفصل الخامس

مبدأ « الدولة التآزرية » .. وعصبة الأمم .

كانت الولايات المتحدة في عام ١٩١٤ تتجه نحو الطرق المفضية إلى السلام . فالحرب مع المكسيك ، والحرب الأهلية ، والحرب مع أسبانيا لم تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقوات عسكرية ضخمة . فالجيش كان صغيراً ، والأسطول البحري لم يكن كبيراً على الرغم من التوسع الذي طرأ عليه على أثر الحرب مع أسبانيا . وكانت الدعوة للسلام منتشرة على نطاق واسع بين أفراد الشعب الأمريكي الذين قابلوا هذه الدعوة بالترحاب . فالسكنائس ، والنوادي النسائية ونقابات العمال وشتى المنظمات الأخرى ، كانت تبشر بالمبادئ السلمية وتدعو إلى تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . وكان الزعماء الأمريكيون من أمثال « ويليام هوارد تافت » ، و « تشارلس إيفانز هيويز » و « اليهودوت » قد التزموا بالدعوة لقيام منظمة دولية تتولى وضع حلول سلمية للمنازعات بين الدول . وكان الشعب الأمريكي يرحب بالمحكمة

الدولية . ونزعم الدعوة للسلام العالمى رجال كبار من أمثال « نيكلاس موراي بتلر » . وكانت عزلتنا عن أوروبا وكراهيتنا التقليدية للاستعمار ، عاملين هامين من العوامل التى أثارت فى نفوسنا اعتراضاً أخلاقياً على الحروب والوسائل العسكرية .

وكان رد الفعل الذى خلّفته الحروب العالمية الأولى فى نفوس الأمريكيين هو « عدم التصديق » ، فقد كان الشعب الأمريكى لا يعتقد أن دولاً متحضرة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تسمح لنفسها بأن تحطم بعضها البعض . ولقد تحدث « اليوت » أحد الرؤساء السابقين لجامعة هارفارد عن هذه الحرب ، فوصفها بأنها « انفجار شيطانى لوحشية بدائية » وكانت هذه الحرب تبدو عملاً لا جدوى منه . وكان ميل الشعب الأمريكى الفريرى إلى الحياد متمشياً مع تقاليدنا ، كما كان محاولة عاطفية للابتعاد عن هذه المأساة الفظيعة . ولو أن الألمانين لم يعتمدوا على معتقدات الشعب الأمريكى المقدسة ، لكان من المحال أن تشترك الولايات المتحدة فى المذبحة الأوروبية .

فقد كان الغزو المفاجئ لبلجيكا وإخضاعها الوحشى الكامل على يد القوات العسكرية الألمانية أمراً بعيداً عن تصور الشعب الأمريكى . ومن ثم نظر الشعب الأمريكى إلى هذا العمل نظرة كلها فزع واستنكار . بل إن الأحياء منا الذين لا يزالون يتذكرون هذا الحادث ، يستعيدون

دأماً ذكرى ما حدث ، وهم لا يصدقون أن شيئاً من هذا القبيل قد وقع .

فبلجيكا كانت دولة مسألة صغيرة قد ارتبطت بمعاهدة تقتضيها الوقوف على الحياد ، كما كانت منصرفة إلى مباشرة شئونها الخاصة في هدوء وسلام ، ونجاة تحطمت وتهاوت على يد قوة عسكرية غاشمة ، بدون إعلان حرب ، وبدون سبب .

وكان هذا الاعتداء عليها اعتداء صارخاً على معاهدة مقدسة . وكان ما قاله مستشار ألمانيا من أن هذه المعاهدة لم تكن سوى « قصاصة من الورق » دليلاً على مدى تجبر الحكومة الألمانية . كما أن إشغال النار في مكتبة « لوفين » التي كانت تحوى آلاف المجلدات من الكتب والمخطوطات القديمة ، قد أثار في نفوس الناس شعوراً قوياً من المقت والاستنكار ، كما كان رمزاً للشيطان (ألمانيا) الذي انبعث من الجحيم ليدمر الأرض . ومن ثم لم يغفر الشعب الأمريكي لألمانيا هذه الوحشية الفظة . وكان تبرع الشعب الأمريكي بإعادة بناء هذه المكتبة رمزاً على مدى استنكار الشعب الأمريكي لذلك العمل .

كذلك اعتبر الشعب الأمريكي ما حدث بعد ذلك في الشطر الأخير من فترة الحرب ، وخاصة حرب الغواصات غير المحدودة ، نتيجةً منطقيةً لتنوايا الشريرة المتمكنة من نفوس المعتدين .

ولكى يعرف المرء كيف أن الولايات المتحدة حينما أعلنت الحرب لم تعلنها ضد الشعب الألماني بل أعلنتها ضد روح الشر المتأصلة في العالم ، يتعين عليه أن يستعيد الخطاب الذى ألقاه الرئيس « ويلسون » أمام الكونجرس في ٢٢ أبريل ١٩١٧ طالبا الإذن بإعلان الحرب على ألمانيا .

فقد قال « إن حرب الغواصات الألمانية الحالية حرب ضد الإنسانية .. إنها حرب ضد جميع الشعوب .. ونحن لسنا في عراك مع الشعب الألماني .. بل إن شعورنا حيالهم ليس سوى شعور العطف والصدقة ... ونحن سعداء بالحرب من أجل حقوق جميع الدول كبراهما وصغرها ، ومن أجل حق الناس في كل مكان في اختيار طريقهم الخاصة في الحياة وفي الولاء . ونحن لا نرغب في غزو أو سيطرة . واسنا نسعى إلى أى جزاء مادي في مقابل التضحية التى سنبذلها عن طيب خاطر . »

فنحن لم ندخل غمار الحرب لكي نزيد من قوتنا أو نوسع أراضيها أو نتضخم ، بل دخلناها لنصرع روح الشر ، ولنجعل ظهور مثل هذا الشر مرة أخرى أمراً مستحيلاً .. لقد كان الاشتراك في الحرب بالنسبة إلينا ، حرباً أمريكية ضد الحرب إذا شئنا المعنى الحرفي . وهذا هو السبب الذى حدا بالشعب الأمريكى إلى خوض غمارها . وكما كانت دهشة الشعب الأمريكى عظيمة عندما اكتشف أن ثمة معاهدات سرية قد عُقدت

بين دول أوروبية ، وأن هذه الدول المتحالفة ، لم تكن تحارب
— مثلها — بقصد جعل الحرب أمراً مستحيلاً .

وإليكم بعض ما دار في مجلس الشيوخ حول هذا الأمر الذي أثار
دهشة الشعب الأمريكي .

— سناورجونسون : هل يستطيع الرئيس أن يقرر لنا ما إذا كانت
حكومتنا قد أجرت تحقيقاً رسمياً لمعرفة ما إذا كانت توجد معاهدات
تهدف إلى توزيع مناطق النفوذ أم لا ؟

— الرئيس : لم تقم الحكومة بأى تحقيق من هذا القبيل .

— سناورجونسون : هل يعنى كلامك أننا (وحينما أقول « أننا »
أعنيك ياسيدى الرئيس) لم نكن نعلم شيئاً إلى ما قبل عقد « مؤتمر
باريس » عن المعاهدات التالية : معاهدة لندن ، التي دخلت إيطاليا
الحرب على أساسها ، والاتفاق مع رومانيا الذي عقد في أغسطس ١٩١٦ ،
والاتفاقات العديدة المتعلقة بآسيا الصغرى ، والاتفاقات التي عُقدت
في شتاء ١٩١٧ بين فرنسا وروسيا بشأن الحدود الألمانية وخاصة مايتعلق
بوادى السار والشاطئ الشمالى لنهر الرين ؟

— الرئيس : نعم لم نكن نعرف .. وأستطيع أن أقرر ذلك بصفتي

الشخصية .

— سناورجونسون : عندما وضعت حكومتنا عن طريقتكم في يناير

١٩١٨ ، النقطة الأربع عشرة كأساس للصلح ، هل روعى في وضع
هذه النقطة العلم بوجود اتفاقات سرية ؟
— الرئيس : كلا ... كلا بالطبع .

* * *

ولعل في هذا ما يكشف عن براءتنا وبساطتنا وافتقارنا الصباني إلى
الخبرة بالشئون الدولية .. ولكن المبرر الوحيد للدخول في الحرب كان
— بالنسبة إلى الشعب الأمريكي — القضاء على الروح العسكرية
الألمانية التي كانت خطراً عظيماً ماثلاً للعيان .

بل إن نقطة ويلسون الأربع عشرة جزءاً من القصة ذاتها . ذلك
أنه لم يكن في وسع أحد ، اللهم إلا إذا كان أمريكياً ، أن يضع مثل هذه
النقطة . فالحرب لا يمكن أن يكون لها هدف أدبي سوى التجمع العام
في صعيد واحد من أجل ضمان « الحرية السياسية والوحدة التي لا تتجزأ »
لجميع الدول صفراها وكبرائها على السواء ، فلا شيء سوى ذلك يبرر الحرب .
أمامدى وضوح هذا المبدأ ، فيمكن تبينه في الخطبة التي ألقاها الرئيس « ويلسون »
أمام الكونجرس في ٢٢ يناير ١٩١٧ بعد مرور ثلاثة شهور على دخولنا
الحرب ، وذكر فيها كلمته المشهورة « صلح بلا نصر » . ولا شك أن هذه
الخطبة تستأهل دراسة دقيقة — فرئيس الجمهورية الأمريكية كان يتحدث
بلسان دولة في حالة سلام ، تجاهد من أجل البقاء على الحياد . وكان يعبر

عن للعتقدات الراسخة في نفوس أفراد الشعب الأمريكي . كذلك كان الرئيس الأمريكي في الوقت الذي يدافع فيه عن السلام ، يضع — بدون وعى — الأسس التي تستند إليها الولايات المتحدة في دخولها الحرب .

قال الرئيس ويلسون « يجب أن يكون هذا الصلح صلحا بلا نصر ... فالصلح الذي يقوم بين طرفين متساويين هو الصلح الوحيد الذي يُقدّر له البقاء ... وإن المساواة التي يتحتم أن يرتكز عليها صلح يُقدّر له البقاء ، هي المساواة في الحقوق ، لا المساواة في الأراضي والمصادر ؛ فهذا أمر لا يمكن حدوثه . بيد أن أحداً لا يطلب ولا يتوقع شيئاً سوى المساواة في الحقوق ... وما من سلام يُقدّر له البقاء ، بل مامن سلام يتحتم له البقاء ، إلا إذا اعترف بالمبدأ القائل بأنه لا يوجد ثمة حق بخوّل نقل الشعوب من الخضوع من سيادة إلى أخرى كما لو كان ممتلكات تُباع وتُشرى . إنني أقترح أن تتبنى الدول جميعاً مبدأ الرئيس مونرو ، وأن تعترف به مبدأً دولياً ... فهذا المبدأ يقضى بأن تُترك لكل شعب حرية تقرير مصيره وسياسته بنفسه ، وحرية اختيار طريقة تطوره ، بلا عائق وبلا تهديد وبلا خوف ، سواء في ذلك الدول الكبرى أو الدول الصغرى ... فهذه هي المبادئ الأمريكية والسياسة الأمريكية . وليس في وسعنا أن ندافع عن أية مبادئ سوى هذه المبادئ » .

فلك أننا — نحن الأمريكيين — نعتقد أن « الأمن » لا يتحقق إلا في ظل عالم تسوده العدالة . وهنا نختلف عن بقية الشعوب الأخرى . وهنا أيضا يخطئ دعاة الحتمية الاقتصادية والاصطراع بين القوى فهم الموقف حينما يحاولون الوقوف على النزعات الأمريكية . فالشعب الأمريكي لا يستطيع أن يفهم على الإطلاق إمكان تحقيق أمن عسكري على أساس الظلم والقوة ونمار الاستعمار والضغط العفنة . فالأمن يجب أن ينبثق من التعاون الصادق بين شعوب متضامنة ترتبط برابط مشترك هو التعايش السلي في عالم واحد .

أما القوة التي تنبثق من الغزو والاستغلال والابتذال ، فإنها عدل غير مستقر لأنها غير عادلة ، ومن ثم ، فإن مآلها الفشل حينما توضع موضع الاختبار . ولعل أصدق مثال في هذا الشأن هو نقط ويلسون الأربع عشرة والصراع الذي دار في باريس من أجل تحقيق السلم . فالأربع عشرة نقطة ، هي بمثابة تعبير أمريكي عن الثقة في عالم يستطيع الناس العقلاء فيه أن يعيشوا معاً في سلام وكرامة ، وتشعر فيه الدول جمعا كبراهها وصغراها بالأمن .

واقدا كانت الحكومة الألمانية مضطرة بعد أعمالها الفاشية وسلوكها المعيب إلى قبول النقط الأربع عشرة كأساس للهدنة . غير أن حكومات الحلفاء رفضت هذه النقط الأربع عشرة التي قبلتها ألمانيا ، لأن المبادئ

التي تضمنتها هذه النقاط الأربع عشرة ، لم تكن متشبة مع المعاهدات السرية الأوروبية ، ولم تكن متفقة مع روح الدبلوماسية الأوروبية التقليدية ، فأبرق « الكولونيل هاوس » إلى الرئيس ويلسون قائلاً إن « كليمنصو » و « سونينو » (إيطاليا) لا يؤيدان فكرة « عصبة الأمم » . وكانت معارضة الحلفاء الأوروبيين للنقاط الأربع عشرة واضحة أثناء المحادثات المبدئية التي دارت بشأن الهدنة . فقد أشار « لويد جورج » إلى أن ألمانيا قبلت النقاط الأربع عشرة على أساس أن تصبح هذه النقاط شروطاً للصالح ... « وعندئذ ألا يصبح من واجبننا أن نوضح للحكومة الألمانية أننا لسنا مستعدين لجعل هذه النقاط الأربع عشرة أساساً للصالح ؟ » .

وقال « كليمنصو » إن الرئيس ويلسون لم يدأله عما إذا كان قد قبل النقاط الأربع عشرة ، ومن ثم فإنه يسأل « لويد جورج » عما إذا كان « ويلسون » قد استطلع رأيه في هذه النقاط أم لا ، فأجاب لويد جورج قائلاً « وأنا الآخر لم يستطلع ويلسون رأيي في هذه النقاط » واقترح « بيشون » وزير خارجية فرنسا حينذاك إرجاء هذه المسألة ، واسكن « بلفور » — بريطانيا — قال إنه إذا وافق الحلفاء على مناقشة شروط الهدنة بغير أن يوضحوا معارضتهم للنقاط الأربع عشرة ، فإنهم سيصبحون ملزمين بها . ثم قال

« كليمنصو » : أريد أن استمع إلى نصوص الأربع عشرة نقطة
وأضاف سوينو (مندوب إيطاليا) بشئ من السخرية قائلا « نعم ...
والنخس النقط الإضافية وكل النقط الأخرى » . واستدعى الأمر أن تهدد
الولايات المتحدة بالانسحاب من المؤتمر وبإجراء اتصالات مباشرة بينها
وبين ألمانيا، وولولذلك لما أخذ الحلفاء النقط الأربع عشرة مأخذ الجد ؛ فقال
« كليمنصو » : هل هذا يعنى عقد صلح منفرد بين الولايات المتحدة ودول
أوروبا الوسطى ؟ » فأجاب « الكولونيل هاوس » : ربما .

وظل الموقف متأزما لدرجة أن « الكولونيل هاوس » أذدرهم بأنهم إذا
لم يسلوا بوجهة نظر الرئيس ويلسون فإنه سويلسون-« سيأل الكونجرس
عما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تعقد صلحا منفردا مع ألمانيا التي
قبلت الشروط الأمريكية ، أو ما إذا كان علينا أن نستمر في الحرب
إلى أن تقبل ألمانيا شروط فرنسا وإنجلترا وإيطاليا مهما كانت هذه
الشروط » .

وأخيرا ووفق على النقط الأربع عشرة مع إضافة تحفظين اثنين، وافقت
ألمانيا عليهما . وعندما اجتمع المندوبون في « فرساي » بعد مرور عام على
ذلك ، لوضع الصلح ، بدا أن وجهات النظر متباينة . فعندما وضعت
شروط الصلح ، جاءت بعض هذه الشروط متعارضة مع مثالية الرئيس
ويلسون وثقة أمريكا في عالم أفضل ، وترتب على ذلك أن هذه الشروط

جاءت مناقضة للغرض الأصلي الذى دخلت الولايات المتحدة الحرب من أجله ، ومناقضة للنقط الأربع عشرة التى قبلتها ألمانيا كأساس لإنهاء الحرب . وعندما وجد الرئيس ويلسون نفسه يواجه حقائق الموقف فى أوروبا ، اضطر إلى مهادنة « الشر » الذى دخل الشعب الأمريكى الحرب للقضاء عليه . وكان لا بد أن يستشر ويلسون مرارة وشقوة وهو يهادن هذا الشر . ولكنه فعل ذلك لكى يتقذ عصبة الأمم على حطام أمانى أمريكا ومثلها العليا ، بحجة أنه يمكن — على الأقل — فى ظل عصبة الأمم ، الإبقاء على المثل الأمريكية وتطبيقها فى آخر المطاف ، وبذلك تخلق عصبة الأمم علماً تشرفيه الدول الكبرى والصغرى على السواء بالأمان كما تتحقق فيه لهذه الدول وحدتها التى لا تتجزأ مساواتها السياسية .

ولكن الشعب الأمريكى هزم ذلك الجهود ، لأن ويلسون دمر إيمانه حينما رضى للسياسة الأوربية . فلو أنه قاطع المؤتمر وأعلن فى كلماته الرنانة التى عُرف بها أنه لن يساوم الشر وأن الشعب الأمريكى لم يشترك فى الحرب لانقاذ الدول الاستعمارية ولضمان ممتلكاتها ، وأنه لم يجر الشعب الأمريكى إلى حرب ليقضى على الشعب الألمانى ، بل لكى يتقذهم ويتقذ محاربيهم من أخطار الحروب المستقبلية... لو أنه فعل شيئاً من ذلك ، لما فقد قيادته للشعب الأمريكى ، ولكان فى وسعه أن يكسب معركة عصبة الأمم والسلام .

ولقد أكد « الكولونيل هاوس » هذه النقطة حين قال « لست
أعتقد أن الرئيس ويلسون أفلح في استخدام موقفه كقائد . . .
لقد كان أشبه 'بالرب فوق الجبل' ... وكانت قراراته في الشؤون الدولية
لا تقبل مناقشة ... وعندما ذهب إلى أوروبا وجلس إلى جوار رؤساء
حكومات الدول الأخرى بدأ يفقد شيئاً فشيئاً مكانه كأول « مواطن عالمي » .
ويبدو أن هزيمة « ويلسون » وعصبة الأمم لم تكن وليدة
الاحتيال السياسى أو الكراهية الشخصية أو عناد ويلسون ، بل كانت
وليدة عوامل أخرى مثل خيبة أمل الشعب الأمريكى حينما اكتشف
أنه غُربه لا من ناحية أعدائه بل من ناحية حلفائه . وتحولت المرارة
ضد فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص .. ورفض مجلس الشيوخ
الأمر يكمى التصديق على عصبة الأمم ، لا لأن عصبة الأمم كان من شأنها
أن تُلْزِم الولايات المتحدة بالاشتراك فى شئون العالم ، بل لأنها أقامت
« سلاما » غير عادل عن طريق ربط عصبة الأمم بمهادنة الصلح .
وبدا أن عصبة الأمم قد أكدت لانجلترا وفرنسا وإيطاليا غنائمها الجديدة
كما بدا واضحا أن ذلك من شأنه أن يقوى قبضة الدول الاستعمارية
الخالقة على الشعوب المهزومة ؛ وبذلك تتاح للروح العسكرية الفرنسية
السيطرة على أوروبا ؛ وعندئذ يصبح مبدأ حق تقرير المصير الذى
دانت به الولايات المتحدة ، أضحوكة ، مع أن هذا المبدأ كان أحد المثل

العليا التي خاضت أمريكا غمار الحرب على أساسها ؛ مثلما جلت
مفاوضات الصلح الانتفاقات العلنية التي أمكن الوصول إليها أضحوكة أيضا .
ولأنه لمن خطل الرأي أن نفترض — كما يحدث في معظم
الأحيان — أن فشل عصبة الأمم يدل على عدم اهتمامنا بالسلام العالمى والشئون
الدولية . فصبة الأمم ، بارتباطها بماهدة الصلح مع ألمانيا ، قد باءت
بالفشل نتيجة لما بدا من تأييدها للروح العسكرية التي خضنا غمار
الحرب للقضاء عليها . ويمكن لإدراك ذلك أن نقرأ محاضر جلسات
مجلس الشيوخ الأمريكى . فحتى بعض كبار دعاة العزلة فى الولايات
المتحدة ، عارضوا فى نخلى الرئيس ويلسون عن المبادئ والمعتقدات
الأساسية التي بررنا بها اشتراكنا فى الحرب . بل إنه ليكفى أن
نستشهد بمثل واحد ، هو ما قاله « السناطور بوراه » الذى كان أحد
المعارضين^١ الأشداء الصارمين ، فقد كان فى معارضته أكثر صرامة
من « السناطور لودج » فرفض حتى مجرد مناقشة أى حل وسط ، كما
كان يعمل على إحباط عصبة الأمم ، لأنه — كما هى حال كثير من
المعارضين الآخرين — أراد النيل من الرئيس ويلسون أو التهوين
من الدور الذى قام به .

قال « السناطور بوراه » فى ٣ مارس عام ١٩٢٠ : « قبل انتهاء
الحرب ، أعلن الرئيس المبادئ التي يمكن أن يقوم السلام على أساسها

ولقد كانت هذه المبادئ أساساً لتسوية عادلة ... وذهب إلى أوروبا ليوافق أولئك الذين كان يعلم أنهم يعارضونه ، وليكافح ضد عادات العالم القديم وأحقاده . وكان يعتقد — على ما يبدو بوضوح — أنه سوف يقدر على صيغ الدبلوماسية الأوروبية بالصيغة الأمريكية وعلى أن يهب هذه الدبلوماسية ضميراً حياً وأن يجعلها في خدمة الديمقراطية ، ولكنه اضطر في أوروبا إلى الموافقة على آراء أوروبا وإلى الأخذ بالمقاييس الأوروبية والنظم الأوروبية في آخر الأمر ...

« وليس في الامكان إنكار ذلك ... فهذه المعاهدة ، ليست المعاهدة التي كان الرئيس يعززم تقديمها للعالم ، كما أنها لا تقوم على أساس المبادئ الانسانية التي يعتقها الرئيس الأمريكي ، وإنما تقوم على أساس الإبقاء على كل مبدأ شرير من مبادئ النظم السياسية الأوروبية ... وتكشف كل صفحة من صفحاتها وكل فقرة من فقراتها وكل مادة من موادها للظاهرة أو الخفية عن انتقام يفع فحيح الأفعى ويحرف زحفها ... إنها معاهدة تضع تحت أقدام القوة العاشمة الوحشية ملايين الأفراد المقهورين ... إنها معاهدة تنكر الحرية والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد ... هذه هي المعاهدة التي استماضت أوروبا بها عن المعاهدة التي وعدت بها أمريكا ... وانتظرها العالم أجمع » .

وعلى هذا، فإن فشل عصبة الأمم يرجع إلى أكثر من مجرد عناد الرئيس ويلسون أو عدم قدرته على كسب ثقة الشعب الأمريكي بعد عودته من أوروبا، كذلك لم تكن كراهية «السناتور لودج» الشخصية لويلسون أو محاولة الحزب الجمهوري التهوين من شأنه، هما السبب الأوحيد في عزوف الولايات المتحدة عن الاشتراك في منظمة دولية كثيراً ما نادى بها رجال بارزون من القادة السياسيين، وحاول إقامتها رئيس من رؤساء الجمهورية الأمريكية. ذلك أن أولئك الذين عارضوا في الانضمام إلى عصبة الأمم، هم أحرار أمريكا الذين بشروا بها.

فمثلاً، كانت مجلة «نيوريبيك» تؤيد الرئيس ويلسون منذ البداية، وكانت تُعتبرُ ناطقاً شبه رسمي بلسان حكومته، ودافعت بقوة عن عصبة الأمم، ولكنها، قبل أن ينتهي الجدل حول هذه المنظمة الدولية، انضمت إلى معارضي ويلسون، وطالبت باصم على إحباط عصبة الأمم والمعاهدة التي قامت على أساسها. وكانت هذه المجلة حينذاك في ذورة عظمتها، فآثرت الآراء التي كانت تنشرها على غقول رؤساء تحرير الصحف الأخرى وأعضاء الكونجرس الأمريكي.

ومن هنا، قد يكون من الضروري أن نفق على الأسباب التي من أجلها عارضت هذه المجلة سياسة الرئيس ويلسون.

قالت هذه المجلة في مقال لها يوم ٣٠ نوفمبر عام ١٩١٨ ، في الوقت الذي كانت تؤيد فيه عصبة الأمم ؛ قالت « إذا كانت أوروبا ستظل «دائمة» لا صطراع القوى - كما يقول السنانورريد - فإن رابطة الشعوب الأمريكية تجدد من الأسباب القوية الوجيهة ما يحتم عليها العودة إلى سياستها السابقة القائمة على أساس الحياد الأدبي والعزلة السياسية » . ومضت المجلة تقول إن المسألة الأساسية ، هي أن قيام عصبة الأمم يجب أن « يحول دون تقطيع أوصال أوروبا نتيجة للأطماع المتعارضة والحزازات التي لا يمكن التوفيق بينها » . ثم قالت المجلة إنه إذا صارت عصبة الأمم مجرد اتحاد من الدول الظافرة ، القصد منه الضغط على الشعوب المقهورة ، فإن هذا الوضع يضر بالولايات المتحدة « لأننا نكون بذلك قد حططنا بروسيا - ألمانيا - لنقيم على أطلالها النزعة البروسية » .

وفي ٨ مارس ١٩١٩ ، طالبت المجلة بتعديل ميثاق عصبة الأمم لأن هذا الميثاق كان ينطوي على خطر داهم هو حملنا على الإيمان بمبدأ قيام الحرية على أساس الحزازات ، وهو مبدأ حصد أرواح كثيرين من الشعوب الأوروبية . وقالت المجلة إن أولئك الذين يعارضون ميثاق عصبة الأمم ، يحدون ما يبررون به معارضتهم التي تتمثل في الخوف من أن يحد الشعب الأمريكي نفسه مرتبطا بنظام عتيق من النظم الأوروبية هو « المحالفات الأوروبية » . ثم قالت المجلة « إنه خطر حقيقي .. فهناك في أوروبا وأمريكا ، ساسة بارزون يعملون بلا انقطاع على جر الولايات

المتحدة إلى « المحالفات الأوروبية التقليدية ». وفي ٢٩ مارس انتهت هذه المجلة إلى نتيجة قاطعة هي أن المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم ، وهي المادة التي وصفها الرئيس ويلسون بأنها قلب الميثاق ، يجب أن تُلغى « لأن أمريكا لا تستطيع أن تشترك في إقامة نظام غير عادل » . وهكذا اتخذت هذه المجلة — قبل هزيمة عصبة الأمم بوقت طويل — موقفاً شبيهاً بالموقف الذي اتخذته معارضة الرئيس ويلسون وعلى رأسهم « السناتور بوراه » .

أما مجلة « نيشن » التي كانت ذات نفوذ قوى في أوساط الأحرار الأمريكيين ، فقد أيدت سياسة الرئيس ويلسون الداخلية والخارجية . وكانت — شأنها في ذلك شأن المجلة الأولى — تدافع عن قيام عصبة الأمم وتحقيق سلام عادل . وكانت تصف جهود الرئيس ويلسون بأنها « الساعة التي أُلقي فيها على عاتقه بحكم تطور الأحداث الدولية عبء تحقيق سلام عادل » ، ولكن ما أن بدأت الأنباء تترى من أوروبا على مر الوقت موضحة أن مثاليات الرئيس ويلسون لن تعيش في مؤتمر السلام ، حتى انقلبت هذه المجلة على الرئيس ويلسون وراحت تهاجمه بمنف وممرارة . وانتعش بها الأمر أخيراً إلى أن أصبحت خصماً عنيداً لا يقل عداوة للرئيس ويلسون عن منافسيه الجمهوريين . ووصفت المجلة الأنباء القائلة بأن ميثاق عصبة الأمم اعتبر جزءاً لا يتجزأ من معاهدة الصلح .. وصفته بأنه « محاولة

متممة لجر رجل مجلس الشيوخ الأمريكى ، و « أمر يتمشى مع مسلك مؤتمر باريس غير المرضي عنه . »

ومضت المجلة تقول « إن هذا الشيء الذى أسفر عن هذا كله ، هو تشكيل هادى متهور لمشروع يهدف إلى تمكين خمس دول ظافرة من السيطرة على العالم . . . إن حكومات الولايات المتحدة و بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان هى عصبة الأمم . . . إنها المجلس التنفيذي — فى التى تعين المديرين الصوريين وهى التى تقرر أخيرا مدى كفاءة المرشحين للمعضوية . . . وهى باختصار « أوبساركية » — أقلية مهيمنة — مطلقة غير مسئولة . »

وفى يوم ١٩ مارس ، قالت المجلة فى مقالها الافتتاحي « إن شروط الهدنة هى شروط المعاهدات السرية ، كما أن شروط معاهدات الصلح هى شروط المعاهدات السرية . »

وهكذا يتضح — بدون أن نرهق القارىء بمقتطفات أخرى — أن هزيمة عصبة الأمم ترجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى دهاء المقاومة السياسية لويلسون. فالسبب الرئيسى الذى أدى إلى رفض أمريكا الاشتراك فى هذه المنظمة الدولية التى خلقتها ، هو الاعتقاد بأن عصبة الأمم ومعاهدة الصلح أنكرتا — بدلاً من أن تؤكدتا — المثل العليا كالحرية والعدالة والاستقلال ومبدأ « الحكم النازرى » فى المجتمع الدولى .

ولقد أدى المجهود الذى بذله الرئيس ويلسون بنية انقاذ ما يمكن انقاذه من الحطام ، إلى كارثة سياسية وأدبية . فخيبة الأمل التى أصابت « الجليل الضائع » على أثر هذه الحملة الفاشلة ، جعلت من أمريكا دولة وحيدة منمزة بأكثر مما تحمله هاتان الكلمتان من مدلول دولى . ذلك أننا حينما خضنا غمار الحرب ، فعلنا ذلك « لكى نجعل العالم آمناً للديمقراطية » . ولقد كنا نريدها « حرباً ضد الحرب » ، ومن ثم عبرنا المحيطات بالملايين من رجالنا الأشداء ، لكى نقيم مبدأ « تقرير المصير » . ولكن عندما برهن الحلفاء على أنهم لا يختلفون عما قاله فيهم أشد أعدائهم ضراوة ، عدنا على أعقابنا وأدركنا لهم ظهورنا ولقد أدركنا لهم ظهورنا لأنهم خذلونا . فعصبة الأمم لم تكن إلا « قصاصة ورق » . أما الأشياء الحقيقية الجوهرية ، فقد تمثلت فى المعاهدات السرية ، ومناطق النفوذ والترتيبات الاقتصادية ، والتعويضات ، والدبلوماسية العتيقة التى لم نستطع أن نفهمها ، ولم نستطع أن نتساوم معها إننا لم نتخلَّ عن أوروبا ، ولكن أوروبا هى التى تخلت عنا .

وهكذا كشفت المناقشات الطويلة التى دارت بشأن عصبة الأمم . عن الإيمان « بالمبدأ الأساسى » الذى حرص الشعب الأمريكى على السير على هديه بإصرار لا يقل إدهاشاً عن روعته . ذلك أن مبدأ « الدولة التأزيرية » ظل معمولاً به فى كل ما فعلناه وكل ما لم نبلغه .

ففى خضم الصراع الذى دار بشأن عصبة الأمم — كما رأينا — قال المعارضون إن أوروبا عصيةٌ على العلاج ، وقائمة فى شكها الفاسد ، وعاجزة عن تلم الدرس الأمريكى الخاص بالمساواة ومناهضة الاستعمار ، ومن ثم تحتم علينا أن نقف بمنأى عن أوروبا .

وقال المؤيدون إن أوروبا قد انصلح حالها — ا ، وتأقلمت بالجو الأمريكى ، وإنها على استعداد — لو أننا اشتركنا فى عصبة الأمم — للأخذ بمبدأنا القائل « بالدولة التآزرية » ، وعندئذ قد تتحول أوروبا عن سياسة الضغط والقمع إلى سياسة خارجية قائمة على أساس الخير .

وكانت مناقشات «دعاة العزلة » و « دعاة الاشتراك » تدور على هذا المحور ذاته ... فذهب رجال الفريق الأول إلى أنه ليس فى الامكان إصلاح أوروبا ، بينما ذهب رجال الفريق الثانى إلى أنه يمكن إصلاح أوروبا ... لأنها أصبحت على استعداد لتعلم احترام المساواة السياسية بين الدول ووحدة الدولة المستقلة التى لا تتجزأ .

الفصل السادس

مبدأ الدولة التأزيرية

والحرب العالمية الثانية

ألقت الحرب العالمية الثانية ظلالها المعتمة أمامها وزادت من عمق شعور الشعب الأمريكي بخيبة الأمل في إمكان استمرار أوروبا في المحافظة على السلام أو تسامحها إزاء قيام الحرية بين الناس أو الاستقلال بين الشعوب . وأكد ظهور موسوليني وهتلر التنبؤات المباشرة التي تنبأ بها أنصار العزلة . إذ بدا كأن تدمير الحبشة ، ومذكرة « هور — لافال » ، ورفض فرض العقوبات الرادعة على إيطاليا ، وفشل عصبة الأمم في كبح جماح اليابان ، وإعادة تسليح ألمانيا ، واحتلال أراضي الراين ، وضم النمسا ... بدا هذا كله دليلاً على حكمة وبعد نظر الخصوم القدامى للتورط في الأحلاف الأوروبية . ومن ثم لقي خطاب الرئيس روزفلت الذي ألقاه في شيكاغو عام ١٩٣٧ آذاناً صمماً ، ولم يعبأ أحد بتحذيراته بأن « أسس الحضارة ذاتها مهددة بمخطر ماحق » ، على حين كان المعنى المستتر لقوله « على الذين يقعدون حريتهم ، ويعترفون بتساوي الحقوق بين الجيران أن يكونوا أحراراً وأن يعيشوا في سلام ، وأن يحترموا هذه

الحقوق - على هؤلاء أن يعملوا معاً ... كان قوله هذا سبباً في إثارة الخوف من أن تتورط الولايات المتحدة من جديد في حرب أوربية أخرى هدفها التدمير الذاتي . إلا أن الشيء الذي دفع الشعب الأمريكي إلى التمسك بإصراره على الابتعاد عن « المأزق الأوربي » ، كان تسليم فرنسا وانجلترا في ميونخ بمطالب ألمانيا . فقد كشف ذلك التسليم عن أنه لم تعد هناك مبادئ أخلاقية تستحق الدفاع عنها . وكان رد الفعل مريعاً في الولايات المتحدة ، لأن اتفاقية ميونخ كانت تفريطاً إرادياً في مبدأ وحدة الأراضي القومية ، وفي مبدأ المساواة السياسية ، اللذين خضنا غمار الحرب العالمية الأولى من أجلهما .

ولقد انعكس الشعور الأمريكي فيما نشرته الصحف يوم ٢٠ سبتمبر عام ١٩٣٨ عن موافقة فرنسا وانجلترا على مطلب هتلر الخاص بضم أراضي السوديت ، فهذا الذي قالته الصحف كان بمثابة إيماء بالسبيل الذي ينبغي أن تسلكه الولايات المتحدة إذا نشبت الحرب في أوروبا . فقد عزز الاستسلام لهتلر ، قوة الشعور بالعزلة في الولايات المتحدة ، وبدأ ذلك واضحاً مما كتبه أوسع الصحف انتشاراً في البلاد .

قالت صحيفة « نيويورك هيرالد تريبيون » بلهجة مرة : « إنهم ، بكل تواضع ، لم يضعوا تشيكوسلوفاكيا فوق المذبح لحسب ، وإنما أمروها بالانتحار هناك ... »

أما صحيفة « ايفننج ستار » التي تصدر بواشنطن ، فقد قالت بلهجة حاققة

ولكنها شبيهة بالتنبؤات : «... إن باريس تتحدث الآن بلمهجة موناكو .
لقد أصبح خط ماجينو جبلاً من الرمل » .

على حين رأت صحيفة « إنسكوويرر » بفلا دلفيا ، أن الاستسلام لهتلر « خذلان
مؤلم » ، بينما اعترفت صحيفة « بوسطن هيرالد » ، مثل الصحف الأخرى ،
بأن « التحذيرات التي تضمنها خطاب وداع واشنطن ستستخدم مظهر حقائق
الإنجيل ... وسيشتد ساعد أنصار العزلة » وقالت صحيفة « ريتشموند
تايمز ديسباتش » إن سنة ١٩٣٨ ستحدد بداية نهاية الإمبراطورية
البريطانية .

واضكس شعور الأمريكيين بالهزيمة في صحيفة « شانانوجا تايمز » التي
أشارت الى أن قرار ميونخ ، خان ذكرى الرجال الذين لقوا حتفهم في الحرب العالمية
الأولى . وشارك ملايين الأمريكيين الصحيفة في هذا الشعور . فقد اشتركنا
في الحرب العالمية الأولى ، دفاعاً عن مبادئ معينة فامتلأت المقابر الأوربية
بالآلاف من قتلتنا ، ولكن المبادئ التي ماتوا في سبيلها فرطت فيها الدول
التي عبرنا المحيط لانقاذها .. « إن النشيكين ليسوا الوحيدين الذين خدعوا .
فهنالك أيضاً ملايين الرجال الذين استشهدوا في الحرب العالمية الأولى وهم
مؤمنون بأنهم ينقذون الديمقراطية ... لقد خدعوا أيضاً » .

وقالت صحيفة « تايمز بيكابون » التي تصدر في نيو أورليانز إن اتفاقية
ميونخ مجردة من العدالة والأخلاق كما أنها لم تبت في شيء . وعندما تسرع

هتلر وبدأ الحرب العالمية الثانية ، تمحوت فرنسا وانجلترا إلى الولايات المتحدة في طلب المعونة ، وطلبنا منا أن نؤكد لهما أننا لن ندهمهما تهديهما . ولكن شبح التضحية بتشيكوسلوفاكيا اعترض سبيلهما وكتم استغاثتهما . إذ أن معظم الأمريكيين لم يروا في قرار ميونخ ظلماً فحسب ، وإنما شعروا بأنه كان انهياراً أخلاقياً وقراراً سياسياً بعيداً عن كل حكمة ، ومن ثم تنبأوا بعدم جدوى مثل هذا المسلك ؛ فقالت صحيفة « ستار » التي تصدر في « مينتا پوليس » إن « مثل هذه السياسة خليقة بأن تنتهي بكارثة أفدح ... » . ومن الواضح أن الأمريكيين تكلموا وشعروا كما لو كانوا قد خدعوا وخسروا حرباً . ويمكن مقارنة النفور الذي شعروا به نحو بريطانيا وفرنسا بما استولى عليهم من نفور من ألمانيا ، حينما غزت بلجيكا في الحرب العالمية الأولى . ولقد استلزم محو أثر الجرم الذي ارتكبته الدولتان في حق تشيكوسلوفاكيا ، غزو الدنمارك والنرويج وسقوط فرنسا ومعركة بريطانيا الباسلة التي أصبحت حينذاك برجاً وحيداً في زاوية حصن يواجه قوى الشر . ولا شك في أنه كان من السهل جداً أن ينضم الشعب الأمريكي إلى بريطانيا العظمى ، لو أنها وقفت بكل ثقلها في وجه هتلر عام ١٩٣٨ ، على أساس أنها لا تقبل أن نشترك في تدمير استقلال شعب صغير ، وعلى أساس أنها مصممة على مقاومة الشر المتزايد معها كان النضال مريئاً ... لو أنها فاعت ذلك لفهمنا مغزى عملها ووافقنا عليه وأيدناه في النهاية . أما أن نذهب إلى الحرب

فندافع عن حلفاء متهمين بأنهم خانوا المبدأ الأخلاقي الذي لا مبرر سواه ،
— في نظر الأمريكيين — للإقدام على تضحية وطنية كبرى ، فكان أمراً مختلفاً
تماماً . ومن ثم كان لابد أن يصبح احتمال انتصار ألمانيا كبيراً وشديد
الوضوح ، قبل أن يصبح في الإمكان دفع الشعب الأمريكي إلى تأييد
بريطانيا العظمى .

ففي عام ١٩٣٩ ، عندما رأى روزفلت بوضوح معنى التهديد النازي ،
وخطاب هتلر وموسوليني ليحصل منهما على الشروط التي يمكن إقرار
السلام بها ، استعمل اللغة التي تمبر عن التقليد الأمريكي القديم الذي
يجب أن أمن الدولة المستقلة . قال « إن ثلاث دول في أوروبا وواحدة في أفريقيا
شهدت إنتهاء كيانهما المستقل ... فهل أتنا على استمداد لاعطاء التأكيدات
بأن قواتكم المسلحة لن تهاجم أو تغزو أراضي أو ممتلكات الدول المستقلة
التالية : فنلندا ، أستونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، السويد ، النرويج ، الدنمارك ،
والأراضي المنخفضة (هولندا) ، بلجيكا ، بريطانيا العظمى ، إيرلندا ، فرنسا ،
البرتغال ، أسبانيا ، سويسرا ، لوكسمبرج ، بولندا ، الجزائر ، رومانيا ،
يوغسلافيا ، بلغاريا ، تركيا ، اليونان ، العراق ، الجزيرة العربية ، سوريا ،
فلسطين ، مصر ، إيران ؟ » ولقد أعدتُ نشر هذه القائمة كلها ، لأنها
تؤكد بعبارات محددة فكرة الدولة التآزرية ؛ فهي أساس هذه الفكرة
خضنا الحرب في النهاية .

ولقد أذيع هذا المبدأ مرة أخرى في عام ١٩٤٠، وكان هذه المرة موجهاً إلى روسيا عندما احتلت دول البلطيق. فقد قال «سومنز ويلز» للروس: «إن شعب الولايات المتحدة يعارض كل عمل من أعمال السلب والنهب... ويعارض كل شكل من أشكال تدخل إحدى الدول معها كانت قوتها في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى معها كانت ضعيفة. فإن هذه المبادئ هي التي يتكون منها الأساس الذي تستقر عليه العلاقات الحالية بين الإحدى والعشرين جمهورية في العالم الجديد. وستظل الولايات المتحدة تدافع عن هذه المبادئ. نظراً لاعتناع الشعب الأمريكي بأنه مالم تحكم هذه المبادئ العلاقات بين الشعوب، فلن يكون في الإمكان المحافظة على الحضارة المصرية».

وهكذا عُرِضَت مبادئ الدولة التآزرية على بقية العالم. وإن هذا المبدأ هو المثل الأعلى القديم الذي آمن به ويلسون حينما أراد أن يمد مبدأ مونرو إلى جميع الشعوب عن طريق عصبة الأمم. وكان ذلك المبدأ هو ذات المبدأ الذي ظهر عام ١٩٢١ في ميثاق الأطلنطي. وكانت نصوص ميثاق الأطلنطي — وهي تعهدات بالمحافظة على استقلال ومساواة الدول الصغيرة والدول الكبيرة سواء بسواء — هي نفسها التي أكتسبت الحرب العالمية الثانية نفس الطعم الذي اكتسبته الحرب العالمية الأولى.

وكان لإعادة ذكر هذه المثل الأمريكية العليا تأثير مباشر قليل في مجرى الحرب العالمية الثانية ؛ فبينما كان الرئيس روزفلت يؤكد بكلمات بسيطة مثيرة، إخلاص شعب الولايات المتحدة للفلسفة المسيحية عن الكرامة الإنسانية والعدالة بين الناس والشعوب ، كان الظلام يطبق على العالم . فقد دمرت جيوش هتلر بولندا ، واكتسحت فرنسا ، وغزت بلجيكا وهولندا ، واحتلت النرويج والدنمارك ، وقهرت اليونان ويوغسلافيا ، وعبرت البحر الأبيض المتوسط ، وهددت مصر وقناة السويس . وفي الشرق الأقصى استولت اليابان على الصين كلها تقريباً ، ومدت قبضتها إلى معظم الهند الصينية وأخذت تهدد شبه جزيرة الملايو ، وُخيل أنه ليس هناك ما يحول بينهم والوثوب على استراليا ونيوزيلندا ، وأصبح العالم كله مهدداً بألمانيا واليابان . وبقيت دولتان كبيرتان فقط لم يحرفهما تيار الحرب ، هما الولايات المتحدة وروسيا . وكانت روسيا قد وقّعت معاهدة صداقة مع ألمانيا وأخذت نصيبها من إعادة تقسيم بولندا .

وراحت بريطانيا تقاتل الفناء وحدها ، إلا أنه كان من المحقق أن تُصرّع في النهاية ما لم يخف الشعب الأمريكي لنجدتها . وأخذ الشعب الأمريكي يراقب معركة بريطانيا بإعجاب متزايد وفهم تام . وكانت أغلبية العظمى تعارض الاستبداد النازي والياباني ولا تؤمن باحتمال انتصار ألمانيا واليابان . ومع ذلك كان جزء كبير من الشعب الأمريكي يؤيد

للعزلة ، لأن تجارب الأمريكيين في الحرب العالمية الأولى زادت من نشاطهم فيما يتعلق بنزاهة الساسة الأوربيين وزادت من كراهيتهم لسياسات القوة . فهم (أى الأمريكيون) خاضوا غمار حرب في أوروبا من أجل المثل العليا التي يأخذها الشعب الأمريكى قضية مسلماً بها ، ولكنهم حُرِموا من غمار النصر ، واليوم ، وبينما جرحى الحرب الأولى مازالوا يشغلون آلاف الأسر في المستشفيات ، يحيمهم النداء مرة أخرى أن يعبروا المحيط من جديد ويقاتلوا القوى الشريرة التي هزموها قبل ذلك ... وهكذا طُلبَ إليهم مرة أخرى مثلما طُلبَ إليهم من قبل ، أن يتقدموا ويقدموا أرواحهم « لإنقاذ العالم للديمقراطية ! » . نعم ، لكن ماذا عن ميونغ ؟ وماذا عن تشيكوسلوفاكيا ، والحبشة ، وأيرلندا ، والهند ، وشعوب آسيا وإفريقيا الخاضعة لتلك الشعوب التي يتعين عليهم إنقاذها مرة أخرى ؟ . وأخيراً استطاع الرئيس روزفلت بعد عناء كبير أن يقنع الكونجرس بتعديل قانون الحظر على تصدير الأسلحة ، بحيث يُسمح لبريطانيا العظمى بشراء السلاح والطعام من الولايات المتحدة . إلا أنه كان من الواضح أن هذا إجراء غير كاف ، فإذا كان لابد لبريطانيا من أن تتشبث بموقفها على حافة الهاوية ، فقد كان علينا أن نصبح « رسالة الديمقراطية » .

وانتهت مناقشة الكونجرس لما كان يتعين علينا أن نفعله لوقف الخطر الجماعى للترديد . انتهت بإصدار قانون الإعارة والتأجير في فبراير ١٩٤١ .

وتبين أن هذه المناقشة كانت تكراراً للمناقشات السابقة حول عصبة الأمم ، وكان يبدو أنه ليس هناك من شيء يمكن أن يُضاف إلى ما قيل وقتذاك . فإن الذين زكوا رغبة الرئيس روزفلت في مساعدة إنجلترا لتحمي وتهزم مطامع ألمانيا الشريرة ، ردّدوا ما سبق أن قاله أسلافهم دفاعاً عن الديمقراطية والحفاظة على مبدأ الدولة المستقلة ؛ ومضوا يقولون المرة تلو المرة إن حياة الديمقراطية واحترام وحدة الأراضي القومية في بقية أنحاء العالم كانا دائماً موضع اهتمام الولايات المتحدة الشديد ، وإننا إذا أردنا أن نحظى يوماً بالسلام ، يجب ألا نسمح باختفاء الديمقراطية واحترام سيادة الدول الصغيرة من على وجه البسيطة ، وإن انتصار المحور سيعرض كيان الولايات المتحدة للخطر ، ذلك أننا لا نستطيع أن نجد لنا أصدقاء أو حلفاء إلا بين الديمقراطيات التي ينبغي أن نحافظ عليها وأن نعمل على بقاء ذلك النوع من العالم الذي نستطيع أن نعيش فيه ، ونحن نأمل في السلام .

أما خصوم هذه الفكرة ، وهم أنصار العزلة ، فقالوا كما قال أسلافهم من قبل ، إن أوروبا فُرضت عليها الحروب المستمرة ، وإنها لم ولن تحترم استقلال الشعوب الضعيفة ، وإن كل دولة من دولها مدفوعة بنفس الطمع البغيض للسيطرة على الدول الأخرى ، وإن إنجلترا التي يجب علينا أن ندافع عنها الآن لها سجل سيء ، إن لم يكن أسوأ من أعدائها ، في ميدان الاستعمار ، وإنه لا جدوى من التضحية بالأرواح الأمريكية للدفاع عن الديمقراطية

والحرية والاستقلال ، فإن أوروبا كانت وستظل غير قابلة للإصلاح . وهكذا ظهر من جديد مَنْ يحبذون إحداث تغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية وَمَنْ يعارضون هذا التغيير ، وراحوا يتحاجون متذرعين بنفس الأسباب التي تذرع بها أسلافهم من قبل .

ولاشك في أن المناقشات التي دارت آنذاك تفصح عن نفسها ، ولكننا لا نستطيع أن نستعرضها كلها لأنها لن تضيف شيئاً جديداً ، ويكفى أن نقول إن اقتباسين فقط يكفيان لتصوير الهدف من هذا الكتاب . فنحن نردد دائماً الأفكار ذاتها كلما استدعت الضرورة معالجة الموضوعات الدولية . هذان الاقتباسان هما ما قاله «السناتور توماس» و«السناتور لافوليت» .

قال السناتور توماس — من يوتا — إن هذا الاقتراح يتفق مع سياستنا الخارجية التقليدية المستمدة من وثيقة إعلان الاستقلال .

« إن المبدأ الجوهري في القانون الدولي — وهو المبدأ الذي لا يمكن أن يقوم قانون دولي بغيره — يقول إنه بصرف النظر عن حجم الدولة ، وبصرف النظر عن قوتها ، يجب الاعتراف بها كوحدة على أساس المساواة مع كل دولة أخرى » .

أما «لافوليت» — من «ويسكونسين» — فقد أصر على ما يأتي بشأن إنجلترا :
قال : « عندما كانت مصالح بريطانيا في آسيا تفرض عليها السماح

اليابان بالاستيلاء على منشوريا ، فعلت ذلك . وعندما اقتضت مصالحها في إفريقيا السماح لموسوليني بالاستيلاء على الحبشة ، فعلت ذلك . وعندما اقتضت مصالحها في أوروبا السماح لهتلر بالاستيلاء على النمسا وتشيكوسلوفاكيا فعلت ذلك » .

ومن الواضح أن الذين طالبوا بمساعدة إنجلترا ، إنما فعلوا ذلك لأنهم كانوا متنافسين على إلحاق الهزيمة بالطغيان ، والحفاظ على مبدأ الحرية وحق الشعوب الصغيرة في أن تحيا مستقلة ؛ وكانوا يؤمنون أيضاً بأن إنقاذ الدول الديمقراطية يخدم مصالح الولايات المتحدة أجل الخدمات .

ومن الواضح أيضاً أن كثيرين ممن عارضوا قانون الإعارة والتأجير إنما فعلوا ذلك لأنهم كانوا يكرهون الاستثمار والطفيان ، ولم يستطيعوا أن يروا مبرراً لبقاء إنجلترا في الهند ، كما أن تاريخ علاقات إنجلترا بأيرلندا ومصر كان يدل بوضوح على أن بريطانيا تناهض الحرية والاستقلال . وقالوا إن تسليم إنجلترا دولاً مستقلة لليابان وإيطاليا وألمانيا ، دليل على عدم اكتراث إنجلترا بالمثل العليا للحرية ، وأضافوا أن رفض إنجلترا إبرام معاهدة الصلح السابقة على أساس نقط ويلسون الأربع عشرة ، كان خيانة يمكن أن تتكرر لو أننا تورطنا في الحرب العالمية الثانية . كما قالوا إن أوروبا لا يمكن أن يستقيم لها حال أو تصلح ، وإن أمريكا لا تستطيع أن تغير العادات الأوروبية السياسية وإنها ستجازف حتماً بأمنها وديمقراطيتها إذا تدخلت في الحرب الأوروبية .

قيل هذا كله على لسان رجال كثير ما أعربوا عن كراهيتهم للطفانيان والحرب والاضطهاد . ولئن كان من المشكوك فيه أنهم كانوا على دراية بقيمة القوى السياسية التي تحرك العالم ، فإنه من الواضح أن أولئك الذين كانوا يحبذون قانون الإعارة والتأجير وأولئك الذين كانوا يمارضونه ، إنما كانوا يستندون إلى نفس المبدأ — المثل الأعلى للحرية والمساواة بين دول متآزرة .

ولكن حادث « بيرل هاربور » ما لبث أن وضع نهاية مؤقتة للجدل بين أنصار العزلة وأنصار التدخل ، وما لبثت العلاقات التي أحدثت فُرْقَةً عميقة بين الشعب الأمريكي أن تحوالت إلى جهد مشترك لهزيمة القوات الاستبدادية التي كانت تهدد بغزو العالم .

فعمداً أُثير هدف أمريكا من الحرب ، كرر الرئيس روزفلت وزملاؤه ما سبق أن قيل مئات المرات ، وذلك أن الحرب يجب ألا يكون هدفها التوحيد هو هزيمة العدو فقط ، وإنما يجب أن ينتج عنها عالم قوامه الحرية والعدالة ، عالم تستطيع أية دولة صغيرة أن تعيش فيه بسلام وكرامة إلى جانب جاراتها الكبيرة ، كما ينبغي أن يزول الخوف من الاعتداء من العالم ، وأن تُقام هيئة دولية قادرة على صيانة السلام لضمان سيادة المدللة والحرية بين الشعوب .

وتلك هي المثل العليا التي ذُكرت في تصريح موسكو وفي التصريحات التي صدرت عقب مؤتمر طهران ، وهي مجسدة أيضاً في المبدأ الرئيسي

للأمم المتحدة ، هذا المبدأ الذى يقول : « تقوم المنظمة على مبدأ المساواة المطلقة بين جميع أعضائها » .

ولقد أعاد الرئيس ترومان ذكر هذه المبادئ عندما ألخص أسس السياسة الأمريكية الخارجية فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٢٧ أكتوبر عام ١٩٤٧ عندما قال : « سوف نرفض الاعتراف بأية حكومة تفرضها أية دولة أجنبية بالقوة على أى شعب » . كما ذكرت أيضاً فى « مبدأ ترومان » عندما صرح بأن « من الأهداف الرئيسية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية خلق الأحوال التى نستطيع فيها نحن والدول الأخرى أن نتفق على طريقة للتعايش خالية من الإكراه » . كذلك تجسدت هذه المبادئ ذاتها فى معاهدة شمال الأطلسى ، وفى برامج مساعدات الأمن المتبادل ، وفى مقترحات الرئيس أيزنهاور الخاصة بإدانة روسيا لخرقها اتفاقات « يالتا » و « بوتسدام » . ذلك أن « المبدأ الأساسى » — مبدأ « الدولة التآزرية » وهو المبدأ الذى بدأ به تاريخنا كاتحاد فيدرالى — ظل فلسفة مستمرة لعلاقاتنا الدولية حتى الآن .

والحق أن الخصائص الأمريكية تجلت فى رد الفعل الذى بدا من الأمريكيين إزاء الانحرافات التى طرأت على موقفنا الرئيسى من بعض قرارات مؤتمر يالتا ، فعندما أعلن البيت الأبيض فى ٢٩ مارس ١٩٤٥ أن الولايات المتحدة وافقت على طلب روسيا بأن يكون لها ثلاثة أصوات

في الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقابل أن يكون للولايات المتحدة ثلاثة أصوات أيضاً... عندما أذيع ذلك ، قاومه الشعب الأمريكي مقاومة شديدة أدت إلى إلغاء الاتفاق في ٣ أبريل ... وهكذا طرأ تحول سياسي كبير في خمسة أيام . وبدل هذا التغيير في قرار سياسي أساسي على مدى قوة المعارضة لمشروع كان يُعتبر خرقاً لمبدأ المساواة ؛ هذا المبدأ تستقر عليه أمتنا ، والذي بُنى عليه نظام « التضامن بين الدول الأمريكية » . كذلك تعرض منح الدول الكبرى حق الاعتراض (الفيتو) للنقد المستمر منذ البداية ، مما حمل وزير الخارجية - ستيفنوس - على الدفاع عنه رسمياً ، ولكن هذا الحق لم يلبث أن فقد كثيراً من قوته عندما أوجحت الولايات المتحدة بإحالة الموضوعات الحيوية التي يمكن أن يعرقلها استعمال روسيا لحق الفيتو ، إلى الجمعية العامة . ولا شك في أن إحالة حق إصدار القرارات من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ، كان جهداً مبذولاً لكفالة حق الدول الصغرى المستقلة - مثل كوريا - في الحرية والحكم الذاتي ، كما أنه بلغ دليل على حكمة التقليد الأمريكي التاريخي الخاص بالدولة التآزيرية .

هذا إلى أن النقد الذي يُوجه إلى حق الفيتو يُوجه أيضاً إلى القاعدة التي تنص على أن تكون الدول العظمى أعضاء دائمين في مجلس الأمن . إذ يبدو لكثير من الأمريكيين أن هذا الوضع غير حكيم . ولا يقل شأنًا - في بعده عن الحكمة - عن الاقتراح الذي قُدم ورفض أثناء وضع الدستور الأمريكي ؛ هذا الاقتراح الذي كان ينادى بأن تُعتبر

نيويورك وبنسلفانيا وماساشونس وفرجينيا ، هي الولايات الكبيرة ، ومن ثم يجب أن تتمتع بالسلطات ومسئوليات خاصة .

وهو اقتراح قُدِّم فعلاً أثناء مناقشة الدستور ورُفِض

فعندما اعترضت دول أمريكا اللاتينية في سان فرانسيسكو على حق الفيتو ، وعلى تمييز الدول العظمى ، وزيادة عدد أصوات روسيا ، كانت في الواقع تردد أثناء مناقشة دستور الأمم المتحدة ، نفس العبارات التي رُددت أثناء تشكيل الاتحاد الفيدرالي الأمريكي عن دور الولايات الصغرى . ويمكن التنبؤ بأنه إذا كُتِبَ للأمم المتحدة أن تعيش ، فإنها لن تلبث مع مرور الزمن - وربما على مراحل - أن تتبنى مقومات قيام الوحدة التآزرية بين الأعضاء بأعظم معانيها . إذ أن هناك شيئاً واحداً واضحاً هو أن الاتحاد الأمريكي الفيدرالي ، ونظام التضامن بين الدول الأمريكية ازدادا قوة على مرّ الأعوام ، لأن مبدأ المساواة ، أزال العقبة الأساسية الوحيدة في طريق التعاون الدولي فأُتيحت بذلك لكل دولة فرصة متساوية للاشتراك في أي قرار يؤثر في جميع الدول الأعضاء .

إن مبدأ الدولة « غير القابلة للتعطيل » شرط أساسي للاتحاد « غير المتقابل للتعطيل » . ولقد اتبع الأمريكيون هذا المثل الأعلى منذ البداية ، ولن يستطيعوا أن يتبعوا مبدأً غيره . فهذا هو معنى العالم بالنسبة لهم . ولا شك في أن الهجوم العنيف الذي شُنَّ على اتفاق يالطا الذي مُنحت روسيا بموجب حقوقاً خاصة في الصين ، مثل حسن الموقف الأمريكي . أما هذا الهجوم

فيقوم سرغم الأسباب التي كانت تبررها مطالب الاشتباك في حرب عظمى - على أساس أن هذا القرار أتخذ دون علم الصين أو موافقتها ؛ ذلك أن الأمر يكتين لم يستطعوا أن يجدوا أى مبرر لموافقتنا على التنازل عن أجزاء من أرض شعب آخر بغير موافقته على ذلك سلفاً . إذ أن الأمريكتين يعتقدون أن مبدأ المساواة الذي يهيء فرصة متساوية للاشتراك في كل قرار يؤثر على جميع الأعضاء ، يزيل أهم عقبة في سبيل التعاون الدولي ، وليس هناك من سبيل آخر أو بديل من القوة التي تجي نتيجةً للاتحاد . ولكن الاتحاد الحقيقي يتوقف على الالتصاق الإرادى . وهو أمر لا يمكن أن يحدث إلا بين الذين يملكون كرامة متساوية .

ولعله من الخير للعالم ، ومن الخير لأنفسنا أن نلتزم الوضوح في تحديد الأهمية القصوى لهذا التقليد الآن . فالأمريكيون يريدون أن يسود السلام بينهم وبين روسيا ، ولكنهم لا يقبلون شراء هذا السلام على حساب الدول الأخرى ، لأن التقاليد الأمريكية لا تسمح بإبرام أى اتفاق يقسم العالم إلى مجالات نفوذ ، كما أنها لا تسمح بالتضحية لروسيا بأية دولة ، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة ، سعياً إلى تهدئة الحرب الباردة أو تجنباً لنشوب حرب ساخنة . ذلك أن السلام الوحيد الذى تقبله أمريكا هو السلام الذى يقوم على الأمن الجماعى - أى على أساس مبدأ العضوية التآزرية لجميع الدول الأعضاء في الأسرة الدولية . ولا شك أنه في الإمكان تجنب كثير من سوء التفاهم ، إذا بدأ أصدقاؤنا تفكيرهم فينا بهذه الحقيقة البسيطة .

وهكذا نظم الرأي الأخلاقي عن المساواة السياسية ما تبذله الولايات المتحدة من نشاط هائل ، كما كُيف هذا النشاط طبقاً للنيل الأعلى الخاص بالأمن الجماعي القائم على أساس اتحاد فيدرالى من ولايات متآزرة ؛ وتلك هى وجوه الاختلاف بيننا وبين روسيا ، فنحن لا نخاصمها بسبب المصالح الاقتصادية ، أو المذاهب السياسية ، أو سياستها الداخلية ، وإن كنا لانحبها . فنحن لا نستطيع قبول إنكار روسيا لصفة التآزرة بين الدول الأخرى . كما أننا لا نؤمن بفكرة « الخمسة الكبار » ، أو « الثلاثة الكبار » ، أو « الاثنين الكبار » . ويوم يتعلم الاتحاد السوفيتى — إذا استطاع أن يتعلم — كيف يعامل جيرانه على أساس المساواة معه ، فسيتحده العالم ثانية ، ويتبخر الستار الحديدى من تلقاء ذاته . إننا لانخاصم روسيا من أجل ذاتها ، وإنما نخاصمها بسبب استهانتها بسيادة واستقلال الدول الأخرى .

الفصل السابع

مبدأ « الدولة التأزيرية »

إن الغرض من استعراض فلسفة العلاقات الخارجية التي شُرحت في الفصول السابقة ، هو تصوير مدى أثر مجموعة خاصة من التجارب ، لأمدرح المثالية الأمريكية . إذ لا شك في أن المجتمع الدولي الذي ينشأ على أساس الولايات المتآزرة يتصرف بالضرورة تصرفاً مغايراً لتصرف مجتمع ينشأ على أساس فكرة السلطة المركزية ، فالمجتمع الأول يجعل من التعاون وسيلة سياسته وغايتها ، إذ الواقع أنه لا يستطيع أن يتبنى أية أهداف أخرى ، ولذا فإن وسائله هي التي تحدّد غاياته وأهدافه ، سواء أكانت دولية أو داخلية ، وهي لا يمكن أن تكون غير التعاون لحل المصاعب المشتركة ، كما أن وسائله لا يمكن أن تكون شيئاً غير التعاون أيضاً . إن هذا المجتمع يتقبل مبدأ « عش ودع غيرك يعيش » قضيةً مسلماً بها ، لأن حياته تتولد من استمرار عملية المحافظة على كيانه في عالم أسوده احتكاكات لا تنسم بالعنف .

ذلك أن الاحتكاك والاختلاف أمران مفروغ منهما . ولهذا يعترف الجميع بأنهما ظاهرة دائمة ، ولا يحاولون بذل أى جهد لإيجاد حل مطلق لها .

فلقد أعيد تعريف معنى السلام بلا فطنة ، حتى أصبح يعنى ، لا إختفاء المصاعب الخطيرة أو إختفاء الإختلاف بين المصالح ، وإنما يعنى التشاحن اليومى على المسائل الجارية بغية الوصول إلى حلٍ وسط يمكن تنفيذه . ذلك أن المجتمع الدولى الذى يتألف من أعضاء « متساوين » وهبوا موارد غير متساوية يتطلب نبذ المعنى التقليدى لكلمتى « المشاكل » و « الحلول » . ذلك أن فكرتى « الحلول » و « المشاكل » التى يتعين إيجاد « حلول » دائمة لها ، فكرتان خداعتان . فليست هناك فى الواقع « مشكلات » ولا « حلول » فى تركيب المجتمع السياسى أو العلاقات الدولية . بل إنه لا توجد فى الواقع « علوم اجتماعية » يمكن أن تستمد منها هذه الغايات النهائية . وبداية الحكمة فى مثل هذه الأمور هى الاعتراف بأن الإنسان يعيش فى عالم متناقض وغير كامل .

إن العالم غير خاضع تماماً لسيطرة الإنسان — فالحياة جميعها ، والمجتمع كله ، وجميع العلاقات الدولية ، عبارة عن سلسلة متغيرة قابلة للنمو من القوى التى لا يمكن أن يُفرضَ عليها شكلٌ ثابتٌ بأية وسيلة . وخير ما يستطيع الإنسان أن يصل إليه هو العثور على وسيلة يمكن أن تؤدى إلى حل وسط يمكن تنفيذه بطريقة من شأنها أن يحدث التغيير بلا عنف . إن الاحتكاك مستمر ، وستظهر الخلافات القديمة والحديثة باستمرار ، ولن نستطيع أية صيغة يبتكرها « العلماء » والساسة ورجال الحكم أن تؤدى إلى

تجسيد اللحظة العابرة، أو أن تعطل بصفة دائمة ذلك السيل المستمر من التغيرات للتعاضد التي تقع دائماً في العالم ، وهو سيل لا بد أن يستمر ما بقي الإنسان على سطح الأرض . ذلك أن هذه العمليات المتناقضة هي الحياة نفسها ، فإذا توقفت عن الحدوث ، فلا بد للحياة - شخصية كانت أو اجتماعية أو دولية - من أن تتوقف . ومن هنا ، فإن الشيء الذي يمكن بلوغه هو الملاءمة المستمرة بين الدوافع المتناقضة ، لا الوصول إلى « حل » دائم .

ولابد من توفر قدر جوهري من التوازن بين قوى الطبيعة حتى تستمر الحياة ، ولسكن التوازن لا يمكن أن يكون تاماً ؛ إذ أنه يتغير باستمرار ، ولذا فإن أحسن وصف للعالم المستقر هو « أنه عالم غير مستقر نسبياً » . وقياساً على ذلك ، فإنه ليست هناك حلول ولا مشكلات بداخل أمة أو بين مجموعة من الأمم ، إلا أن الحلول الوسط يمكن فقط أن تتم بين ذاتيات موجودة ومعترف بها ، ولا يكفي أن توجد هذه الذاتيات ، وإنما يجب أيضاً الاعتراف بوجودها ، سواء أكانت رجالاً أو نظماً أو جمعيات أو اتحادات أو شعوباً . إذ أن الاعتراف بوجودها يتضمن اعترافاً بأنه يتعين على جميع الكائنات الأخرى الماثلة أن تدرك أنها لا تستطيع أن تعيش إلا بالمشاركة معاً ، كما أنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة تامة . ذلك إن حالة المشاركة هي حالة الاستمتاع بفرص متساوية للبقاء ، وهي بدورها تستلزم الأخذ بفكرة الكرامة المتساوية للذاتيات الموجودة التي تعتمد على بعضها البعض اعتماداً متبادلاً .

هذا هو معنى « الدولة التأزرية » في العلاقات الدولية . إنها تعنى الكرامة المتساوية . غير أنها لا تمت بصلة إلى الثراء أو القوة أو الحجم أو السكان أو الثقافة . ولكنها تتصل كل الصلة بالاعتراف بأن التراضى (الحل الوسط) وسيلة مستمرة للاحتكاك غير المتسم بالعنف (السلام) . كما أنها متصلة كل الصلة بالاعتراف بالإحساس الفريد بـ « الشخصية التاريخية » التى تشعر بها كل دولة باعتبارها الأساس الوحيد للعلاقات الودية . ذلك أن السبيل الوحيد لامتناع التنفريات من ناحية القوة والثروة دون عنف لا مبرر له ، هو أن تستمر الدول جميعاً فى التمتع بالكرامة على قدم المساواة . تلك هى خلاصة الفيدرالية فى العلاقات الدولية . فالعلاقات القائمة على أساس « الدولة التأزرية » تجمل فى الإمكان قبول النمو المحتوم لبعض الدول والاضمحلال المحتوم أيضاً لبعض الآخر ، دون حرب وبغير إراقة « ماء الوجه » لأن التغيرات قد تحدث تدريجياً وتمتص بعملية تنظيم آلية تجرى بين جميع الأعضاء الذين تربطهم رابطة المساواة وتتجسد هذه الخاصيات فى الفيدرالية ، وقد كشفت عن نفسها بعدة طرق فى تاريخ الولايات المتحدة .

وهكذا فإن الصفة الجوهرية للنظام الأمريكى مستمدة من علاقة فيدرالية بين ولايات متآزرة ، ولهذا فإن ما نترقبه من العالم وما نطالبه به يتكيف بهذه الحقيقة ، إلا أن ذلك لا يعنى أننا لم نرتكب ، فى علاقاتنا

بالعالم الخارجى ، أخطاء جسيمة ؛ كما لا يعنى أننا لنسكرمعتقداتنا فى مناسبات كثيرة . فإن ثنى « ذيل الأسد البريطانى » التقليدى إن هو إلا مثل واحد من أمثلة السلوك غير المنسم بتحمل المسئولية فى العلاقات الدولية . فهناك تدخل « تيودور روزفلت » فى الوساطة فى النزاع حول حدود الاسكا ؛ وهناك قوله « لقد أخذت قناة بناما » ؛ وهناك تدخل « ويلسون » فى هايتى وسان دومينجو ؛ وهناك « تعديل بلات » ؛ وهناك الاجراء التعسفى الذى اتخذته مجلس الشيوخ إزاء هجرة اليابانيين ؛ وهناك النزاع الذى استمر قرنا مع المكسيك ؛ وهناك هبوط البحارة الأمريكيين على سواحل أمريكا الوسطى مرات لا تحصى ولا تعد ؛ وهناك عدم المبالاة بشعور الدول الأجنبية وهو أمر كثير ما كشفت عنه مناقشات الكونغرس ؛ وهناك ما نعهد إليه من تبشير أخلاقى مستمر ؛ وهناك إخضاع سياستنا الخارجية للسياسة الداخلية ؛ وهناك تأييدنا لكبار رجال الأعمال والأمريكيين الذين يستثمرون أموالهم فى الدول الأجنبية دون بذل الاهتمام الكافى بمدى شرعية مطالبهم ؛ وهناك نقص حساسيتنا بالنسبة للثقافة والقيم الأجنبية ؛ وهناك تأييدنا الواعى للمرتد للاستعمار منذ الحرب الثانية ... كل هذه المثالب جزء من قصة قصورنا عن التمسك بالتزاماتنا .

إلا أن هذا التحول عن مثلنا العليا المعترف بها ليس سوى تيارات جانبية على حافة المجرى المريض لسياستنا الخارجية . أما التدفق الرئيسى

لعلاقتنا مع بقية العالم فإنه قد استجاب ، فيما يشبه الثبات ، للتقليد الأساسي المتمثل في الدولة التآزرية . وفيما عدا الفترة القصيرة التذكارية التي شهدت ما نطلق عليه اسم « عهد مكتب فريدمان الانشاءات » ، فإننا لم ننحرف وقتاً طويلاً عن فكرة الكرامة المتساوية للولاية بداخل نظامنا الفيدرالى ، ولذلك فإننا لم نسمح لأنفسنا بأن نعامل جهاراً الدول الأخرى كما لو كنا دولة مركزية تهتم أساساً بالأمن الذى يقوم على القوة العسكرية والمخالفات العسكرية . فإننا كنا أبداً ننشد أمننا إتما عن طريق العزلة وإتما عن طريق التعاون مع الشعوب الأخرى ذات الكرامة المتساوية .

ذلك أن فكرة كرامة الدولة المتساوية ، فكرة أساسية في تفكيرنا عن العالم . لكن ما الذى نعنيه بكرامة الدولة المتساوية ؟ هذا سؤال دقيق ، لأنه يحدد صفة نظامنا الفيدرالى . وأكثر من ذلك ، أن هذه الفكرة عن تساوى الكرامة بالنسبة للدولة المتعاونة ، لا تمثل مجرد أساس نظامنا الفيدرالى فحسب ، وإنما تكن فيها أيضاً جذور نظام ولاياتنا الأمريكية . وما هو أكثر من ذلك ، أنها فكرة ماثلة متأثرة بالتجارب الأمريكية ، قُدر لها أن تحكم كومنولث الشعوب (الأسرة الفيدرالية) . بل إن هذا التعريف الأساسى نفسه للكرامة المتساوية بين الأعضاء المرتبطين ببعضهم البعض ، هو الذى شكل الانتماء

السويسرى الناجح منذ أمد طويل . ومن ثم ، فإننا نعالج مبدأ عاماً للتنظيم يُعتبرُ النظام الأمريكى الفيدرالى نوعاً منه — وهذا النوع من التنظيم الدولى يتخذ ، فى العالم ، موقف المعارض للفكرة البديلة الخاصة بتوازن القوى بين الدول ، ولما ذهب سياسة القوة التى ابتدعتها مدارس « السياسة الواقعية » التى يُعتبر الأستاذ « هانز ج. مورجانشو » و « مستر جورج . ف. كينان » أشهر مَنْ روجوا لها فى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر .

ولقد نوقشت طبيعة النظام الأمريكى المستند إلى علاقات قائمة بين الولايات على أساس الكرامة المتساوية ، لأول مرة ، فى مؤتمر القارة والمؤتمر الدستورى — كما رأينا فى الفصل الثانى من هذا الكتاب . بل لقد تأيدت الفكرة بشكل أهم ، فى المناقشة الكبيرة المعروفة فى تاريخنا باسم « ترضية ميسورى » — وكان الموضوع الذى بُحِثَ هو : هل يستطيع كونجرس الولايات المتحدة أن يقرر حداً دائماً لولاية جديدة ، من شأنه أن يقلل من سيادتها إلى درجة تصبح معها ولاية أقل سلطة وكرامة من الولايات التى كان الاتحاد يتكون منها ؟ . وكان الموضوع العاجل هو موضوع الرق ؛ أما الموضوع الأكبر ، فكان موضوع سلطات الكونجرس الدستورية وحقوقه فى إنشاء ولايات — بداخل الاتحاد الفيدرالى — تتمتع بحقوق أقل ، ومن ثم تكون أقل كرامة من الولايات الأخرى الأعضاء فى نفس الاتحاد . وعلى أساس هذا الافتراض ، نوقشت

المسألة كلها ، ونجح أنصار فكرة المساواة في السيادة بين الولايات في الاتحاد الفيدرالى ، في كسب المعركة بعد أن أيدهم نواب وشيوخ من الشمال أدركوا ما ستؤدى إليه المناقشة من أسس دستورية ؛ إذ كان محور المناقشة هو : هل يجب أن يتحول الاتحاد الفيدرالى المشكل في نطاق الدستور ، إلى حكومة أخرى مختلفة ، بحيث يمكن ، بقانون يصدره الكونجرس إقامة أنواع مختلفة من الولايات بداخل النظام الفيدرالى ؟ وعند بحث الموضوع ، أدلى عدد من أعضاء الكونجرس الذين يحاربون الرق ، بأصواتهم إلى جانب الأعضاء الذين يجذبونه ، في صالح الاقتراح القائل بأن الكونجرس لا يملك إلا أن يسمح بأن تنضم للإتحاد الولايات التى تتساوى في المركز مع تلك الموجودة فعلا في الاتحاد ؛ وإلا كان معنى ذلك أن الكونجرس يملك القدرة على أن « يجعل من رابطة الشعوب الجديدة » مجرد أقاليم » ، كما قال « جون برجيس » .

ولقد دارت مناقشات ناجحة تقول إن الكونجرس لا يستطيع أن يغير صفة الاتحاد « ببيع التراخيص للأقاليم لتحصل على مركز متساوٍ في رابطة الشعوب » ، ويحصل في الوقت ذاته على سلطة تتيح له أن يفرض على الولايات الجديدة سلطاناً لم يكن يتمتع به بالنسبة للأعضاء القدماء في الاتحاد .

ولقد استطاع « السناطور وليام بنكنى » — من ماريلاند — أن يعبر

عن موضوع المركز المتآزر لكل ولاية من الولايات بقوة وفصاحة حينما قال :
« ما هو هذا الاتحاد ؟ إنه اتحاد من ولايات متساوية السيادة ، قادرة
على إثبات كل ما لم يحرمه الدستور أو يحرمه الكونجرس .. إنه اتحاد
متساوٍ بين أطراف ذات سيادة متساوية . ولقد كانت هذه الولايات ذات
سيادة ومستقلة عن الاتحاد . وكان الهدف من الاتحاد هو الحماية المشتركة
لممارسة هذه السيادة الموجودة فعلاً ، ورأت هذه الولايات التخلي عن جزء
من تلك السيادة لتأمين بقاء الجزء الباقي ، فإذا تخلت عن هذا الجزء
نتيجةً للتماسك المشترك ، فإنها لا تصبح ذات سيادة . إن الاتحاد يهيء
تلك الوسيلة للحصول على « صافي التركة » . ومن هذا الاتحاد ستأتى ولاية
جديدة . فإذا قبلت هذه الولاية الجديدة ذلك ، فإنها ستوضع على قدم
المساواة مع الولايات الأصلية ، وهى لا شك تقبل ذلك لنفس الغرض ،
ألا وهو حماية سيادتها التى لم تفرط فيها . فإذا جاءت مقصودة الجناحين ،
عاجزة ، مهينة ، فى مركز أقل من الولايات الأصلية ، فإنها لا تكون
قد انضمت إلى الاتحاد الأصلى ، لأنه اتحاد من طراز مختلف ، فالطراز الأول
هو الاتحاد القائم على التضامن ؛ أما الطراز الثانى ، فإنه إتحاد قائم على
أساس الإنحياز — إنه إتحاد بين عمالقة وأقزام ، بين القوة والضعف ،
بين سيادات كاملة وشبه هزيل للسلطة — وهكذا يتضامل هذا الاتحاد
وينكشف عن حجمه الأصلى بدلاً من أن يحافظ على أبعاده الحقيقية .

إن الاتحاد الوحيد الذى مستقرون الاعتراف به أو عدم الاعتراف به هو الاتحاد الفيدرالى الدستورى . فأنتم لن تسمحوا بدخول أية ولاية إلى أى اتحاد آخر . وأنتم لا تستطيعون أن تجعلوا الاتحاد ، بالنسبة للولايات الجديدة ، ما لم يكنه بالنسبة للولايات القديمة ، وإلا لما أصبح الاتحاد الحالى هو الاتحاد الذى تفتحون أبوابه لتدخله أطراف جديدة . وإذا سمحتم لها بالدخول فى اتحاد من شكل جديد ، فهل سيصبح اتحادنا الحالى هو الاتحاد الأمثل ؟ ولكن ما هى الولاية التى ستسمحون بانضمامها ؟ ما هى الولاية بالمعنى الدستورى ؟ إنها ليست ولاية بصفة عامة ، وإنما هى ولاية تجددونها محددة المحال فى الدستور .. سلوا الدستور ، فإنه يبين لكم ماذا يعنى بالولاية بالقياس إلى الولايات الأخرى . إنها يجب أن تكون ولاية مثل « ماساشوتس » و « فرجينيا » وغيرها من أعضاء الاتحاد الفيدرالى الأمريكى - ولاية ذات سيادة كاملة فيما عدا القيود التى يفرضها الدستور عليها . إن الجانب الآخر فى المناقشة يقول إنه يمكنكم أن ترفضوا انضمام ولاية جديدة ، ومن ثم فإنكم إذا سمحتم بانضمامها ، فإنه يكون فى استطاعتكم أن تعددوا شروط الانضمام . أما الرد على هذا القول ، فهو إنه وإن كان فى استطاعتكم أن ترفضوا ، إلا أنكم لا تستطيعون وضع شروط لا تتلاءم مع القانون الذى ستصدرونه . إنكم لا تستطيعون تحديد الشروط التى ، إذا نُفِذَتْ ،

كان من شأنها أن تجعل من الولاية الجديدة ولاية أقل سيادة مما يحق لها أن تتمتع به في ظل نظام الاتحاد القائم . إنكم لا تستطيعون وضع أية شروط تجعل التماسك القائم بين الاتحاد وبين الولايات الأصلية مختلفاً بالضرورة عن التماسك بين الولايات الأصلية . بإمكانكم أن تسمحوا بالانضمام أو ترفضوه ، لكنكم إذا سمحتم به ، فينبغي أن تضموا ولايةً بالمعنى المفهوم من الدستور - ولاية تتمتع بكل السيادة التي تتمتع بها الأطراف الأصلية ، وعليكم أن تضموها إلى هذا الاتحاد لا إلى اتحاد تملونه أنتم ، أو إلى اتحاد تحددون أنتم شكله وسلطته تحديداً يجعله مختلفاً في الشكل والصفة ، ويجعله قاصراً عن ممارسة نشاطه الوقائي بالنسبة للولاية الجديدة ، في الوقت الذي يصبح فيه محتاجاً إلى نشاط من نوع آخر هو نشاط الكبت والتدمير .

وهكذا عززت « ترضية ميسوري » الاتفاق الأقدم المتمثل في قانون « نورث وست اوردينانس » - أي قانون الشمال الغربي - بأن أوضحت للولايات الأقدم أنه لا يمكن اعتبار ولايات الغرب « في مركز شبيه بمركز الأقاليم » ، كما شذت من أزر الاقتراح القائل بأن النظام الفيدرالي نفسه سوف ينهار إذا استطاع الكونجرس أن يفرض حدوداً على الدول الجديدة من شأنها أن تجعل هذه الولايات ذاتيات أقل شرعية من الولايات القديمة (رابطة الشعوب) .

ومنذ ذلك الحين ، والمحكمة العليا بالولايات المتحدة تؤيد عدم تمكين الكونجرس من الانتقاص من سلطة أية ولاية جديدة بالنسبة للسلطة التي تتمتع بها الولايات القديمة . وهناك مثل على ذلك هو القضية التي حكم فيها عام ١٨٨٣ ، وهي القضية الخاصة بولاية النيو ، حيث أعلنت المحكمة ما يلي : « مهما يكن من شأن الحد المفروض على سلطاتها كحكومة ، عندما كانت ما تزال إقليمياً ، سواء بمقتضى قانون ١٧٨٧ أو بمقتضى تشريع الكونجرس ، فإن هذا الحد لم يعد له وجود ، إلا من حيث تبنيها هي له اختيارياً بعد أن أصبحت ولاية في الاتحاد » . . « لقد ضُمَّت ، وما كان في الإمكان ضمها إلا على أساس المساواة بينها وبين الولايات الأصلية » .

وواقع الأمر أن الولايات متساوية في سلطاتها السياسية ، وهذه المساواة هي الشرط اللازم لبقاء النظام الفيدرالي . صحيح بالطبع أن سلطات حكومة الاتحاد اتسعت كثيراً في الأعوام الأخيرة ؛ ويُعزى ذلك أكثر ما يُعزى ، إلى تفسيرات الفقرات الخاصة بالتجارة والرفاهية في الدستور . ولكن هذه الزيادة في سلطات حكومة الإتحاد تمت بموافقة الكونجرس ، كما أنها تسرى على جميع الولايات بالتساوي ، ولا تضع أية تفرقة بين ولاية وأخرى . وعلاوة على ذلك ، كان في استطاعة الولايات أن تجري تعديلاً في الدستور ، إن شئت ، تستعيد بموجبه أى جزء من السلطات التي

حصلت عليها حكومة الاتحاد في السنوات الأخيرة .

ومن هنا ، فإنه لا يوجد في النظام الأمريكي الفيدرالى أى عضو أقل مرتبة أو مركزاً من عضو آخر . فن الناحية القانونية ، تتمتع جميع الولايات باستقلال من نوع واحد ، وبامتيازات متماثلة ، كما أنها خاضعة لحدود واحدة والتزامات واحدة أيضاً . أما الفوارق بين الولايات فتُقاس بالحجم ، وعدد السكان ، والموارد ، والثروة ، لا بالمركز والامتيازات ، إذ لا يوجد في نظامنا الفيدرالى ولايات عليا وأخرى سفلى ، أو ولايات كبرى وأخرى صغرى .

ويصدق هذا الوصف الذى حددنا به مكان كل ولاية على حدة في الولايات المتحدة على مركز كل دولة من دول « رابطة الدول الأمريكية » . أما الاختلافات بين الولايات المتحدة ونظام رابطة الدول الأمريكية فكبيرة جداً ، فالأولى دولة ذات حكومة مركزية . أما الثانية فنظمة « مفتوحة » تقوم على أساس الإنفاق بين أعضائها . إلّا أن العلاقة بين كل ذات منفصلة في التسكوينين وبين بقية الأعضاء تكاد تكون واحدة .

ففي نظام رابطة الشعوب الأمريكية (بان أمريكان سابقاً) تتمتع كل دولة ، قانوناً ، بالمساواة التامة مع الدول الأخرى ، فلكل دولة من هذه الدول الأعضاء صوت واحد ، وليس هناك فيتو (حق نقض) ، كما

لا توجد شعوبٌ مميزةٌ يجمعها مجلسٌ يملك سلطات تُنكرُ على الأعضاء الآخرين . ويضمن ميثاق المنظمة اسكل دولة سلامة أراضيها وسيادتها واستقلالها . وليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بأية طريقة في الشئون الداخلية أو الخارجية لأية ولاية أخرى في نصف الكرة الغربي . أما جميع الخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول الأعضاء ، فإنها تحل بالوسائل السلمية ، كما أن أى هجوم يقع على أحد الأعضاء ، يُعتبر هجوماً على الآخرين جميعاً . وليس من حق أية دولة أن تستخدم الضغط الاقتصادي أو السياسى بقصد الحصول على بعض المزايا لنفسها . ولا يجوز مطلقاً الاعتداء على أراضى أية دولة من الدول الأعضاء ، كما أن الحصول على أراضٍ أو أية امتيازات أخرى بالقوة أو الاكراه ، لا يُعترف به ؛ ولجميع الأعضاء مراكز متساوية في جميع اللجان الهامة بالمنظمة . وفي معظم الحالات ، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وفي قليل منها بأغلبية ثلثي الأصوات .

ولقد تحدث الدكتور « البرتوليراس » رئيس جامعة كولومبيا السابق والسكرتير العام لمنظمة رابطة الدول الأمريكية حالياً ، عن الصداقة القائمة بين شعوب نصف الكرة الغربي ، فقال « لقد تمتعت هذه الشعوب ، وما زالت تتمتع ، وستمتع في المستقبل ، بميزة لا تُقدر ، تلك هي أنها جيرانٌ لواحدة من

أعظم امبراطوريات التاريخ بغير أن تصانى الخوف من الاستعمار أو التهديد باستعمال العنف ، متمتعةً بدفع نظام دولى قائم على القانون الذى يحافظ على استقلالها ويضمن سلامتها وسيادتها الكاملتين على مر الأيام .

و بعد أن أشار « الدكتور ليراس » إلى أن المساواة فى قوة التصويت والمسلك الديمقراطى ، وقرارات الأغلبية التى تنصف بها الوسائل المنفذة فى منظمة رابطة الدول الأمريكية ، قال : « إن المبدأ الأساسى الذى يوجه الحياة السياسية لهذه البلاد (الولايات المتحدة) هو نفسه القاعدة الأساسية لمنظمة رابطة الدول الأمريكية » .. ومن الواضح أن هذه المنظمة التى بلغ عمرها ستين عاماً وتضم واحداً وعشرين شعباً من شعوب نصف الكرة الغربى ، اكتسبت تدريجياً قوة متزايدة جبارة ، كما نمت شخصيتها ووحدتها .

بل إن ميثاق المنظمة ذاته يتحدث عن « الوحدة الروحية » للقارة ، وصحيح أن هذه المكاسب نمت ببطء ، ولكن نموها إلى مستواها الحالى والدور الذى تلعبه الآن وستلعبه فى المستقبل ، يرجعان إلى قبول المبدأ القائل بأن الشعوب قد تختلف فى الحجم وعدد السكان والموارد والقوة ، ولكنها متساوية فى المركز والسكان ، وتتمتع بامتيازات متساوية ، وتربطها التزامات متساوية .

وأوضح الدكتور « مانويل ساليش » وزير خارجية « جواتيمالا » الأساس الذى عاش نظام رابطة الدول لأمريكية على أساسه ، أى فكرة الولايات التآزرية

القديمة بقوله : « ... هنا ... لا يُحَسَّبُ أى حساب للاختلافات الجغرافية أو الاقتصادية أو غيرها . . . وصوتنا ، وهو صوت دولة صغيرة ، يتمتع بفضل كرم العشرين جمهورية الأخرى ، بالمستوى الأدبي الذى يتمتع به صوت الآخرين » .

وإذا كانت المثل العليا المتمثلة فى فكرة « الولايات التآزرية » تكمن فى أساس نظامنا الفيدرالى ومنظمة الدول الأمريكية أيضا ، فإنها لعبت أيضا الدور الرئيسى فى نمو رابطة الشعوب . ومن الطريف أن نذكر أنه فى الفترة التى شبت الثورة الأمريكية فيها تقريرا ، عندما كان « جيمس ويلسون » و « بنجامين فرانكلين » و « توماس جيفرسون » و « جيمس ماديسون » يؤكدون المبدأ القائل بأن كل مستعمرة كانت متآزرة تحت التاج ومستقلة قانونا عن البرلمان ؛ فى هذا الوقت كان بعض رجال القانون الدولى الانجليزيتادون بأفكار مماثلة كأساس لإنشاء الإمبراطورية البريطانية . ولقد ناشد « الماجور كارتررايت » الانجليزى — فى سلسلة من الخطابات بعث بها إلى البرلمان الانجليزى — فى عام ١٧٧٤ ؛ ناشد باصلاح النظام البريطانى الاستعمارى على أسس تكاد تكون متماثلة فى جوهرها للأسس التى طالب بها زعماء أمريكا المستعمرون ، إذ كان يؤمن بأن الإمبراطورية تتكون من مجموعة من الدول « المتساوية فى المركز الدستورى » ذات

(م — ١٢ مبادئ السياسة الأمريكية)

تشريعات متناسقة ولها ملك مشترك . وقال إن العلاقات بين المستوطنين الأمريكيين ووطنهم الأم ، كانت شبيهة بالعلاقات بين هانوفر وبريطانيا العظمى أو بين اسكتلندا وانجلترا قبل عام ١٧٠٧ . ومضى يقول مجادلاً « إننى أعتبر الحكومة الأمريكية — كالحكومة الإيرلندية — مملكة شقيقة ؛ ولهذا فإنى أطالب بقيام اتحاد قوى دائم بينها باعتبارها فروعاً منفصلة من أسرة واحدة كبيرة » . لقد كان يريد أن تكون المستعمرات « دولاً حرة مستقلة » على أن يظل الملك حاكماً « اسماً » كما هو الحال فى بريطانيا العظمى . أراد أن تكون المستعمرات محميةً فرادى وجماعات من كل دولة أجنبية ، وأن يضمن لكل منها استقلالها بالنسبة للمستعمرات الأخرى . وألح أيضاً فى إبرام معاهدة لانشاء عصبة صداقة دائمة للأمن المتبادل ضد الدول الأخرى . ولا شك فى أن هذا التغيير كان سيعود على الامبراطورية بفائدة جليلة . إذ أن الملك كان سيحصل على « خمسة عشر مملكة مستقلة بدلاً من أقاليم كثيرة تابعة ، بل لا تكاد تكون تابعة له . وسيصبح أباً لثلاثة ملايين شخص من الرعايا الأحرار السعداء بدلاً من فرض حكم الطفليان على عدد كبير من الأرقاء المتذمرين ، وبدلاً من أن يفقد — نتيجة للثورة — عدداً كبيراً من شعبه » .

كذلك قدم « جرانفيل شارب » — عدو الرق المشهور — أفكاراً مماثلة ، وفى عام ١٧٧٤ ، أصدر نشرة ألح فيها على تبني الاعتراف الدائم

بمنح سلطة تشريعية منفصلة ، لأنها — أى المستعمرات — والدولة الأم سوف «تكوّن إمبراطورية شاسعة لن تنقسم أبداً» ، ولأن المحافظة على الدستور البريطانى وعدم خرقه فى جميع المستعمرات ستتيح «قيام رباط كاف من الاتحاد بين تاج بريطانيا العظمى الامبراطورى ومستعمرات ما وراء البحار» .

كذلك اعتنق مثل هذه الآراء ، مفكر متحرر معروف هو «دكتور ريتشارد برايس» الذى عرض أفكاره فى كتاب «ملاحظات على طبيعة الحرية المدنية ، ومبادئ الحكم ، وعدالة الحرب مع أمريكا وسياستها» الذى نُشر عام ١٧٧٦ . وقد لخص الأستاذ «شويلر» آراء الدكتور «برايس» فى الكلمات التالية «كان مثله الأعلى يتمثل فى قيام تحالف اختياري تعاونى للدول ذات الحكم الذاتى المتآزرة مع بعضها البعض والمتحدة عن طريق التاج» . وهكذا كانت الأفكار التى نادى بها «كارتريت» و«شارب» و«وبرايس» شديدة الشبه بالأفكار التى يتكلمون منها الآن الأساس النظرى الذى استقر «الكومنولث البريطانى» عليه . وقد أوضح ونستون تشرشل بفصاحة هذا الأساس لوحدة «الكومنولث البريطانى» عندما قال فى تأييده للمرحوم الملك جورج السادس «ليس هناك شك فى أن نظام الملكية الدستورية هو أعمق النظم التى نمت بيننا خلال القرون ، أو برزت إلى الوجود إبان

حياتنا ، وأنه أكثرها إعزازاً من جانب جميع شعوبنا المتحدة . ولقد اكتسب هذا النظام في الجيل الحاضر معنى قوياً لا مثيل له لم يكن أحد يحلم به في الأزمنة السابقة . لقد أصبح التاج الحلقة الغامضة ، بل لعله من الأجدى أن أقول الحلقة الساحرة التي وحدث بين شعوبنا ودولنا وأجناسنا المتفرقة والمتشابكة معاً في وقت واحد . ولهذا أصبحت الشعوب التي كانت لا تطبق أى دستور مكتوب ينطوى على أى انتقاص من استقلالها ، سباقةً إلى التفاخر باخلاصها للتاج ، فشملتنا بذلك البركة ، ونحن نحيا في خضم متاعبنا وفي هذا العالم القوى الذى شب ونما حول جزيرتنا الصغيرة . لقد أصبحنا مباركين لأن عنصر الاتحاد ، هذا العنصر الجديد غير المحسوس أو الملموس ولكن — لأغراض عملية — تام القوة ، قد ظهر إلى عالم الوجود بيننا .

غير أن تحقيق مثل هذه الأفكار لم يتم إلا بعد أحداث هامة مثل استقلال أمريكا ، والمشا كل التي واجهتها كندا وأدت إلى صدور تقرير درهام في عام ١٨٣٩ ؛ والنمو البطيء للفدرالية الدستورية بكندا وأستراليا ونيوزيلندا ، وما سى الحرب العالمية الأولى ، والنزاع الدموى في أيرلندا ، والحركة المعنيدة التي تمثلت في المقاومة السلبية في الهند .

ويتمثل التعبير الذى حدث ، فى الاسم الجديد الذى أطلق على الامبراطورية البريطانية القديمة ، فقد أصبح يطلق عليها « الكومنولث

البريطاني « - رابطة الشعوب البريطانية - ، وحديثاً أقصر على تسميته بالكومنولث . فالكومنولث يتكون إذن من الشعوب التي كانت تابعة لبريطانيا من قبل ، وأصبحت الآن شعوباً مستقلة تماماً متحدة باختيارها ، تتمتع كل منها بالسيادة المطلقة والمساواة الكاملة في الحقوق . أما بريطانيا ، فهي في الواقع أقدم عضوة الكومنولث ، ولذلك فإنها تتمتع بقسط أكبر من الهيبة والسلطة الأدبية بفضل العراقة والتجارب والدور التاريخي الكبير الذي لعبته . ولكنها لا تستطيع أن تسن قانوناً لمستعمراتها السابقة ، أو ترفض أى قانون تسنه إحدى هذه المستعمرات ، كما أن أعضاء الكومنولث غير مرتبطين بأى التزام إجباري نحو بريطانيا . ففي استطاعة أية دولة من دول الكومنولث - كما فعلت إيرلندا أثناء الحرب العالمية الثانية - أن تلزم الحياد وترفض السماح لأساطيل الحلفاء باستخدام موانئها ، وتحفظ بعلاقاتها الدبلوماسية مع العدو ، ومع ذلك تظل عضواً في الكومنولث . كذلك لا يقدم أعضاء الكومنولث أية إعانات أو ضرائب لبريطانيا ، ويتصرفون كما يشاءون في سياستهم الخارجية ، ولهم ممثلهم الدبلوماسيون وقواتهم المسلحة وسياساتهم الخاصة في الهجرة . وتستطيع الدولة العضو أن تقطع العلاقات التي تربطها بالكومنولث كما فعلت بورما ، أو تظل بداخله وتصبح جمهورية كما فعلت الهند . أما الرابطة بين الأعضاء ، فلا تقوم على دستور مكتوب

أو مجموعة رسمية من القوانين ، ولهذا يصعب الوقوف على نظرية تؤيدها الوثائق ، يمكن أن تصف هذا الاتحاد . إنه ليس دولة وليس اتحاداً فيدرالياً رسمياً . ولكنه ليس مجرد مجموعة من الوحدات المستقلة . إنه اتحاد مرن من الشعوب ، قادر على إظهار قوة عظيمة وإخلاص وولاء إبان الأزمات . وبالمثل ، تتكون سويسرا من اتحاد يتألف من أعضاء يتمتعون بمركز قانوني واحد ، ولكن المقاطعات الخمس والعشرين التي يتألف منها الاتحاد السويسري تختلف اختلافاً كبيراً من ناحية الحجم ، فإن مساحة «جر بسونز» مثلاً تبلغ ٢٧٤٦ ميلاً مربعاً على حين تبلغ مساحة «زاج» ٩٣ ميلاً فقط ؛ بينما يبلغ تعداد سكان مقاطعة «برن» حوالي ٧٢٩.٠٠٠ نسمة وسكان «أوري» ٢٧.٠٠٠ شخص فقط . وهذه المقاطعات الخمس والعشرين أشكال مختلفة من الحكومات ، وتحفظ الكوميونات الـ ٣١٦٤ التي يتكون منها الاتحاد بكثير من عاداتها الخاصة . أما حكومة الاتحاد ، فتقوم على أساس دستور عام ١٨٤٨ الذي تأثر كثيراً بدستور الولايات المتحدة . وتتمتع الحكومة بسلطات محدودة فقط ، وكان من نتيجة التغيرات التي أدخلت حديثاً على الدستور ، أن أصبحت تشريعات الاتحاد قابلة للرفض والتعديل . ولقد احتفظت المقاطعات السويسرية لنفسها بقدر من سلطات حكوماتها أكثر من القدر الذي احتفظت به الولايات المتحدة

الأمريكية . ويرجع تاريخ الفيدرالية في سويسرا إلى أيام التحالف بين أقاليم الغابات الثلاثة « أرى » و «شوايز» و «انترولدين» في عام ١٩٢١ . وما لبثت مقاطعات أخرى أن انضمت إلى الأقاليم الثلاثة القديمة تدريجياً . وعلى الرغم من المنازعات والحزازات ، فإن مبدأ الفيدرالية استطاع أن يبقى رغم جميع التقلبات . ولقد ظل مجلس « الدايت » المكون من سفراء يؤدون واجباتهم طبقاً لتعليمات حكوماتهم ، يعالج الشئون العامة قروناً طويلة ، وظل أعضاء الاتحاد الأصليون حوالى ستمائة سنة ، ملتزمين بقاعدة تقضى بضرورة حل جميع المنازعات بينهم بالتحكيم ، وما لبث أعضاء آخرون أن انضموا إلى الاتحاد الأصلي تدريجياً ، فقاطعة « لوتسرن » انضمت إليه عام ١٣٣٢ ، و « زيورخ » عام ١٣٣٥ ، و « سلاروس » و « زاج » في عام ١٣٥٢ ، و « برن » في عام ١٣٥٣ . وفي أوائل عام ١٤٨١ تبنى مجلس « دايت » مقاطعة « ستانس » مبدأ الأمن الجماعى ، بأن اتخذ قراراً بأن يخف الأعضاء لمساعدة أى عضو يهاجمه عضو آخر ، وفي عام ١٨١٥ تجسم مبدأ المساواة السياسية المطلقة بين جميع الأقاليم ، وذلك بمنح كل إقليم صوتاً واحداً ، وإعلان قدسية أراضي كل واحد منها وتحريم هجوم أى عضو على عضو آخر . وهكذا فإن سويسرا تعتبر أقدم — ومن بعض الوجوه أكثر — الاتحادات نجاحاً في العالم الغربى . إن تاريخ الاتحادات الأربعة المتباينة الذى فصلناه هنا يستحق

تأملًا من جانب كل مَنْ يدرس التنظيم الدولى ، لأن كل اتحاد منها يصوّر بطر يقته الخاصة مبدأ الدولة التآزرية . كما أن هذه الاتحادات جميعا توضح أيضا أن قبول هذا المبدأ ضرورى لنمو النظام الفيدرالى وبقائه .

فى حالة الولايات المتحدة ، أدت المناقشة التى انتهت بما نسميه « ترضية ميسورى » إلى تأكيد المبدأ الأصلى القائل بأن علاقات الولايات إحداها بالأخرى تجرى على قدم المساواة ، وأن الولايات الأقدم لا تستطيع أن تفرض على ولاية جديدة مركزاً أهون شأنًا بغير أن يؤدى ذلك إلى نفس أسس الاتحاد نفسه . واقد أعاد هذا القرار تأكيد الانفاقات السابقة عن المساواة فى التصويت بمجلس الشيوخ بصرف النظر عن تعداد سكان الولاية ، كما أرسى قاعدة منع تدخل إحدى الولايات فى شئون ولاية أخرى ، وذلك بوضع تشريع لحل المنازعات بين الولايات ، وتأمين سلامة أراضى كل ولاية بوضع قاعدة تقضى بعدم تقسيم أية ولاية أو اتحادها مع أخرى ضد إرادتها ، وأن تحتفظ الولايات بجميع سلطاتها ولا تتنازل عنها للحكومة الفيدرالية . كل هذه المبادئ قررها الدستور ، ولهذا أصبحت الحكومة الفيدرالية اتحاداً غير قابل للتحطيم ، يتكون من ولايات غير قابلة للتحطيم أيضاً .

وبالمثل ، كان من الضرورى فى حالة « رابطة الدول الأمريكية » ، إعادة تأكيد « مبدأ الدولة التآزرية » بالنسبة لسكل دولة ، قبل أن يتمكن

نظام « بان أمريكان » (كل أمريكا) من التقدم إلى الأمام ليصبح هيئة دولية صامدة . ولقد تطالب هذا التأكيد التنازل عن حق التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي سبب من الأسباب ، كما تطالب ضمان سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة من الدول الأعضاء ، تأكيد مبدأ الأمن الجماعي ، وتأكيد المساواة السياسية والقضائية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بتحريم التدخل ؛ وكما هي الحال في الولايات المتحدة ، فإن جميع المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء « يجب أن تحل بالوسائل السلمية » .

ولقد كانت هذه الشروط ذاتها هي الشروط التي حددت العلاقات بين أعضاء كومنولث الشعوب البريطانية ، فقد كان هذا الكومنولث اتحاداً بين دول متساوية الاستقلال والسيادة ، لا يؤمن بوجود أعضاء كبار وأعضاء صغار .

ففي عام ١٩٢٦ ، وافق المؤتمر الامبراطوري على أن تكون المستعمرات وبريطانيا « متساوية في المركز » ولا تتبع إحداها الأخرى بأية حال من الأحوال ، في شئونها الداخلية أو الخارجية ... وهكذا ، فإن المساواة في المركز من حيث اتصال الأمر ببريطانيا والمستعمرات السابقة ، كانت المبدأ الرئيسي الذي حدد جميع العلاقات بين بريطانيا وهذه المستعمرات السابقة .

وفي فبراير ١٩٤٨ ، أعلن قانون استقلال سيلان أن الهند « عضو مسئول تماماً في الكومنولث البريطاني ، وأنها غير تابعة على الإطلاق وبأى وجه من الوجوه » لأحد في شئونها الداخلية أو الخارجية ، وأنها مرتبطة بالكومنولث بإرادتها و بدافع الاخلاص المشترك للتاج » .

أما في جنوب أفريقيا ، فإن الوضع مختلف إلى حد ما ، فالملك كما جاء في بعض المراجع المشهورة « يُعتبر لأسباب تتعلق بحكم البلاد ، ملكاً على البلاد ، ومن ثم فإنه ملك على جنوب أفريقيا وليس على الكومنولث . إلا أن التاج ليس له مع ذلك وجود فعلي هناك » .

أما في إيرلندا ، فليس للتاج هذه الصفة الرمزية ؛ ومن ثم أستبعد القَسَم ، لأنه — ، كما قال مستردى فاليرا — « عبء لا يطاق » . كذلك أعلن مستر « دى فاليرا » أن الأيرلنديين يفضلون أن يكونوا متحدثين « من الخارج » ، فقال « إننا متحدون مع دولة كومنولث الشعوب البريطانية واسكننا أسنا أعضاء فيها » .

يبد أن فكرة البقاء حتى كمضو في الكومنولث البريطاني لم ترق لبورما ، لأن شعبها اعتقد أن كلمة « بريطاني » تدل على التملك والخضوع . إلا أنه في عام ١٩٤٧ ، أعلن رئيس وزراء بورما « مستر ثانسكين نو » أنهم مستعدون للنظر في الانضمام إلى كومنولث متحد . وبالفعل عدّل اسم

الكومنولث في عام ١٩٤٨ في وثيقة تعديل قانون الجنسية البريطانية ، ولكن هذا التعديل جاء متأخراً .

على أن المطالبة بالسيادة المستقلة لأعضاء الكومنولث التي ظهرت أول الأمر بوضوح في أيرلندا عام ١٩٢١ عندما طالب الأيرلنديون بالانفصال من الخارج ، لم تلبث أن تحققت تماماً عندما انفصلت أيرلندا عن الكومنولث . كذلك رُفِضت فكرة خلع التبعية على الكومنولث « البريطاني » وفكرة جعل التاج « البريطاني » رمزاً جوهرياً للوحدة بين جميع الأعضاء — فالكومنولث اتحادٌ حرٌّ بين دول كاملة السيادة ، تجمعها التقاليد والتجارب التاريخية المشتركة والمصلحة والايمان المشترك بأن اتحاد هذه الدول على أسس تاريخها المشترك ، يجعلها مرتبطة معاً برابط أقوى من الرباط الذي يتم عن طريق القوة أو يقوم على رمز تجعله الكراهية والحزازات السابقة غير مقبول من بعض الأعضاء . فالوحدة هنا كاملة في الحرية والذاتية . صحيح أن تحول امبراطورية عالمية إلى اتحاد حر ، كان عملية بطيئة . ولكن مجرد إمكان حدوث هذا التغير ، يكشف عن مدى مرونة التقاليد الإنجليزية الدستورية . ذلك أن روح القرن العشرين جعلت فكرة التبعية وفرض السيادة على الشعوب الأخرى أموراً تتعارض مع الوطنية المتدفقة التي سادت عصرنا هذا . كما أن إصرار كل شعب على وجه الأرض على

ضرورة الاستمتاع بما يُسمى « الشخصية التاريخية » ، وهو حقٌ ينبغي ألا يُنكر أو يُطمَن فيه ، جعل الاستثمار أو حتى مجرد تشذيب الحكم الأجنبي أمرين غير مقبولين . ومن هنا ، فإن الإبقاء على اتحاد كهذا مكون من مثل هذه الشعوب والأجناس والثقافات العديدة التي مثلتها الامبراطورية البريطانية ، والحيلولة دون تدميره نتيجة لما يقوم من حقد ومنازعات ، قضية بأن يتلاءم الشكل الدستوري الذي يُوضع للإبقاء على الرابطة بينها ، مع الحقائق السياسية للعصر . وما أن تم التوفيق بين الأفكار القديمة عن الامبراطورية ، والأفكار الأحدث عن « الشخصية التاريخية » ، حتى قام الاتحاد على أساس من التعاون ، أكثر حكمة ومرونة من الأساس السابق . وآية ذلك أن جميع الشركاء أصبحوا أعضاء متساوين في نفس الأسرة : إنهم جميعاً بداخل منزل واحد ، وهم أقوياء بفضل تلك القوة التي تنبع من الوحدة الأدبية والالتصاق الإرادي . وإذا فارنا هذه الوحدة بالتحالف العسكري الذي يقوم على توازن القوى ، لتبين لنا أن الأخير حبلٌ من الرمال . ولقد استطاع الاتحاد السويسري أن يحقق وحدة مماثلة — على نطاق صغير مختلف — قائمة على أساس الاعتراف باختلاف الجنس واللغة ، وتباين الأشكال الدستورية وعدم تماثل التقاليد التاريخية .

ورُبَّ معترض يقول إن اتحاد الولايات المتحدة وسويسرا مثالين

على التنظيم الدولي ، يشوه معنى كلمة « دولى » . بيد أنه لا بد أن يكون قد وضع الآن ، أن الشيء الذى أنفذ الاتحاد الأمريكى وجعله تلك المنظمة الحالية ، هو على وجه الدقة قبول عدة ولايات لمبدأ السيادة المتساوية فيما بينها ، فلأن « ترضية ميسورى » اتخذت طابعاً مختلفاً عن الطابع الذى اتخذته ، لكان من المحتم أن يتغير الشكل الفيدرالى تبعاً لذلك ، ولأصبح الاتحاد — إذا بقى شئ — من هذا الاتحاد — حكومة مركزية تنفّس فيها الأوثنة الامبراطورية التى تحدثنا عنها . ويصدق هذا القول على سويسرا أيضاً . فإن التاريخ الفيدرالى الطويل لهذه الأمة العظيمة ، يصور بمائة دليل قوى حيوية مبدأ المركز أو المكانة المتساوية ، فإن البلاد السويسرية لم تستقر وتتمتع بتاريخ سيامى سلمى إلاّ عندما فهمت أقاليمها هذا المبدأ ووعته تماماً .

ومن ثم . فإن هذا المبدأ نفسه الذى يسود هذه الأشكال الأربعة من أشكال التنظيم الدولى الناجح ، يقوم على فكرة « الدولة التآزرية » . ومن وجهة النظر الأمريكية ، فإن فكرة « الدولة التآزرية » مبدأ عام يصلح للتطبيق على نطاق عالمى . وإلاّ فكيف يمكن أن نفسر ما دأب عليه الأمريكيون من السعى إلى التنظيم الدولى ؟ فؤتمر القارة ، والولايات المتحدة ، ومنظمة رابطة الدول الأمريكية ، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ومنظمة حلف شمال الأطلسى ، والجهود التى تبذل لتحقيق

اتحاد أوربي ... كل هذه التنظيمات أجزاء من القصة نفسها . ففي كل مناسبة من هذه المناسبات، يظهر بوضوح التعاون بين دول متساوية . أما مدى تجانس هذا الاتجاه مع التجارب الأمريكية ، فقد وضح منذ فجر تاريخ أمريكا ، لاعتن طريق إيماننا بمبدأ المساواة التشريعية للمستعمرات ، ذلك المبدأ الذي قدمه الزعماء الأوائل باعتباره أساساً مناسباً لتنظيم الامبراطورية البريطانية ، وإنما كان هذا الاتجاه متمثلاً أيضاً في الاقتراح الذي قدمه بنجامين فرانكلين بعد وضع الدستور الأمريكي ، ومؤداه أن تحذرو أوربا حذو أمريكا فتنشئ لنفسها نظاماً فيدرالياً .

لقد كان بنجامين فرانكلين رجلاً حكيماً ومحسناً أكثر مما كان معظم الرجال ؛ ولم يكن يعرف كل شيء عن الولايات المتحدة فحسب ، وإنما كان على علم تام بكل شئون إنجلترا والقارة ، وعندما تقدمت به السن ، وبعد أن اشترك في وضع الدستور الأمريكي ، شعر بأنه يمثل نظاماً سياسياً يحذر بأوروبا أن تتبناه لنفسها . ففي عام ١٧٧٨ ، كتب فرانكلين لصديق أوربي يقول له : « أبعث إليك مع هذا بمشروع الدستور الفيدرالي الجديد لهذه الولايات ، فقد قضيت شهور الصيف الماضي الأربعة وأنا أعمل مع المجلس الذي وضعه ... فإذا نجح ، فإني لا أجد سبباً يدعوكم في أوربا إلى عدم تنفيذ مشروع هنري الرابع طيب القلب ، بتكوين اتحاد فيدرالي ، وجمهورية واحدة كبيرة تضم جميع دوله وممالكه

المختلفة ، عن طريق ميثاق مماثل لميثاقنا » .

وهكذا نمت فكرة الفيدرالية مع نمو الشعب الأمريكي ، باعتبارها جزءاً من فكرة الحرية السياسية . فنحن نؤمن بأن الأمن يقوم على التعاون ، وأن التعاون لا يمكن أن يتم إلا بين ذاتيات متساوية ، وأن المساواة تقضى على السبب الأساسى للنزاع السياسى ، لأن الدول المتمتعة بالمساواة سياسياً تتآزر وتعاون من ناحية الكرامة والمركز ، كما نؤمن بأن مثل هذه المساواة المشتركة لازمة للدول المختلفة ، حتى يمكن تحقيق تلك الوحدة التى تجعلهم أعضاء فى أسرة سياسية واحدة . كما أن التعاون الدولى يتطلب ، من وجهة نظرنا ، أن يكون جميع الأعضاء المشتركين فيه مرتبطين معاً من الداخل ، وأن تكون هذه الزمالة فى النهاية « اتحاداً غير قابل للتحطيم » . وهذا هو السبب فى نفور الأمريكيين الشديد من فكرة توازن القوى ، وهذه الفكرة الدخيلة على تقاليدنا . ومن ثم أخذنا على غيرنا من الدول جنوحها إلى سياسات قائمة على أساس هذه الفكرة ، كما رفضنا اعتناقها . وخير شاهد على هذا الموقف ما قال الرئيس ويلسون : « كان مركز النظام القديم ، هو ذلك الشيء غير المستقر الذى اعتدنا أن نطلق عليه (توازن القوى) ... وهو شيء يُقرّر بحد السيف ... ويميل إلى هذا الجانب تارةً وإلى الجانب الآخر تارةً أخرى » ... و « إذا كان المستقبل لا يدخر لنا إلا أن تقوم محاولات جديدة للحفاظ على العالم

في وضعه الصحيح عن طريق توازن القوى ، فإن الولايات المتحدة لن تشترك في ذلك ، لأنها لا تستطيع أن تنضم إلى أى تشكّل دولي مالم يكن هذا التشكّل شاملاً للجميع .. بيد أن هذه المعتقدات الأمريكية المستمدة من خبرة الأمريكيين وتجاربهم ، تُعتبر في نظر المدافعين عن سياسات القوة وتوازن القوى « .. اختناقاً من صنع تصورات أخلاقية مجردة ... وهي تصورات أصبحت بديلاً شائعاً للفكر السياسي » ، كما قال « هانز مورجنثاو » .. ومن هنا ، كان ويلسون ، مدفوعاً وهو يطالب بإنشاء عصبة الأمم ، « بأن يستبدل بالصالح القومي للولايات المتحدة ، التبشير بإقامة عالم باسل جديد تختفى فيه مصالح الولايات المتحدة القومية ومصالح جميع الشعوب الأخرى ، ليقوم مجتمع تتمثل فيه مصالح الجنس البشري كله » ، كما قال مورجنثاو أيضاً .

غير أن زعماء الحرب العالمية الثانية — « روزفلت » و « هال » — سلكوا المسلك ذاته الذي ينتقده أنصار فكرة توازن القوى ويسمونه « فشلاً » . أما سبب ما يسميه هؤلاء الأنصار « فشلاً » فهو كما يقول مورجنثاو أحد هؤلاء الدعاة — بسيط وواضح . « إذ كيف يستطيع ساسة كانوا يتفاخرون بأنهم (لا يؤمنون بفكرة توازن القوى) — وهم في ذلك أشبه بعلما لا يؤمنون بقانون الجاذبية — وانبروا (للقضاء على سياسة القوة) ، كيف يستطيع هؤلاء الساسة أن يفهموا فكرة المصلحة القومية

التي تتطلب أول ما تتطلب الحماية من قوة الآخرين ؟ » .

ثم يعضى هؤلاء الدعاة لفكرة توازن القوى قائلين إن العقل الأمريكى قد « أضعفته وشلّت من قدرته على فهم السياسة الخارجية لمدة نصف قرن ، تلك التصورات الأخلاقية الخائفة » — على حد قول « مورجنتاو » أيضاً — وهم يقولون أيضاً « إن متاعب السياسة الأمريكية الخارجية ناتجة عن أنها مثقلة بالمثالية ، والالتزام القانونى ، والعاطفية ، والعزلة » ، وأنها لا تفهم أن « السياسة الخارجية — كجميع السياسات — هى فى جوهرها كفاح من أجل القوة ، تستخدمه الدول ذات السيادة لتحقيق مصلحتها القومية ... وأن هذا الكفاح لا يمكن أن يتوقف بسبب طبيعته الخاصة ، ذلك أن النزوع إلى القوة ، والخوف منها لا يتوقفان أبداً ، كما أن السلام فى حياة الشعوب ليس سوى فترة استجمام من المتاعب » — على حد قول « مورجنتاو » أيضاً .

ويعضى هؤلاء المبشرون بسياسة توازن القوى قائلين إن خطأنا الأكبر هو اعتقادنا أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون بديلاً من توازن القوى . ويقولون أيضاً « إننا وضعنا للأمم المتحدة أوصافاً مثالية ، مثل السلام الدائم والتعاون غير المتنافس المنسجم بالثقة بين الدول العظمى » ... كما يقولون إن السياسة الأمريكية مخطئة لأنها تهتم « برقاهية الجنس البشرى كله » .

ويمضون قائلين إنه ليس هناك أى التزام يفرض على أية دولة تنفيذ

إحدى المعاهدات ، بحجة أن « القانون الدولى الأساسى يقضى بأن الالتزامات القانونية يجب أن تتراجع أمام المصلحة القومية ... » وإن هذا هو السبب فى أنه لا يوجد ظاهرياً أى خلاف بين الدول التى « لديها غرام بالتخلص من الالتزامات المضنية بطريقة مهذبة بواسطة التفسير القانونى » ، مثلما فعلت فرنسا وروسيا وألمانيا التى « جرت عاداتها على وصف أية معاهدة لا ترضى عنها بأنها باتت قصاصة ورق » . ويمضى دعاة سياسة توازن القوى (مورجنثاو) فيقولون إن مثل هذه الأمور « من اختصاص رجال القانون » أولاً وقبل كل شيء ، وإنها أمور يتعين على رجال السياسة أن يتوسلوا بها لتحقيق « الصالح القومى » ... كذلك يقول هؤلاء الدعاة — على حد قول مورجنثاو — إنه يتعين على الدول الكبرى ألا تعبأ بمصالح دول الصف الثالث بحجة « أن الدول الكبرى كانت دائماً بحكم التقاليد والمنطق ، تعتمد إلى تسوية منازعاتها حول المناطق التى تحظى فيها بمصالح وسلطات ومسئوليات عظيمة » ، وأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يتعين على رجال السياسة أن يلجأوا إليها .

ويقول هؤلاء الدعاة أيضاً إن الاعتقاد بجعل الأمم المتحدة بديلاً لسياسة اضطراع القوى ، ليس إلا وهماً قانونياً بحجة « أن التاريخ السياسى للجنس البشرى برهن على أن توازن القوى وتعادل مناطق النفوذ ، كانا جوهر السياسة الدولية . وأن كان فى الإمكان تجاهل مبدأى توازن القوى

وتعادل مناطق النفوذ على حساب تعرض الدولة التى تتجاهلها للخطر ، فإنه ليس فى الإمكان إلغاء هذين المبدأين » — وذلك على حد قول « مورجنشاور » .

وهكذا يرى دعاة توازن القوى أن مشا كلنا ترجع إلى عجزنا عن إدراك أن توازن القوى قانونٌ أساسى من قوانين السياسة ، شأنه فى ذلك شأن قانون الجاذبية فى الطبيعة . ولا شك أن هذا القانون الذى يصفه هؤلاء الدعاة بأنه أساس « علم العلاقات الدولية » ، كان مفهوماً لساسة كبار دمر كل واحد منهم دولته بسبب إيمانه بهذا القانون ، كما أقاموا مجزر فى تلك الأجزاء من العالم التى تمتع فيها أمثال هؤلاء الساسة بحرية تنفيذ هذا « القانون » وتطبيق ذلك « العلم » ... والآن يُطلب إلينا نحن الذين تقدمنا ونمونا نتيجة لرفضنا الأخذ بهذا العلم ونتيجة لرفضنا الإيمان بقانونه الأساسى ؛ الآن يطلب إلينا أن نلحق — على أساس « الصالح القومى » — بموكب الانتحار القومى التاريخى ، عن طريق تقسيم العالم بيننا وبين روسيا . وعندما نقول إن مثل هذه السياسة تتعارض مع المعتقدات السياسية التى يؤمن بها الشعب الأمريكى ، نتهم بأننا ضحايا « قدرة ذهنية ناقصة » . وعندما نقول إننا نرى فى المساومة على استقلال الشعوب الأخرى وحرىاتها سلوكاً غير أخلاقى ، وعلامة مضادة لخبرتنا ، نوصف بأننا « عاطفيون ، أخلاقيون ، مثاليون ، انمزاليون محدثون » ، وأنها برفضنا مبادئ توازن القوى ومناطق

النفوذ نمرض أنفسنا للخطر، بحجة أن توازن القوى — شأنه في ذلك شأن قانون الجاذبية — سوف يشق طريقه غير عابىء بما قد يفعله الرجال الأغبياء أمثالنا !

غير أننا نرى أن كل ما يبشر به دعاة مناطق النفوذ وتوازن القوى ، لا يمت إلى العلم الصحيح بصلة ، كما أن أثر ذلك في تشكيل التاريخ الإنسانى فى شتى أحقابه ومراحله ضئيل جداً . كذلك نشك فى أن مثل هذه الآراء تنطوى على خاصية من خواص الإنسان والدور الذى يلعبه على الأرض . فهذه الآراء تعنى أن الإنسان مكتوب له كما كتب له من قبل دائماً أن يعيش فى حالة دائمة من الخوف لا يستطيع أن ينتزع نفسه منها ؛ فما من نصير يساعده ، وما من قانون يعيش فى ظله ، وما من مبادئ أخلاقية تدعم مركزه ؛ فكل ما فى وسعه أن يؤمن به هو توازن القوى ؛ فإذا لم يؤمن بذلك فليرحمه الله ! . وهكذا يُنكر على الإنسان — فى ظل عالم يسوده مثل هذا الإيمان — حتى مجرد راحة البال ، فالإنسان — والحالة هذه — ليس فى وسعه أن يؤمن بأية مبادئ أخلاقية أو دينية فى عالم كهذا . ولعل أطرف ما فى هذا كله أنه يتعين على الإنسان فى عالم كهذا ، أن يتجاهل أو يحتقر كل التجارب والخبرات التى أتى بها عهدٌ طويلٌ من التعاون بين الأفراد والأمم ؛ وأن يعتبر تاريخ نظم أوروبا القصير نسبياً

والاستثنائي مساوياً تماماً لتاريخ الجنس البشرى الطويل ؛ وأن ينكر إمكان تطور العلاقات بين الأمم ، والحاجة إلى مثل هذا التطور عن طريق نظم متطورة . فالنظم — في رأيهم — لا تقوم ولا تنمو — وفقاً لقانون غامض — إلا داخل دول « مفردة » . ومن هنا فأنهم ينادون بأنه يتحتم ألا تقوم أية نظم أوسع نطاقاً من مجرد النظم القومية ، بحجة أن قيام مثل هذه النظم ينطوى على إنكار « للصالح القومى » ويؤدى إلى خالق « عالم شجاع جديد » ؛ وهو عالم يُعتبر — في نظرهم — من أعظم الخطايا السياسية !

بل إن هناك أفكاراً من هذا الطراز المتمثل فيما يسمونه « السياسة الواقعية » وتوازن القوى ، قد نادى بها رجلٌ مجرب واسع الشهرة هو « جورج كينان » الذى يعرض أفكاره وآراءه بطريقة تتبدى فيها الكياسة والإحساس بالقيم ومواطن العجز فى روح السياسة الأمريكية ، ويتبدى فيها نوع من الرحمة حيال الضعف الإنسانى يجرّد أفكاره من لذعها . فالأفكار التى يعرضها « جورج كينان » قد صيغت فى عبارة لطيفة مقننة تجذب إليها القارىء حتى ليوشك أن يندفع إلى الأخذ بهذه الأفكار ، حتى يدرك أن تواضع « كينان » وعدم تطرفه فى عرض آرائه ، ينطويان فى الواقع على إنكارٍ لجميع القيم التى نستمسك بها .

ذلك أن جورج « كينان » يقول « فى رأى ، أن أعظم خطأ فى تشكيل

سياستنا في الماضي ، يكن في شيء أسميه الإتجاه القانوني الأخلاق في معالجة المشاكل الدولية ، وهو أشبه بيقع حمراء في سياستنا الخارجية خلال السنوات الخمسين الماضية . فهذا الإتجاه ينطوى على نوع من الإيمان بمبادئ التحكم ، ومؤتمرات لاهاي ، وخطط نزع السلاح على نطاق عالمي ، كما ينطوى على نوع من الإيمان بالآراء الأمريكية الطامحة بشأن الدور الذي يلعبه القانون الدولي ، كما ينطوى على نوع من الإيمان بعصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة ، وميثاق « كيلوج » ، والمادة الواحدة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، وينطوى على الإيمان بإمكان قيام قانون دولي يحكم العالم كله ، وإمكان قيام حكومة عالمية .

ولا شك أن هذا الرأي الذي يقوله « جورج كينان » ينطوى على أكثر من مجرد تحدي لسياستنا الخارجية في الخمسين سنة الماضية . بل إنه إنكار لجميع المعتقدات الأمريكية التي دعمت الحياة السياسية الأمريكية منذ البداية . فأنكارنا عن السياسة الخارجية جزءاً لا يتجزأ من إيماننا بالحرية الإنسانية وبالمساواة بين الناس وبكرامة الأمم واستقلالها . ولعل العامل الخفي في آراء « جورج كينان » هو أن عرضه لهذه الآراء يفترق إلى التماسك . فلكلامه يكشف عن دليل باطني على أن المؤلف لم يحزم رأيه في هذه الشئون حزماً قاطعاً ، وإنما راح يوازن ويعارض بين القيصين وهو يحاول تحسس الطريق إلى الحقيقة ، لأن توازن القوى لم يصل إلى

مرتبة « قانون » شبيه بقانون الجاذبية . والرأى عندى أن « كينان » عمد إلى ذلك رغبة منه فى إنفاذ ما وجهه . ولكن الضرر وقع على أية حال . فإن هذه الآراء قد صدرت عن رجل صاحب نفوذ ، فأضيف بذلك صوته إلى الاصوات التى تحاول اقناع الشعب الأمريكى بأن سياسته القائمة على أساس « الدولة التآزرية » خاطئة ويتحتم نبذها .

أما المثل الذى يلجأ إليه فى العادة أولئك الذين يريدون إرغامنا على أن نعيد عن طريقنا ، فهو فشل عصبة الأمم غير أن هذا المثل بالذات يؤيد أولئك الذين يطالبون بقيام قانون عالمى . فدعاة مبدأ توازن القوى ومناطق النفوذ يذهبون إلى أن جميع المنظمات العالمية سوف تفشل كما فشلت عصبة الأمم . هذا على حين أن أسباب فشل عصبة الأمم عديدة . وعندنا أن السبب الرئيسى فى فشلها هو أنها لم تكن قائمة على أساس مبدأ « الدولة التآزرية » . وبما لا شك فيه أن مبدأ « الأمن الجماعى » فشل فى ظل عصبة الأمم لأن العصبة لم تقم على أساس « الدولة التآزرية » . فلو أن جميع أعضاء تلك العصبة كانوا يتمتعون بصوت متساو ، لأمكن الحاق الهزيمة بهجوم إيطاليا على الحبشة ، ولأمكن فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية رادعة على إيطاليا .

وربما قيل ردأ على ذلك إن الدول الصغيرة هى وحدها التى كانت ستدفع الدول الكبرى إلى حرب محتملة لانستطيع هى - أى الدول

الصغرى — أن تلعب فيها إلاّ دوراً ضئيلاً . وربما كان هذا القول صحيحاً
وربما لم يكن كذلك ؛ بيد أن الطريق الذى كان كفيلاً بتجنب المأساة
الأكبر التى حطمت فى النهاية الدول الكبرى والصغرى على السواء ،
هو أن تسلك هذه الدول المسلك الذى كانت الدول الصغرى تسلكه ،
أى تنفيذ المبدأ القائل بأنه لا توجد ، فى العالم الحديث ، مصالح منفصلة
للدولة الصغيرة أو الدولة الكبيرة ، وأن مصائر هذه الدول جميعاً مرتبطة
ببعضها البعض ومتداخلة فى بعضها البعض بشكل جماعى ؛ ومن ثم فإن
انتهاك حرمة استقلال حتى أصغر الدول عن طريق الحرب واستعبادها ،
هو فى النهاية انكار لإمكانية البقاء بدون حرب حتى بالنسبة لأكبر
الدول . ذلك أن مثل هذا الانتهاك ، مهما كان السبب الذى يبرره ،
هو فى الواقع إتاحة الفرصة لقيام دولة متعديّة تقف فى وجه الدول الأخرى
التي لن تلبث هى الأخرى أن تجرد نفسها فى خطر . وعلى ذلك — استناداً
إلى هذا الرأى — فإن إقامة نظام دولى على أساس « الدولة التآزرية »
هو البديل لسياسة توازن القوى ، كما أنه وسيلة ناجعة لتحقيق الأمن
بدون الالتجاء إلى تشكيلات عسكرية دائمة .

كذلك يجب ألا نسمح لأنفسنا بالخاطى بين القول بأن الأمم المتحدة
فشلت ، والقول بأن منظمة حلف شمال الأطلسى يجب تبعاً لذلك أن
تصبح البديل الحقيقى للأمم المتحدة . فنظمة حلف شمال الأطلسى ليست

إلا اتحاداً مؤقتاً ذا طبيعة دفاعية ، انشء بقصد بلوغ المثل العليا المتمثلة في الأمم المتحدة . وليس لحلف الاطلنطى أية علاقة بفكرة توازن القوى ، كما أنه لا شأن له بتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بيننا وبين روسيا . فأهداف حلف الاطلنطى هى - على وجه التخصيص - بذل محاولة للحيلولة دون تفشى الروح العسكرية التى من شأنها تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، وبذل الجهود للحيلولة دون تدمير الديمقراطية التى لا بد أن تأتى فى أعقاب ذلك .

ومن هنا ، فإن الشعب الأمريكى لن يقبل « برنامج » دعاة مناطق النفوذ وتوازن القوى ، وإن يوافق على تخطيم كل ما أنت به الحياة الديمقراطية فى مائة وخمسين عاماً من أجل السيادة على ذلك الجزء من العالم الذى يستطيع أن يسيطر عليه . لن يفعل الأمريكيون ذلك لأنه يتعارض مع مثلهم العليا ولأنهم يملكون بديلاً عنه يبدو « عسيراً » بالنسبة لأولئك الذين سحرتهم فلسفة السيطرة والسلطة والدهاء السياسى ؛ على حين أن هذا البديل يبدو فى الواقع أسهل وأكثر تمشياً مع علاقتنا التقليدية مع الشعوب الأخرى . إنه بديل نعرف كيف نستخدمه ونعيش فى ظله ، فكثيراً ما فعلنا ذلك . ونعنى بهذا البديل ، جمع أكبر عدد مستطاع من الدول على أساس « مبدأ الدولة النازرية » لا لتحقيق توازن القوى ، ولكن لبناء أساس للدفاع المشترك بمقتضى نظام من الأمن الجماعى مفتوح

لجميع شعوب العالم التي ترغب في الانضمام إليه بدون أن تفقد استقلالها أو كرامتها .

ذلك أن أية تسوية تقوم على أساس توازن القوى ، من شأنها أن تجعل حلفاءنا ورفاقنا المديدين يستنتجون أنهم مجرد مخالب قطة في مباراة دولية تلعب على حسابهم . وعندئذ سيمتنعون عن العمل كشركاء في المبدأ الكبير ، لأن تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ سيحطم آلياً أساس هذه الشركة في الغرب . فهذه الشركة تستند إلى افتراض المساواة بين الأعضاء ؛ كما تستند إلى أن حقوقهم لن تكون موضع مساومة ، وأنه لا بد من استشارتهم ، وأن لهم حق الموافقة بحرية على أي ضرب من ضروب التمييز من شأنه أن يؤثر فيهم ؛ كما أنها تستند أيضاً إلى افتراض أنه ليست هناك مناطق نفوذ ، وإلى أن الولايات المتحدة لا تملك حقاً أعظم من حق أقل الأعضاء الشركاء شأنًا ، وأن الدفاع دفاعٌ مشترك عن مصلحة مشتركة ، وأن هذه المصلحة المشتركة تستند إلى الشخصية السياسية الذاتية لكل عضو . ومعنى ذلك قيام علاقة تآزرية ، لا قيام دولة كبرى تدور عدة دول صغرى في فلكها . كما أن مجرد قبول فكرة توازن القوى يكفي لنسف أساس الارتباط الاختياري بين الشركاء الأحرار ، ويقلب الشركة إلى امبراطورية تقوم حولها دول تابعة صغرى تؤمر فتطيع . وهذا أمر من شأنه أن يحوّل الولايات المتحدة الأمريكية من مجرد جمهورية فيدرالية

إلى امبراطورية ؛ وعندئذ تُدمر الجمهورية في النهاية . وهذا هو المعنى الحقيقي للبرنامج الذي يیشتر به دعاة مناطق النفوذ وتوازن القوى ؛ وهذا هو السبب الذي يدفع الشعب الأمريكي إلى مقاومة هذا البرنامج .

فنل هذا « البرنامج » من شأنه أن يُبعد أصدقاءنا عنا بعد أن يشعروا أننا خدعناهم . وعندئذ سيبحثون بدورهم عن أفضل صفقة مؤقتة ، ثم يسمون إلى مقامهم أكبر عندما تتاح لهم الفرصة . وعندئذ يصبح أضعف ، لا أقوى ، في الميدان الدولي . وعندئذ نكون قد قبلنا بإرادتنا هزيمة أخلاقية كبرى ، ونفقد بذلك تلك القوة المستمدة من المبدأ المشترك بين الشعوب التي شعرت جميعا بالارتباط معاً نتيجة للمصلحة المشتركة . وعندئذ تتبخر البقية الباقية من الأمل في إمكان إقامة اتحاد تآزري من الدول لمقاومة محاولة روسيا السيطرة على العالم . ولا شك أنه ما من يوم سيكون أشد حلكةً ويأساً من ذلك اليوم الذي يمكن اقناع الشعب الأمريكي فيه بالبحث عن السلام المؤقت عن طريق التضحية المتعمدة بمبدأ الاتحاد الاختياري بين الدول ، وعن طريق الموافقة على تقسيم العالم بيننا وبين روسيا .

كلا . إننا — رغم عيوبنا وفشلنا — لن نقبل دعوة دعاة « العلم الجديد » و « السياسة الواقعية » ، ولن نتخلى عن الإيمان الذي عشنا به ، ولن ننكر على الشعوب الأخرى حقها في أن تعيش حرة بلا خوف .

إن أهدافنا هي العمل على إقامة عالم من الرجال الأحرار يعملون معاً في شعوب حرة . إن الإيمان الديمقراطي السكامن تحت سطح كل ما نعتز به من قيم ، هو القانون الفعال في السياسة الأمريكية سواء أكانت هذه السياسة داخلية أو خارجية . إننا لا نستطيع أن نتخلى عن إيماننا بالكرامة المتساوية للشعوب الصغيرة ، بغير أن نتخلى في النهاية عن إيماننا بالكرامة المتساوية للرجال . وسوف نقاوم — إذا اضطررنا للمقاومة — حتى الموت ، كل جهد يُبذل لهدم العالم وتحويله إلى استبداد جماعي ، ولسكتنا لن نتخذ من ذلك سبيلاً للمساومة على حساب الشعوب الأخرى ، ولن نسمح بالقضاء على كرامة الإنسان والأخلاقيات وتدمير إحساس النزاهة الإنسانية القومية التي تُعتبر جزءاً من مادة كياننا ذاته . فليقولوا إن هذا ليس « علماً » ، ولكن هذا هو الأمر الواقع ؛ وليس في وسعنا أن نفعل إلا هذا . . . ففيه تكمن قوتنا .

تم الكتاب
(أول نوفمبر ١٩٥٧)

الفهرس

الصفحة	الموضوع
ج - ى	تقديم
	الفصل الأول
٤٧ - ١	الالتزامات الأمريكية
	الفصل الثانى
٧٢ - ٤٨	الدولة التآزرية - أساس الفيدرالية الأمريكية
	الفصل الثالث
٩٠ - ٧٣	الحكومة التآزرية ومبدأ مونرو
	الفصل الرابع
١٢٤ ٩١	مبدأ الدولة التآزرية والشرق الأقصى
	الفصل الخامس
١٤٤ - ١٢٥	مبدأ الدولة التآزرية وعصبة الأمم
	الفصل السادس
١٦١ - ١٤٥	مبدأ الدولة التآزرية والحرب العالمية الثانية
	الفصل السابع
٢٠٤ - ١٦٢	مبدأ الدولة التآزرية

مطبعة الزبالة
شارع حمودة الشاذلي ٢ فاس



الناشر: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع